جامعة الشهيد الشيخ العربي التبسي -تبسة-

كلية الحقوق والعلوم السياسية

قسم: العلوم السياسية

تداعيات الحرب الروسية الأوكرانية على الأمن الطاقوي الأوروبي (2022 الى يومنا هذا)

مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر تخصص دراسات استراتيجية وأمنية

إعداد الطالبة:
- عاشوري رانية

إشراف الدكتورة:
سمية بلعيد

لجنة المناقشة:

الاسم واللقب	الرتبة العلمية	الصفة
مليكة قادري	أستاذ محاضر -أ-	رئيسا
سمية بلعيد	أستاذ محاضر -ب-	مشرفا ومقررا
رقية بلقاسمي	أستاذ محاضر -ب-	عضوا مناقشا

السنة الجامعية 2023/2022

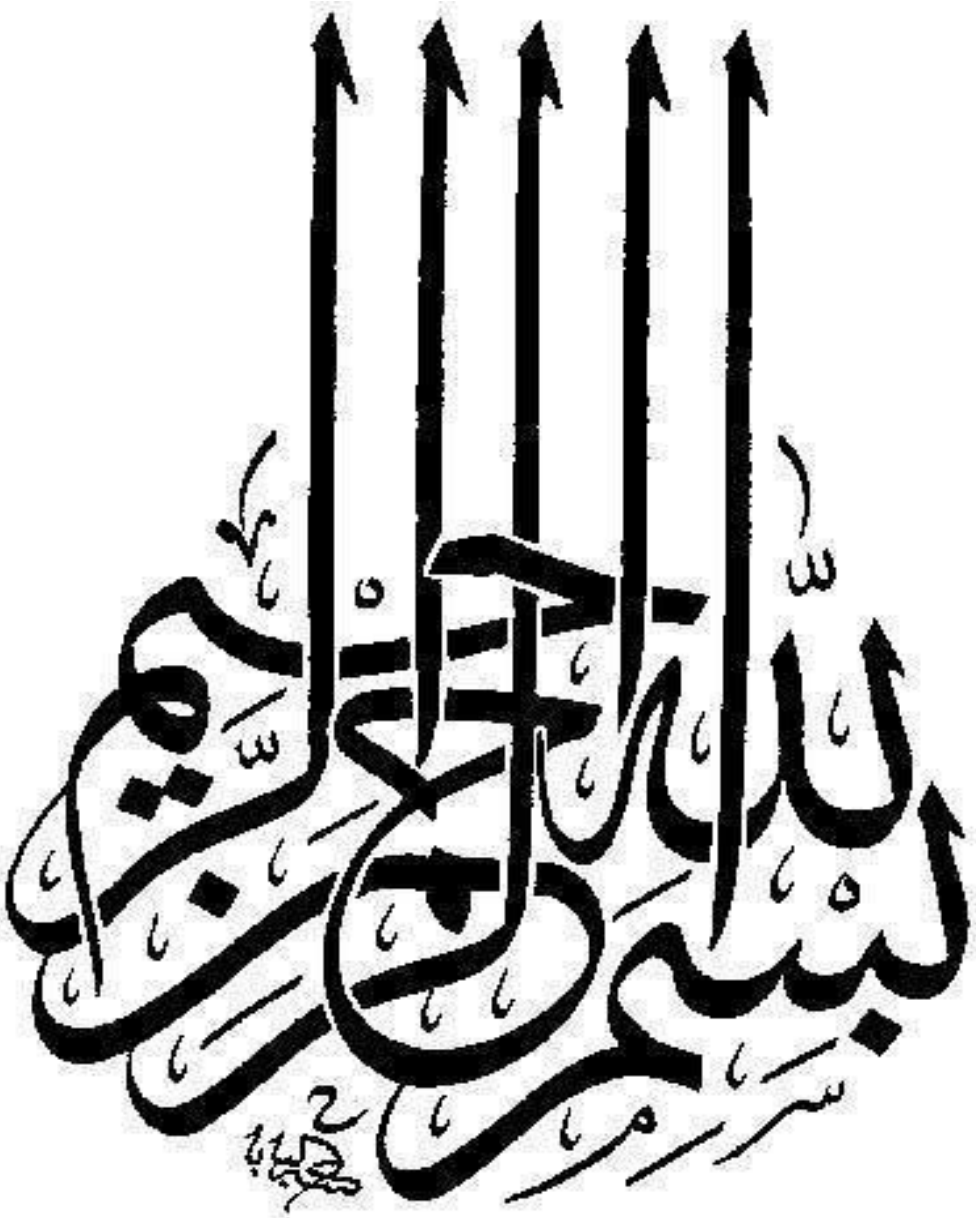
بسم الله الرحمن الرحيم

شكر وتقدير

الحمد لله الذي وهبنا التوفيق والسداد ومنحنا الثبات وأعاننا على هذا العمل

تعجز كل كلمات الشكر أمام عظمة الوالدين الذين دفعوا سنين عمرهم ليقطفوا ثمار نجاحنا

فلكم ألف شكر على الدعم المعنوي والمادي

لك باقة امتنان وعرفان الأستاذة المشرفة الدكتورة سمية بلعيد على ماقدمته لي من توجيهات

طيلة انجاز هذا البحث

كل الشكر والتقدير لأعضاء اللجنة الكرام الأستاذة مليكة قادري والأستاذة رقية بلقاسمي

كل الشكر و التقدير لكل أساتذة العلوم السياسية دون استثناء

إهداء

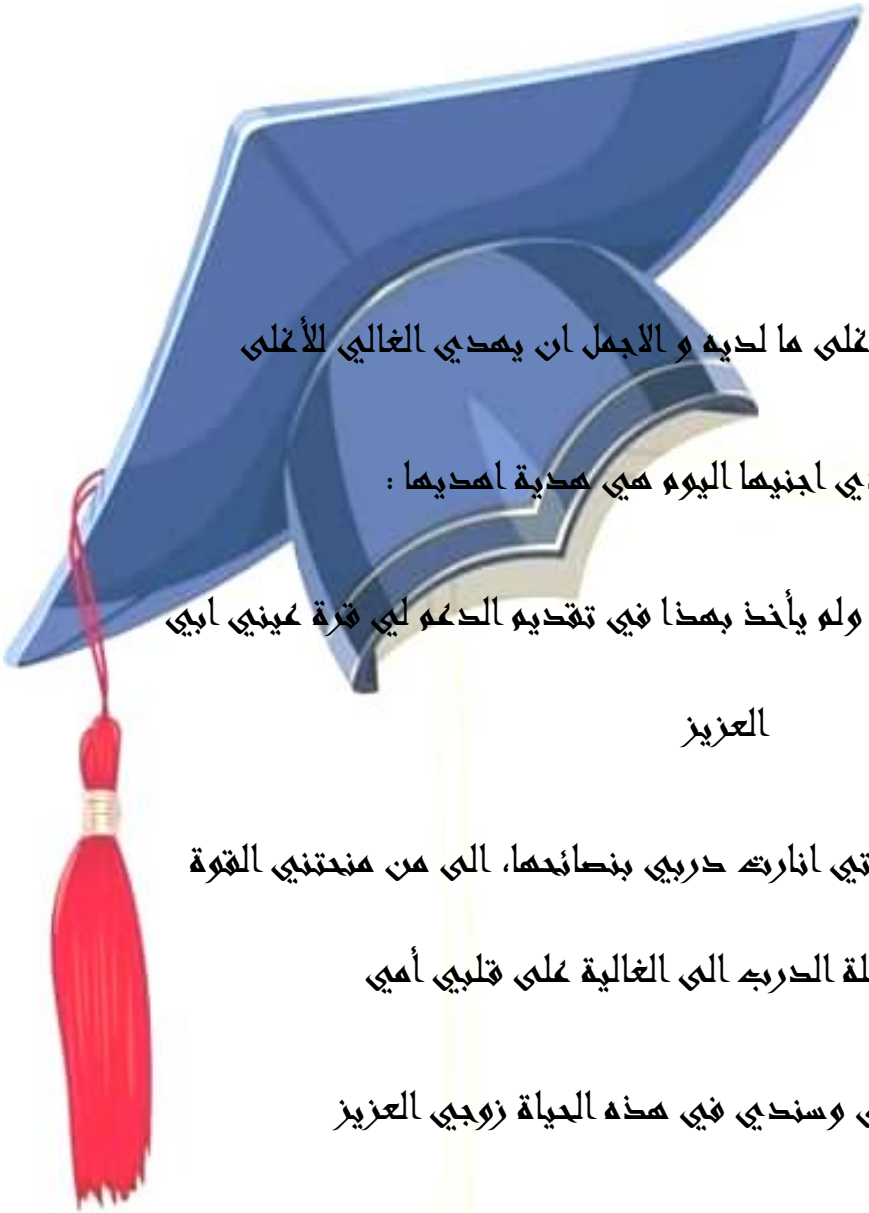

ما اجمل ان يجود المرء بأغلى ما لديه و الاجمل ان يهدي الغالي للأغلى

هي ثمرة جهدي اجنيها اليوم هي هدية اهديها :

الى الذي مننى كل ما يملك، ولم يأخذ بهذا في تقديم الدعم لي قرة عيني ابي العزيز

الى اعز انسانة في حياتي، التي انارت دربي بنصائحها، الى من منحتني القوة والعزيمة لمواصلة الدرب الى الغالية على قلبي أمي

الى من هو عزوتي وسندي في هذه الحياة زوجي العزيز

كما اهدي هذا العمل الى فلذة كبدي ابنتي رزان الغالية

الى اخواني علاء الدين ، عبدالهادي، أنس، وأختي العزيزة نور الهدى حفظهم الله عزوجل والى كل العائلة الكريمة من قريب وبعيد

الى كل الأشخاص الذين أحمل لهم المحبة والتقدير

الى كل من نسيه القلم وحفظه القلب

رانية

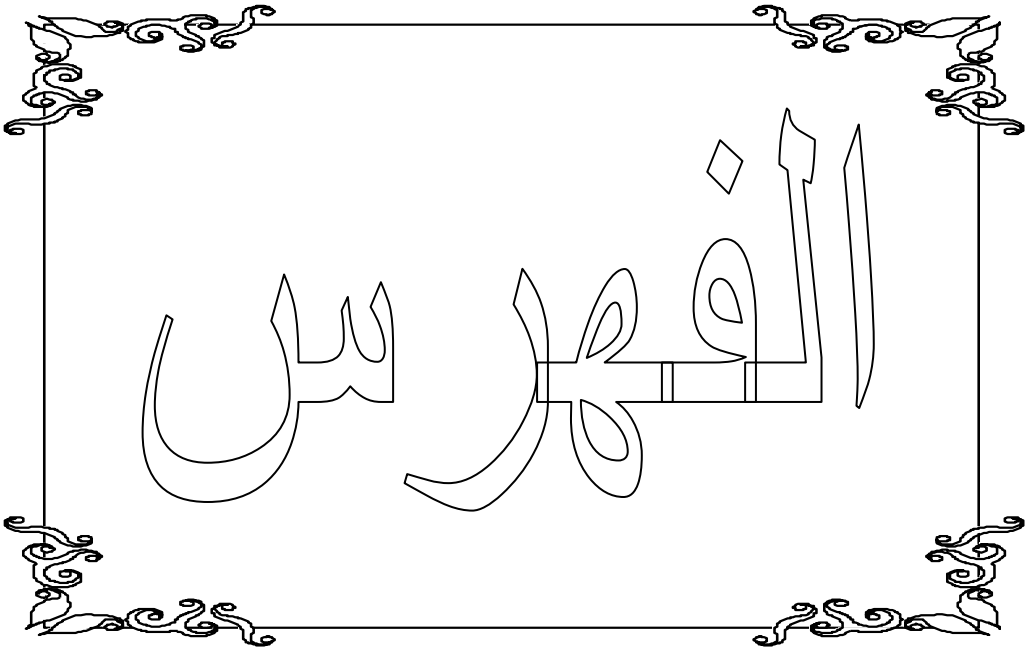
الفهرس

المحتوى	الصفحة
شكر وعرفان	–
الفهرس العام	I
فهرس الأشكال	IV
فهرس الخرائط	VI
مقدمة	أ–و
الفصل الأول: الإطار المفاهيمي والنظري للدراسة	
المبحث الأول: مدخل مفاهيمي للحرب	2
المطلب الأول: مفهوم الحرب	2
المطلب الثاني: مفهوم الحرب الهجينة	4
المطلب الثالث: أسباب اندلاع الحروب	8
المبحث الثاني: ماهية الأمن الطاقوي	12
المطلب الأول: مفهوم الأمن الطاقوي	12
المطلب الثاني: محددات الأمن الطاقوي بين الدول المصدرة والمستوردة للطاقة	18
الفصل الثاني: الحرب الروسية الأوكرانية دراسة تحليلية	
المبحث الأول: طبيعة العلاقات الروسية الأوكرانية	21
المطلب الأول: محددات العلاقات بين روسيا وأوكرانيا	21
المطلب الثاني: أوكرانيا في الفكر الجيوبوليتكي الروسي	25
المبحث الثاني: حرب روسيا على أوكرانيا	31
المطلب الأول: دوافع الحرب الروسية على أوكرانيا	31
المطلب الثاني: أهداف الحرب الروسية على أوكرانيا	37
المبحث الثالث: روسيا وإشكالية الدعم الأوروبي لأوكرانيا	39

المطلب الأول: العلاقات الروسية الأوروبية	40
المطلب الثاني: تأثير الدعم الأوروبي لأوكرانيا على مسار الحرب.	42
الفصل الثالث: مجال تأثر الأمن الطاقوي الأوروبي بالحرب الروسية على أوكرانيا	
المبحث الأول: مدخل للأمن الطاقوي الأوروبي	49
المطلب الأول : الإمكانات الأوروبية في مجال الطاقة.	49
المطلب الثاني : الاحتياجات الطاقوية الأوروبية	55
المبحث الثاني: تداعيات تفعيل سلاح الطاقة الروسي في مواجهة العقوبات الأوروبية.	62
المطلب الأول: إشكالية تذبذب الامداد الروسي نحو أوروبا.	62
المطلب الثاني: الارتفاع القياسي لأسعار الطاقة بسبب النقص المعروض.	69
المطلب الثالث: زيادة معدلات التضخم و الانكماش الاقتصادي في أوروبا.	72
المطلب الرابع: إشكالية تفعيل البدائل الأوروبية المتاحة	74
الخاتمة	79
قائمة المصادر والمراجع	82

فهرس الأشكال

فهرس الأشكال

رقم الشكل	العنوان	الصفحة
01	احتياطات الاتحاد الأوروبي من النفط في يونيو 2021 محلياً وخارجياً	50
02	احتياطات الاتحاد الأوروبي من الغاز الطبيعي في الفترة من أكتوبر 2020 إلى أكتوبر 2021	50
03	الطاقات المتجددة في أروبا خلال 2022	54
05	الإحتياطات العالمية وصادرات روسيا من الغاز	57
06	صادرات روسيا من الغاز الطبيعي عبر خطوط الأنابيب على أساس شهري	59
07	صادرات روسيا من النفط على أساس شهري	59
08	حجم إمدادات الغاز الروسي إلى أوروبا.	60
09	نسبة الغاز الذي تصدره روسيا إلى أوربا	61
10	الارتفاع في قيمة الغاز الروسي في الاتحاد الأوربي	57
11	ارتفاع أسعار النفط الروسي خلال عام 2022	71

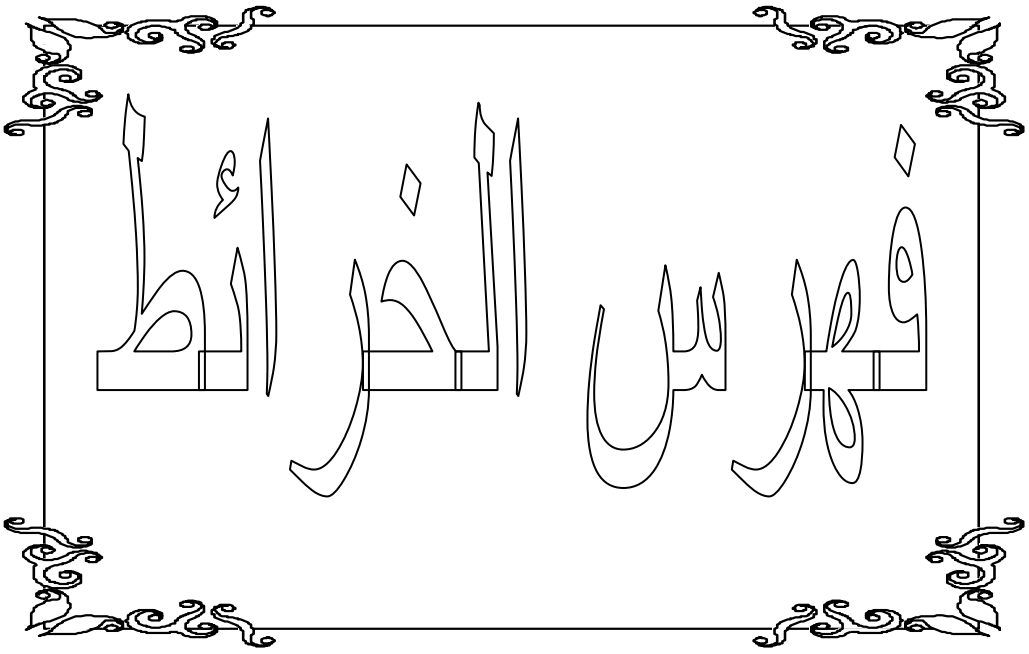
فهرس الخرائط

فهرس الخرائط

رقم الشكل	العنوان	الصفحة
01	موقع روسيا	22
02	الموقع الجغرافي للدولة الأوكرانية	25
03	تقدم روسيا عسكريا	35
04	توسع الناتو شرقا	36
05	توزيع خطوط الغاز الروسية عبر القارة الأوروبية والدول التي تصلها و تمر بها.	63
06	خطوط أنابيب الغاز المتجهة إلى أوروبا.	66
07	البدائل بشأن خط أنابيب الغاز الروسي إلى أوربا	68
08	أبرز خطوط أنابيب الغاز الأوربية	69
09	حجم صادرات الغاز عبر الغاز عبر خطوط الأنابيب إلى دول الاتحاد الأوربي	76

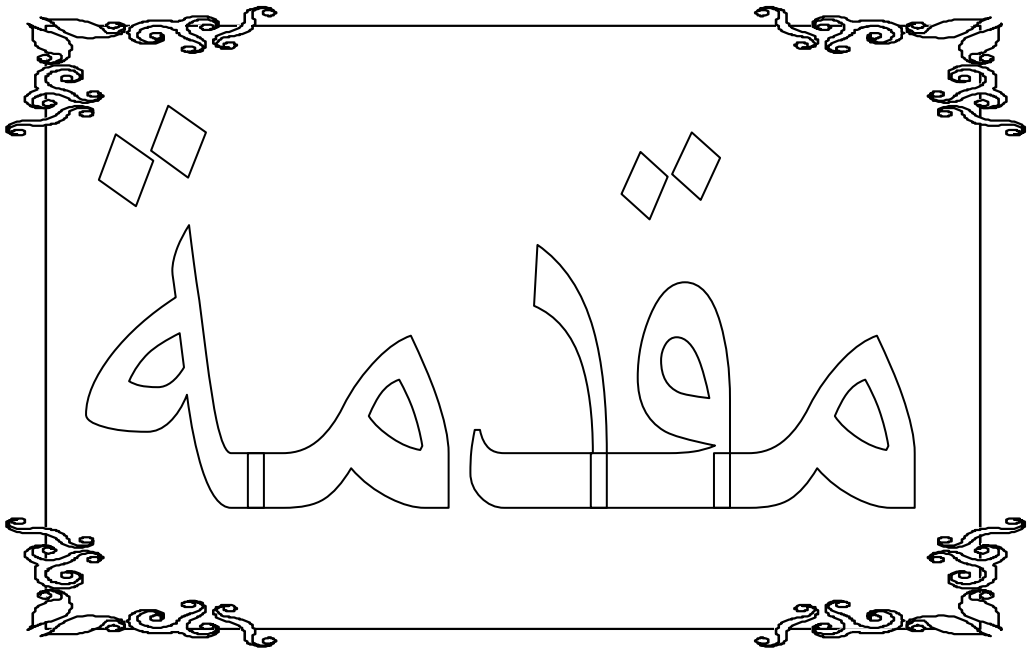
مقدمه

تصاعدت التنافسات داخل النظام الإقليمي حول الامدادات من الغاز الروسي نحو الدول الأوروبية التابعة لها طاقويا واحتل أمن الغاز مركز النقاشات داخل أجندة الاتحاد الأوروبي خاصة في استمرار الحرب الأوكرانية على العلاقات الطاقوية الأوروبية الروسية . ويعتبر الغاز الطبيعي من أنواع الطاقة المهمة لما له من إيجابيات على اقتصادياتها،وهذا الاهتمام نلاحظه بصفة بارزة في القارة الأوروبية خاصة في علاقات دول القارة بروسيا والتي لها امدادات جغرافية مهمة في أوروبا.

فامن الطاقة موضوع يحظى باهمية كبيرة في العلاقات الدولية و دوره كاحد اهم العوامل التي تؤثر على العلاقات بين الدول، وقد مرت العلاقات الاوروبية الروسية تاريخيا بمراحل مختلفة تباينت بين الصراعات العسكرية و الحروب الباردة وصولا الى علاقات التعاون القائمة على الاعتماد المتبادل الشديد و المتمثل في سعي الطرفين الاوروبي و الروسي لتحقيق امنهم في مجال الطاقة .

ولعل وجود ازمة طاقة في بلد ما يعني انه بدا يعاني تراجعا في امدادات الطاقة او زيادة في الاسعار بما يهدد الاقتصاد والامن القومي لتلك الدولة اوالاقليم.

فالتوتر على اشده بين روسيا و الدول الاوروبية بعد العملية العسكرية التي اطلقها الرئيس الروسي على الاراضي الاوكرانية في 24\02\2022 وهذا ما يضع اوروبا امام خيارات صعبة فيما يتعلق بامدادات الطاقة (النفط والغازالطبيعي) وخصوصا بعد ما فرضت الولايات المتحدة الامريكية و بريطانيا عقوبات على قطاع الطاقة الروسي .فاوروبا محصورة بين محدودية المصادر الداخلية و متطلبات نموها الاقتصادي و استقرارها .

1- اهمية الموضوع:

تتجلى اهمية الموضوع في كونه موضوعا جديدا يتناول الحرب الروسية الاوكرانية وانعكاساتها على الامن الطاقوي الاوروبي ،الذي يسعى الى خلق اكتفاء وتعاون اوروبي في مجال الطاقة للحدمن تبعيته لروسيا ،وهنا تظهر اهمية الموارد الطاقوية باعتبارها عنصرا حيويا في الاتحاد الاوروبي.

وسنحاول اظهار التفكير الاستراتيجي في امن امدادات الطاقة للاتحاد الاوروبي ، وكيف اثرت هذه الحرب على الامن الطاقوي الاوروبي .

2- مبررات اختبار الموضوع :

تتراوح اسباب اختيار الموضوع بين الدوافع الذاتية والدوافع الموضعية :

ا. الدوافع الذاتية : كوني باحثة في حقل العلاقات الدولية وبالتحديد تخصص دراسات استراتيجية وامنية ،دراسة العلاقات الروسية الاوروبية المتؤثرة بالحرب هو في صميم

اثراء المكتبات الجامعية بدراسات لها علاقة مباشرة بموضوع الطاقة خاصة بدراسة موضوع جديد

ب .الدوافع الموضوعية : في ظل الثورة المعرفية التي حصلت في مجال الدراسات الامنية و الاستراتيجية والتوسع المستمر لمفهوم الامن ،والاكثر من ذلك توسيع مفهوم الامن ليشمل الامن الطاقوي كمتغير فاعل ورئيسي في العلاقات بين الدول.

3- اشكالية الدراسة :

في ظل ا لإهتمام المتزايد بالأمن الطاقوي العالمي، و في ظل توجه روسيا نحو الحرب على أوكرانيا وتداعياتها على الأمن الطاقوي الأوروبي. تبرز لنا معالم الإشكالية التي نعمل على معالجتها من خلال الإجابة عليها وهي كالتالي:

الى أي مدى تؤثر الحرب الروسية الأوكرانية على الأمن الطاقوي الأوروبي ؟

4- الاسئلة الفرعية:

انطلاقا من التساؤل الرئيسي يمكننا طرح التساؤلات الجزئية التالية:

- ماهي الدوافع الخفية لروسيا لشن الحرب على اوكرانيا ؟
- كيف يمكن للاتحاد الاوروبي ان يحقق امنه الطاقوي في ظل الحرب الروسية الاوكرانية ؟
- ما مدى تأثير تداعيات الحرب الروسية الاوكرانية على امدادات الامن الطاقوي الاوروبي ؟
- هل استطاع الاتحاد الاوروبي تجاوز التبعية لروسيا في مجال الطاقة ؟
- ماهي البدائل المتاحة للدول الاوروبية عن امدادات الطاقة الروسية ؟

5- الفرضيات:

في إطار هذه الدراسة ارتأينا وضع هذه الفرضيات التالية:

الفرضية الأولى: كلما تأزمت العلاقات بين روسيا و أوكرانيا ،كلما أدى ذلك الى بروز نتائج سلبية على الأمن الطاقوي الأوروبي.

الفرضية الثانية: كلما زادت العقوبات على روسيا ، كلما نقص الإمداد الطاقوي للإتحاد الأوروبي.

6- المقاربة المنهجية:

إعتمدنا في دراستنا على عدة مناهج من بينها:

أ- **المنهج التاريخي:** يقوم المنهج التاريخي بإحياء الأحداث التي حصلت في الزمن الماضي حيث ساعدنا في رصد مختلف المحطات التاريخية التي مرت بها العلاقات الروسية الأوكرانية و أيضا الأمن الطاقوي الأوروبي ،ومختلف الظروف التي مر بها الإتحاد الأوروبي في تحقيق غايته سواء من أجل ضمان الإمدادات الطاقوية والقضاء على التبعية.

ب- المنهج الوصفي: الذي يقوم على تجميع البيانات والمعلومات والمعطيات الدقيقة ويعتمد على دراسة الواقع والظاهرة المدروسة وتصويرها كميا عن جمع معلومات مقننة عن المشكلة.

فقمنا بوصف العلاقات الروسية الأوكرانية ،والعلاقات الروسية الأوروبية ،و أسباب الحرب الظاهرة.

7 - حدود الدراسة :

تشمل الدراسة حدود زمنية وحدود مكانية:

أ- **الحدود الزمنية :** سنركز في هذه الدراسة من فترة بداية الحرب 2022 الى يومنا هذا.

ب-**الحدود المكانية:** تتمحور هذه الدراسة حول منطقة الحرب الدائرة في أوكرانيا . رغم إنتقالها الى الأراضي الروسية في بعض الأوقات، وتداعياتها على أوروبا فيما تعلق بمجال الأمن الطاقوي .

8- أهداف الدراسة:

- معرفة حدود وطبيعة العلاقات الروسية الاوكرانية ودوافع روسيا لشن الحرب على اوكرانيا.
- إظهار مدى تأثير الحرب الروسية الأوكرانية على الأمن الطاقوي الأوروبي .
- محاولة الإحاطة بالخيارات الاستراتيجية المتاحة للإتحاد الأوروبي من أجل تقليص تبعيته للإمدادات الروسية.
- إبراز مكانة مناطق العبور الأساسية لاسيما أوكرانيا وأثرها على الأمن الطاقوي الأوروبي .
- إبراز مكانة أوكرانيا في معادلة ضمان الإمدادات الطاقوية لأوروبا.

9- تبرير الخطة:

بالاعتماد على المنهجية المتبعة والدراسات التي قمنا بها في دراستنا قسمنا البحث الى ثلاثة فصول وكل فصل بدوره مقسم الى مباحث وكل مبحث يندرج تحته مطالب .

الفصل الاول: جاء تحت عنوان اطار مفاهيمي نظري حول الحرب والأمن الطاقوي حيث يحتوي على مبحثين ، فالمبحث الأول :تناولنا فيه دراسة في المفاهيم ،الحرب الهجينة و أسباب اندلاع الحروب ،أما المبحث الثاني: عنوناه بماهية الأمن الطاقوي ويحتوي على مفهوم الأمن الطاقوي ومحدداته.

الفصل الثاني: تناولنا فيه دراسة تحليلية للحرب الروسية الأوكرانية ،حيث تضمن ثلاثة مباحث . فالمبحث الأول: بعنوان طبيعة العلاقات الروسية الأ وكرانية ويحتوي على محددات العلاقات بين روسيا وأوكرانيا وأوكرانيا في الفكر الجيوبوليتكي الروسي. أما عن المبحث الثاني: والذي تمحور حول حرب روسيا على أوكرانيا ودوافع روسيا لشن هده الحرب وقراءة في الأهداف. أما المبحث الثالث: تناول إشكالية الدعم الأوروبي لأوكرانيا، ويحتوي على العلاقات الروسية الأوروبية، وتأثير الدعم الأوروبي لأوكرانيا على مسار الحرب.

الفصل الثالث: فقد اشتمل على مجال ت أثر الامن الطاقوي بالحرب الروسية على أوكرانيا ، تضمن مبحثين ،فالمبحث الأول: يحتوي على ثلاثية العرض والسعر والإمداد للأمن الطاقوي الأوروبي. وتضمن الإمكانات الأوروبية في مجال الطاقة، والاحتياجات الطاقوية الأوروبية: حجم التبعية لروسيا. أما المبحث الثاني: تحت عنوان تداعيات تفعيل سلاح الطاقة الروسي في مواجهة العقوبات الأوروبية. وتضمن إشكالية تذبذب الإمداد والارتفاع القياسي لأسعار الطاقة بسبب نقص المعروض، أيضا زيادة معدلات التضخم والانكماش الاقتصادي، وأخيرا إشكالية تفعيل البدائل الأوروبية المتاحة.

الفصل الأول :

الإطار المفاهيمي والنظري للدراسة

الفصل الأول: الإطار المفاهيمي والنظري للدراسة

تضمن هذا الفصل إطار مفاهيمي والنظري للدراسة حيث تطرقنا الى المفاهيم الجوهرية والأساسية والتي تمثلت في مفهوم الحرب والمفاهيم المشابهة، وأنواع الحروب وأسباب اندلاعها، مع محاولة للفهم للأمن الطاقوي ومحدداته.

المبحث الأول: مدخل عام حول ظاهرة الحرب

يزخر حقل النزاعات الدولية بالعديد من المصطلحات التي تصف الحالات النزاعية في العلاقات الدولية، لذا نجد بعض الباحثين يستعملون مثلا مصطلح النزاع لوصف ظاهرة معينة في حين يصف البعض الآخر الظاهرة نفسها بالأزمة أو التوتر أو الحرب.

المطلب الأول: الحرب: والمفهوم، الأنواع

أولا: مفهوم الحرب:

1-تعريف الحرب:

ارتبط مفهوم الحرب باستعمال العنف ولهذا جاءت في أغلب التعاريف على أنها عنف منظم باستعمال القوات المسلحة.

عرفها كارل فون كلوزوفيتش (Clausewitz) بأنها: "عمل من أعمال العنف يهدف إلى إرغام الخصم على تنفيذ إرادتنا...أن الحرب لا تخص ميدان العلوم أو الفنون، ولكنها تخص الوجود الاجتماعي أنها نزاع بين المصالح الكبرى يسويه الدم، وبهذا فقط تختلف عن النزاعات الأخرى"[1]

ويرى غاستون بتول (Gaston) بأن "الحرب صراع مسلح ودموي بين جماعات منظمة" ويشير إلى أن "الحرب هي صورة من صور العنف...وتتميز بكونها دامية، إذ أنه عندما لا تؤدي الحرب إلى تدمير حيوات بشرية لا تعدو أن تكون صراع أو تبادل تهديدات".[2]

ويرى ريمون أرون أن "الحرب هي الأساليب العنيفة للتنافس بين الوحدات السياسية".[3]

---

[1]- فو للرج ف.س، **إدارة الحرب (من عام 1789 حتى أيامنا هذه)**، ترجمة أكرم الديري (بيروت: دار اليقظة العربية للتأليف والترجمة والنشر، سبتمبر 1971)، ص ص ،92-93.

[2]- غاستون بوتول، **الحرب والمجتمع (تحليل اجتماعي للحروب ونتائجها الاجتماعية والثقافية والنفسية)**، ترجمة عباس الشربيني، (بيروت: دار النهضة العربية، 1983)، ص ص، 48-49.

[3]- عبد العزيز جراد، **العلاقات الدولية**، (الجزائر: موفم للنشر، 1992)، ص ،97.

لقد ذهب بعض الباحثين إلى أبعد من ذلك فحددوا العنف في الحرب تحديدا كميا، فقد اعتبر ديفيد سنغر وسمول أنه من بين شروط الحرب وجود ألف قتيل كحد أدنى نتيجة للنزاع المسلح.[1]

وعليه فإن الحرب تختلف عن النزاع بكونها لا تتم إلا في صورة واحدة وبأسلوب واحد، وهو الصدام المسلح بين الأطراف المتنازعة، في حين أن النزاع يمكن أن تتنوع مظاهرة وأشكاله، فقد يكون سياسيا، اقتصاديا أو إيديولوجيا وقد يكون كامنا أو ظاهر.[2]

2- تعريف النزاع: يعبر النزاع عن حالة التعارض الموجودة بين الأطراف في الأهداف والمصالح فيعرف عندئذ على أنه وضع تكون فيه مجموعة معينة من الأفراد سواء قبيلة أو مجموعة عرقية أو لغوية أو دينية أو اجتماعية أو اقتصادية أو سياسية أو أي شيء آخر معينة لأن كل هذه المجموعات تسعى لتحقيق أهداف متناقضة فعلا أو تبدو وأنها كذلك.[3]

وعلى هذا الأساس يعرف ريمون آرون النزاع على أنه: "نتيجة تنازع بين شخصين أو جماعتين أو وحدتين سياسيتين للسيطرة على نفس الهدف أو للسعي لتحقيق أهداف غير متجانسة".[4]

كما يعتبر كوسير (Coser) أن النزاع هو: "صراع تعلى منفعة معينة أو على سلطة أو على موارد نادرة أو ادعاءات في حالة معينة، بحيث أن أهداف الأطراف المتنازعة ليست فقط الحصول على المنفعة الموجودة بل تتعداها غلى تحييد الأضرار أو التخلص من المنافس الآخر".[5]

هذه التعريفات تتفق ضمنيا على ان النزاع جزء من حياتنا اليومية، بل هو شكل من اشكال التفاعل البشري. ويعبر عن حالة التعارض الموجودة بين الأطراف في الأهداف والمصالح وغالبا ما يكون إشارة تدعو إلى النظر في مظهر المشكلة التي تحتاج إلى حل.

3- تعريف الأزمة:

---

[1]- ناصيف يوسف حتى، **النظرية في العلاقات الدولية**، (بيروت: دار الكتاب العربي، ط1، 1985)، ص، 294.

[2]- محمد نصر مهنا، معروف خلدون ناجي، **تسوية المنازعات الدولية (مع دراسة مقارنة لبعض مشكلات الشرق الأوسط)**، (القاهرة: مكتبة غريب، 1982)، ص 295.

[3]- جيمس دوراتي، روبرت بالتسغراف، **النظريات المتضاربة في العلاقات الدولية**، ترجمة وليد عبد الحي، (الكويت: كاظمة للنشر والترجمة والتوزيع، ديسمبر 1985)، ص 140.

[4]- **المرجع نفسه**، ص 94.

[5]- حماد كمال، **النزاعات الدولية (دراسة قانونية دولية في علم النزاعات)**، (لبنان: الدار الوطنية للدراسات والنشر والتوزيع، 1998)، ص 11.

يعرفها ماكليلاند الذي اعتبر أن الأزمات الدولية هي عبارة عن تفجرات قصيرة تتميز بكثرة وكثافة الأحداث فيها.[1]

ويرى كارل سلايكي أن "الأزمة" هي حالة مؤقتة من الاضطراب واختلال التنظيم، يمكن النظر إلى الأزمة على أنها وضع أو حالة يحتمل أن يؤدي فيها التغيير في الأسباب إلى تغيير فجائي وحاد في النتائج.[2]

فالأزمة هي تحول فجائي عن السلوك المعتاد بمعنى تداعي سلسلة من التفاعلات يترتب عليها نشوب موقف مفاجئ ينطوي على تهديد مباشر للقيم، أو المصالح الجوهرية للدولة، مما يستلزم ضرورة اتخاذ قرارات سريعة في وقت ضيف وفي ظروف عدم التأكد وذلك حتى لا تتفجر الأزمة في شكل صدام عسكري أو مواجهة.[3]

فالأزمة هي مشكلة غير متوقعة قد تؤدي إلى كارثة إن لم يجر حلها بصورة سريعة.

ويقترب مفهوم الأزمة من مفهوم النزاع، الذي يجسد تصارع إرادتين وتضاد مصالحهما، إلا أن تأثيره لا يبلغ مستوى تأثيرها الذي يصل إلى درجة التدمير وهنا تندلع الحرب ان لم يجر حلهما.

وعموما تمثل الحرب النزاع والأزمة مراحل متقدمة أو متأخرة للنزاع، تتفاوت من حيث درجة خطورتها وتهديدها للسلم والأمن الدوليين، فالنزاع يبدأ أول الأمر بالتوتر، ثم ينتقل إلى مرحلة الأزمة الطويلة أو قصيرة المدى، والتي قد تقود إلى حرب محدودة ثم شاملة.

المطلب الثاني: الحرب الهجينة والمفاهيم المتداخلة

ترجع جذور النقاش الهجين إلى العديد من المفاهيم التي نشأت في الفترة التي أعقبت نهاية الحرب الباردة وحرب الخليج عام 1991، فعلى سبيل المثال استخدمت مصطلحات الحرب المركبة "Composite Warfire"، الحرب الهجينة "Hybridwarfire" وحرب القطاعات الثلاثة " War ;of the three sectors" ...وغيرها لوصف كل شيء من بيئة ذات مستوى إستراتيجي عسكري إلى بيئة ذات مستوى تكتيكي عسكري بطريقة تشوش علينا فهم التهديد والخصم ومستويات الحرب.[4]

---

[1]– جيمس داورتين روبرت بالتسغراف، **مرجع سابق**، ص 120.

[2]– عثمان فاروق السيد، **التفاوض وإدارة الأزمات**، (مصر: دار الأمين للنشر والتوزيع، 2004)، ص 123.

[3]– حماد كمال، **مرجع سابق**، ص ، 12–

[4]– نور الهدى لفتاحة، **الحرب الهجينة في الإستراتيجية الروسية اتجاه سوريا: حروب ما بعد الجيل الخامس**، (السنة السابعة، المجلد 7، العدد 01، (جانفي 2022)، ص ،275.

لكن مفهوم الحرب الهجينة لم يظهر مباشرة بعد ضم روسيا لشبه جزيرة القرم، إذ يعود بروزه إلى الحرب الشيشانية، أين مثل المجتمع الشيشاني الهجين الخاضع للنظام القبلي العشائري أسلوبا للجمع بين عناصر الحرب النظامية وغير النظامية، بطريقة فعالة جدا، فهناك من يرى أن الحروب الهجينة قد مرت على ثلاث جبهات حاسمة، يمكن تلخيصها فيما يلي:

أولا: ساحة المعركة التقليدية، أي يتوجب التصدي لكل التهديدات التماثلية وغير التماثلية على حد السواء.

ثانيا: ساحة القتال، التي يهاجم فيها السكان المحليين الغرباء بعدائية نابعة عن قناعة.

ثالثا: الدعم الضروري للمجتمع الدولي، لاسيما في حالة الحروب الطويلة الأمد.[1]

أولا: تعريف الحرب الهجينة

ظهر مصطلح الحرب الهجينة في العديد من المراجع الأجنبية، حيث كان المقدم في الجيش الأمريكي "بيل نميث" أول من وصفها في تسعينات القرن العشرين بأنها: "نموذج عصري لحرب العصابات، حيث يستعمل الثوار التكنولوجيا الحديثة والوسائل المتطورة لحشد الدعم المعنوي والشعبي".[2]

وعرفها أندرو رادين (Andrew Radin) بأنها: "مصطلح وضع بهدف وصف مجموعة من الأنشطة، سواء أكانت سرية أم أنشطة يمكن إنكارها والتي تكون بدعم من القوات التقليدية أو حتى النووية، بغية التأثير على السياسة الداخلية للبلدات المستهدفة". وعرفها هوفمان (Hoffman) بأنها: "مزيج بين الأساليب التقليدية والتشكيلات غير النظامية والتكتيكات غير المتناظرة والأعمال الإرهابية ذات الطبيعة الإجرامية، معبرة بذلك عن شكل فريد من نوعه من حيث التأثير المخطط من خلال أدوات عسكرية وغير عسكرية".[3]

وعليه يمكن أن تعرف الحرب الهجينة بأنها: "ذلك المزيج بين أنواع الحروب المحددة، سواء أكانت تقليدية أم جديدة التي تهدف لطمس الخطوط الفاصلة بين الحرب والسلم باستخدام تكتيكات وإستراتيجيات خفية قابلة للإنكار بغية تحقيق أهداف ومصالح معينة".

ثانيا: المفاهيم المتداخلة

---

[1]– أسماد حداد، "**الحروب الهجينة: الأزمة الأوكرانية أنموذجا**"، **مجلة مدارات سياسية**، (عدد ديسمبر 2017)، ص 115،.

[2]– **المرجع نفسه**، ص ،116.

[3]– لفتاتحة، **مرجع سابق**، ص، ص 26،277.

إن تحديد نوع الحرب يعتمد أساسا على الأسباب والأهداف والغايات المعلنة وغير المعلنة لهذه الحرب، ويحكم على الحرب بأنها عادلة أو غير ذلك بالرجوع إلى غايات الأطراف المتحاربة وأهدافها، وقد تنشب الحرب بسبب رغبة الدول القوية في ضم مساحات من الأراضي إلى أراضيها دون عناء المحاولة للاستفادة منها بطرق شرعية كالتبادل التجاري وعقد الاتفاقيات وبصرف النظر عن أسباب الحروب.

والحروب أنواع منها:

1-الحرب الشاملة "Total war": يوجز لودندروف رأيه عن الحرب الشاملة في خمس نقاط رئيسية، وهي أن الحرب تكون شاملة للأسباب الآتية:[1]

أ-إن ساحة الحرب تمتد لتغطي كل أراضي الشعوب المقاتلة.

ب-تتطلب المساهمة الفعلية في المجهود الحربي من قبل الشعب كله، فليس الجيوش بل الشعوب هي التي تخوض غمار الحرب الشاملة.

ج-إن اشتراك جماعات كبيرة في الحرب تتطلب بذل جهود خاصة تقوم فيها الدعاية بدور رئيس كذلك لتقوية معنويات الأهلين، وإضعاف معنويات العدو.

د-يجب البدء للإعداد للحرب الشاملة قبل بدء العمليات العسكرية.

هـ-لكي تتحقق الأهداف يجب أن توجه الحرب الشاملة من قبل سلطة عليا واحدة تتمثل في القائد الأعلى.

إن الامتداد الجغرافي لساحات الحرب الشاملة هو نتيجة حتمية للتقدم الفني لوسائل التدمير ولزيادة العوامل المتدخلة بين الشعوب ولم تتسع مناطق القتال بسبب تطور الأسلحة بعيدة المدى فحسب، بل إن المناطق الكائنة خلق مناطق القتال تتأثر هي الأخرى (بالدعاية والحصار).

يمكن إرجاع المفهوم الحديث للحرب الشاملة إلى كتابات الإستراتيجي العسكري في القرن التاسع عشر كارل فون كلاوزفيتز الذي نفى أن الحروب يمكن خوضها بالقوانين. في عمله الرئيسي من الحرب (على الحرب)، رفض الأهداف المحدودة لحرب القرن الثامن عشر، حيث كان يُنظر إلى الانتصارات العسكرية المحلية على أنها مفتاح المساومة الدبلوماسية المفيدة، ووصف الحروب بأنها تميل باستمرار إلى التصعيد في العنف نحو المطلق النظري. كما شدد كلاوزفيتز على أهمية سحق قوات الخصم في

[1]- محمد فتحي أمين، **موسوعة أنواع الحروب**، (سورية، دمشق: الأوائل للنشر والتوزيع، ، 2006)، ص، ص ،126، 125.

المعركة. يميل المعجبون به في القرن التاسع عشر إلى التغاضي عن إصراره على أن إدارة الحرب يجب أن تخضع لرقابة صارمة من خلال أهداف سياسية يمكن تحقيقها[1].

لقد تطورت فكرة الحرب في العصر الحديث تحت تأثير النظريات الأساسية الجديدة، كحلول نظام الخدمة العسكرية الإجبارية محل التطوع، وانتشار نظرية الأمة المسلحة التي نادت بها الثورة الفرنسية، وتقدم الصناعة الحربية، تبعا لتقدم الصناعة المدنية، وقد أدى هذا التطور إلى ظهور نظرية (الحرب الشاملة) والتي تتميز باتساع رقعتها وتعدد أهدافها، ومن الناحية الزمنية، فالحرب الشاملة تمتد مدتها طويلة، وتبقى نافذة المفعول حتى بعد وقف القتال.

وعليه يمكن تعريف الحرب الشاملة بأنها الحرب التي يشترك فيها العسكريون والمدنيون على حد سواء، يديرها ويقودها القائد العام الذي يتولى السياسة الخارجية والاقتصادية والإعلامية فضلا عن العمليات العسكرية وتتميز الحرب الشاملة بطول مدتها، حتى بعد وقف الأسلحة والقتال، واتساع رقعتها.

2-الحرب المحدودة "Limited War":

في أوائل القرن العشرين وبعد أن أصبحت الحرب المطلقة شاملة يشترك فيها عدد كبير من الدول وتشمل مناطق وساحات عمليات متعددة، تطور مفهوم الحرب إلى (حرب محدودة) تنشب بين دولتين أو أكثر.[2]

بعد الحرب العالمية الثانية أصبح مفهوم الحرب المحدودة يعني تلك الحرب التي تنشب في منطقة معينة أو في بلد، أو بين بلدين، تشارك فيها جيوش عدد من الدول دون أن تتطور إلى حرب عالمية.

كانت الحرب سابقا محدودة، وكانت الأطراف المتنازعة تميل إلى هذا الاتجاه، كما كانت تحدد جهدها عفويا، وتخفضه إلى الحد الأدنى الذي تراه ضروريا لتحقيق الحسم، وعليه فإن سوق إستراتيجية الحرب المحدودة مختلف تماما عن سوق الحرب التقليدية، ويخضع إلى ثلاث غايات، كلها نفسية وهي:

أ -الحفاظ على الأمل الذي يوجه إلى القوى والجماهير الصديقة وذلك بوجود قاعدة نفسية جيدة في البناء، الأمر الذي يبرر التضحيات المطلوبة.

ب -زيادة تثبيط همم العدو وقواته المسلحة، ويعد هذا العامل الأساسي في الحرب المحدودة، ويمكن استخدام ثلاثة دوافع نفسية في هذا المجال: حرمان الخصم من كل أمل، خلق الملل وتقويته ونشر بذور الخلاف والشك حول أهمية التنازلات المطلوبة.

---

[1] - المرجع نفسه، ص ص ،123-125.

[2] - **مرجع سابق**، ص ص 135، 136.

ج –ردع الخصم ومنعه من اللجوء إلى أي تصعيد في العمل يؤدي إلى سوق الردع.

فالحرب المحدودة صراع مسلح، أقل من الحرب العامة، تتضمن المشاغلة العلنية للقوات العسكرية لدولتين أو أكثر، تستخدم فيها الأسلحة التقليدية وقد تستخدم فيها الأسلحة النووية، أو الكيميائية وبما أن الأسلحة النووية استخداماتها تؤثر على إدارة الأزمة، فقد دفع العالم إلى إيجاد نوع جديد من الحرب، ألا وهي (الحرب المحدودة) التي لا تتجاوز الرقعة المحددة لها، ولا الأسلحة المخصصة لها، ولا الأهداف التي اندلعت من أجلها.

ويمكن تعريف الحرب المحدودة بأنه: "صراع مسلح لدولتين أو أكثر، تستخدم فيها الأسلحة التقليدية وأحيانا النووية البقوية في ساحة عمليات معينة، ولأهداف محددة ولزمن محدود".[1]

وعليه نستخلص أن الحرب المحدودة هي صراع مسلح تستخدم فيه الأطراف المتحاربة أجزاء من قواتها المسلحة وشعوبها ومواردها المادية. ومصطلح الحرب المحدودة مناقض للحرب الشاملة التي يستخدم فيها جميع موارد الدولة لتسخره لصالح المجهود الحربي والحرب الهجينة هي المزيج بين أنواع الحروب المحددة و الشاملة.

المطلب الثالث: أسباب اندلاع الحروب، دراسة نظرية

إن قيمة نظريات العلاقات الدولية كمجال معرفي تظهر أكثر ما يكون عند اثبات قدرتها التفسيرية للواقع الدولي، بصرف النظر عن كونها تقدم تفسيرات متباينة لما يحدث في الواقع، وتعتبر الحرب الروسية الأوكرانية حالة عملية نموذجية يمكن خلالها استعراض ما تنتجه نظريات العلاقات الدولية من تنوع في القراءات التفسيرية للواقع الدولي.

حيث ركزت أدبيات العلاقات الدولية في دراسة الحرب على اتجاهات ثلاثة هي:

"سبب قيام الحروب" أو متى (When) تنشب الحروب، وهو التيار الذي يتسيده الواقعيون والمدرسة الواقعية بوجه عام".

والثاني هو "أثر الحرب" أو ما الذي تسببه الحروب (What) وما هي عواقبها وهو مجال يبرع فيه ويتسيد الليبراليون والاشتراكيون دراسته.

وثالثا: "لماذا" الحرب أو كيف ولماذا يلجأ البشر إلى الحرب (Why) وهو ما يحاول البنائيون والنقديون التركيز عليه من خلال تركيزهم على دراسة وتحليل الجوانب المتعلقة بالقيم والمعتقدات والمعايير

[1]– **المرجع سابق**، ص 138.

الأخلاقية للأفراد والجماعات والدول، مجادلين بأن الحروب والتنافس والفوضى ليست كما ذهب الواقعيون باعتبارها سمة ذاتية للنظام الدولي، ولكنها من صنع الأفراد والجماعات والدول أنفسهم، يتم تشكيلها عبر بوتقة التفاعل والتداخل والتطور الاجتماعي والتاريخي والثقافي والسياسي.[1]

لقد تعددت التصورات والتفسيرات التي ذكرتها نظريات العلاقات الدولية الرئيسية حول ظاهرة الحروب:[2]

أولا: بالنسبة للمدرسة الواقعية

في دراسة العلاقات الدولية بفروعها المختلفة فإن الحرب هي القاعدة المؤسسة للسياسة الدولية، لذا فهي دائمة وأبدية وحتمية الوقوع في نفس الوقت.

يرى الواقعيين ان أسباب وسلوكيات وتوجهات مثل الاستيلاء على الأراضي والغزو الخطأ في الادراك والحسابات، النزاعات الأيديولوجية والدعاوي القومية والتوسع الاقتصادي كانت سببا رئيسيا في اندلاع الحروب عبر التاريخ. حيث كان النزاع على الاراضي والأقاليم المصدر الرئيسي للنزاع والحروب، وكانت سياسيات القوة هي الوسيلة الرئيسية لحل هذه النزاعات.

والسبب الشائع عند الواقعيين لتفسير ذهاب الدول وانخراطها في الحروب من جهة نظر مدخل توازن الدولي السائد بين الواقعيين يرجع لرغبتها في نشر وتعزيز قوتها الوطنية من ناحية، او لتعزيز وتوسيع مصالحها الوطنية من ناحية أخرى وبان المحدد الرئيسي للعلاقات بين الدول وللسلوك الدولي بوجه عام. هو شكل توزيع القدرات داخل بنية النظام الدولي، حيث اتفق اغلب الواقعيين على أن السياسة الدولية مثلها مثل جميع أنواع السياسة، ماهي الا نزاعا على القوة او في سبيلها، وهو النزاع الذي يجعل إمكانية اندلاع الحروب وارد بصورة دائمة، وبأن هذه الاحتمالية يمكن التوسط من أجل ايقافها عبر وسائل مثل توازن القوى والجهود الدبلوماسية.

وجملة القول، أن الواقعيون رغم اتفاقهم على المبادئ العامة المحركة للسياسات الدولية. أي دراسة القوى والمحركات والقوانين الفاعلة التي تشكل وتفسر سلوك الدول، وتحركاتها في النظام الدولي، الا أنهم اختلفوا في تحديد الأسباب والدوافع التي تدفع الدول والانخراط في ظاهرة الحرب.

ثانيا: بالنسبة للمدرسة الليبرالية

---

[1]– أحمد محمد أبو زيد، "**نظريات العلاقات الدولية والحرب: مراجعة للأدبيات**،" (1–2)، **مجلة الناقد للدراسات السياسية**، (العدد الأول أكتوبر 2017)، ص ص18، 19.

[2]– **المرجع نفسه**، ص ص، 19، 20.

فهي الأخرى تشمل عدد من الوجهات المتجددة (مثل تلك التي تركز على الحقوق والمصالح والدور السلمي للتجارة، والمنظمات الدولية) تقدم هذه المداخل تفسيرات متباينة إلى حد ما عن ظاهرة الحرب، إلا أنها تجتمع كلها تحت مظلة فرضية واحدة رئيسة تقول بأن: "اندلاع الحروب يرجع بالأساس لوجود قادة تسلطيين ومستبدين لديهم ميول لاستخدام العنف ضد الآخرين وبأنها ستنتهي عندما تكون كل المجتمعات البشرية قادرة على انتخاب حكوماتها وقادتها بحرية".[1]

ثالثا: أما المدرسية البنائية

فتقول إن النمط لطبيعي للعلاقات بين الدول ليس الصراع الكامل أو السلام الدائم، وإنما التنافس السلمي الذي قال به الفيلسوف جون لوك.

والحرب بالنسبة لهم تقع عندما يحدث الاختلاف بين الوحدات الدولية حول القواعد والقيم المنظمة للعلاقات الثنائية والجماعية فيما بينها، وهو ما يجعل النمط الهوبزي (الصراعي) هو السائد في النظام الدولي، ومادام هناك حالة من الاتفاق والتوافق حول هذه القواعد والقيم والمعايير الدولية السائدة في المجتمع الدولي، فإن النمط الكانطي (السلمي) سيكون هو السائد بين كافة وحدات النظام الدولي، وهي عندهم ليست فقط الدول القومية، ولكن الأفراد والجماعات وكافة الفاعلون الغير رسميون.[2]

[1]– مرجع سابق، ص ص،22 ،24.

[2]– المرجع نفسه، ص 20.

جدول رقم (01): يمثل الجدول المؤشر التفسيري للمتغير بين المؤيد والمعارض

	المتغير التفسيري	المؤشرات التفسيرية المؤيدة	المؤشرات التفسيرية المعارضة
المنظور الواقعي	المعضلة الأمنية	– توسيع خلف الناتو كسلوك أمني منشأ للمعضلة الأمنية وموقع أوكرانيا من ذلك. – فشل المؤسسات الأمنية المشتركة في تخفيف المعضلة الأمنية وتجنب قرار الحرب.	– الفشل في تفسير عدم تطابق السلوك الأمني الروسي بين الحالتين الأوكرانية ودول البلطيق (لاتفيا وإستونيا) بالرغم من أن هذه الأخيرة هي دول حدودية مع روسيا وانضمت لحف الناتو منذ 2004.
المنظور الليبرالي	السلام الديمقراطي	– التخوف من انتقال موجة التحول الديمقراطي في الدول المجاورة إلى روسيا وأثره على التدخل العسكري. – طبيعة النظام الروسي والسلام الديمقراطي. – الدمقرطة وانضمام أوكرانيا للأحلاف العسكرية الغربية (حلف الناتو)	– العجز عن تفسير الرؤية الروسية للوضع الديمقراطي في الدول المجاورة وبالتالي الفشل في تفسير قرار الحرب على هذا الأساس. – تجاهل أولوية الشواغل الإستراتيجية على تقييم الوضع الديمقراطي في الدول المجاورة بالنسبة لروسيا بالنسبة لقرار الحرب.
المنظور البنائي	الهوية	– أهمية أوكرانيا بالنسبة للهوية القومية الروسية (انتشار كبير للغة والعادات الروسية). – النخب السياسية الجديدة في أوكرانيا ومراجعة الهوية القومية الأوكرانية (تيار معارض لروسيا). – إعادة تشكيل موازين القوة في النخب الروسية منذ أزمة القرم وتزايد نفوذ التيار القومي.	– العجز عن تفسير الشواغل الإستراتيجية الروسية ذات الطابع المادي في العلاقات مع أوكرانيا.

المصدر: https://caus.org.lb/wp-content/uploads/2021/11/02/

المبحث الثاني: ماهية الأمن الطاقوي

أضحى أمن الطاقة أحد تجليات المفاهيم الأمنية التي بدأت تتشكل وتأخذ مكانتها العلمية والعملية ضمن العديد من المتغيرات التي تلت حقبة ما بعد الحرب الباردة وأصبح الأمن الطاقوي شأنه شأن العديد من المحددات التي تشكل مضمون الأمن الوطني، حيث تحت الطاقة مكانا بارزا في العلاقات الدولية كونها المحرك الأساسي للاقتصاد، خاصة بسبب ازدياد الحاجة الشديدة لها، فليس من الممكن الاستغناء عنها لأنها المحرك الأساسي للاقتصاديات العالمية.

المطلب الأول: الأمن الطاقوي: محاولة للفهم

أولا: مفهوم الأمن

يعتبر مصطلح الأمن من المصطلحات الحديثة نسبيا، فمازال يحتاج لإضافات ويخضع لتجديدات ويتسع بتغير الأحوال الدولية، إضافة إلى أن الباحثين مازالوا مختلفين فيما بينهم في كثير من أسس ومبادئ الأمن، بل حتى في تعريفه ومفهومه.[1]

أ-التعريف اللغوي للأمن: تعرف أغلب القواميس الأمن على أنه التحرر من الخوف والقلق[2]، وتأتي كلمة الأمن في اللغة من معنى "الطمأنينة وزوال الخوف"[3]

والمقابلة بين الأمن والخوف نجدها شائعة في الآيات القرآنية التي ورد فيها هذا المفهوم في قوله تعالى: ﴿ الذي أطعمهم من جوع وآمنهم من خوف ﴾.[4]

ب-التعريف الاصطلاحي للأمن:

ولقد تعددت التصورات حول مفهوم الأمن، كما تعددت مرجعيات وأشكال تعريفه، إذ يعر مايكل ديلون (Michael Dillon) الأمن على أنه: "مفهوم مزدوج، إذا لا يعني فقط وسيلة للتحرر من الخطر

---

[1]- عبد النور بن عنتر، "**تطور الأمن في العلاقات الدولية**"، **مجلة السياسة الدولية**، (القاهرة: مركز الأهرام للدراسات الاستراتيجية، عدد 155، أفريل 2005)، ص، 18.

[2]- أمين هويدي، **العسكرة والأمن وفي الشرق الأوسط وتأثيرهما على الأمن والديمقراطية**، (بيروت: دار الشرق، 1991)، ص، 50.

[3]- على الجهني، **العلم الأمني والوقاية من الجريمة**، (الرياض: أكاديمية نايف للعلوم الأمنية، 2000)، ص، 66.

[4] - القرآن الكريم، **سورة قريش، الآية -4-**.

لكن يعني أيضا وسيلة للحد من نطاق انتشاره وبما أن الأمن أوجده الخوف فالأمن مفهوم غامض يتضمن في الوقت ذاته الأمن واللاأمن وهذا ما عبر عنه ديلون بـsecurity(in)"[1]

كما يعرف باري بوزان (Barry Buzan): "الأمن على أنه العمل على التحرر من التهديد وهو قدرة الدول والمجتمعات على الحفاظ على كيانها المستقل وتماسكها الوظيفي ضد قوى التغيير التي تعتبرها معادية، ومنه فإن التهديد من خلال القوة الموضوعة هو نفسه من حيث كون كل مناطق العالم معرضة له، لكن في الواقع فإن التهديد له مفهوم ذاتي مرتبط بالحالة التي تواجه الدولة وهنا يعرف الأمن وتصاغ السياسة العامة الأمنية للدولة بناءا على نوع التهديد ومصدر وحدته".[2]

بينما قدم بوزان وويفر (Weaver) مفهوما متخصصا للأمن هو الأمن المجتمعي (Security Societal) حيث يرى أن المجتمع مهدد أكثر من الدولة بسبب جملة من الظواهر كالعولمة والظاهرة العابرة للحدود كالهجرة السرية، الجريمة المنظمة، الإرهاب...وغيرها، هذه الظواهر تهدد هوية المجتمعات.[3]

ومما سبق يتبين أن مفهوم الأمن لم يعد يعني أن الدولة التي حققتها أمنها وأمن أفرادها عن طريق مجابهة العدو الخارجي والاستعداد العسكري، بل أصبح يشتمل عدة مستويات، فعلى المستوى الوطني مثلا تتحرر الدول من كل خطر يهدد كيانها ومصالحها داخليا، وعلى المستوى الفردي يتحرر الفرد من كافة التهديدات التي تهدده مثل: الفقر، المرض وفي سلطة دولته...الخ، وبالتالي اتسع مفهوم الأمن ليشمل مستويات ومجالات أخرى تتعدى المجال الضيق للأمن الوطني الذي ساد الدراسات التقليدية حول الأمن.

ويجدر بنا ذكر مصطلح الأمن الإقليمي الذي ظهر في الفترة التي أعقبت الحرب العالمية الأولى بعد ظهور التنظيم الدولي سنة 1908، ليعبر عن سياسة تنتهجها مجموعة من الدول تنتمي إلى إقليم واحد وتسعى لتحقيق أمنها في مواجهة تدخلات خارجية وقد انتشر استخدامه عقب الحرب العالمية الثانية بظهور تنظيمات دولية إقليمية تمثلت في جامعة الدول العربية نتيجة وجود رابطة مشتركة تمثلت في

---

[1]– عبد النور بن عنتر، **البعد المتوسطي للأمن الجزائري**، (الجزائر: المكتبة العصرية للطباعة والنشر والتوزيع، 2005)، ص، 14.

[2]– عادل زفاع، **إعادة صياغة مفهوم الأمن، برنامج بحث في الأمن المجتمعي**، تم التصفح على الموقع: http://www.plotics-dz.com.html بتاريخ : 18:15/ 15/03/2023.

[3]– بن عنتر،(**البعد المتوسطي.....**)، **مرجع سابق**، ص، ص، 25، 26.

العامل الحضاري، إلى منظمة الوحدة الإفريقية من خلال رابطة الجغرافيا، ثم اتحاد الأمم الأوروبية بمنشأ يحوي رابطة اقتصادية، حيث هدفت التنظيمات إلى حل معضلة الأمن الإقليمي.[1]

يرجع الفضل في طرح مصطلح الأمن الإقليمي إلى باري بوزان عبر الانتقال من المستوى الوطني إلى الإقليمي، فهو من الناحية النظرية مرتبط بالتصور الواقعي من خلال أن الدول فواعل أساسية في المنظومة الدولية، لكن يركز المقام الأول على اختراق الحدود الوطنية من خلال ارتباط استقرار الدول بمحيطها الإقليمي، فالأمن الإقليمي لا يعدو أن يكون مستوى من مستويات الأمن المتعددة، وهو في أبسط معانيه ما تعلق بأمن مجموعة من الدول المرتبطة ببعضها البعض والذي يتعذر تحقيق أمن أي عضو فيه خارج النظام الإقليمي.

ويعتبر ذلك من المفاهيم الأمنية التي تمحورت على التغيرات التي عرفها النظام الدولي مع نهاية الحرب الباردة، إذ تنوعت مواضيعه وآليات تحقيقه، فهناك من يعتبر الأمن الإقليمي مفهوما سياسيا، فيطلق على السياسة الأمنية المشتركة التي تبلورها الوحدات السياسية المشكلة للنظام الإقليمي لمواجهة مخاطر التهديدات الخارجية المشتركة للإقليم، ولا يمكن للأمن الإقليمي أن يكون منفصلا عن الأمن الدولي لاشتراكهما في نفس الوحدات.

يركز هذا التعريف على مواجهة تهديدات خارجية المصدر انطلاقا من سياسة أمنية مشتركة.[2]

في حين نجد تعريفات تركز على درء التهديدات الداخلية والخارجية على حد سواء، حيث يعتبر الأمن الإقليمي على أنه إجراءات تعمل على تأمين مجموعة من الدول داخليا ودفع التهديدات الخارجية عبر صياغة تدابير محددة بين مجموعة من الدول ضمن نطاق إقليمي واحد يرتبط برغبة الأطراف فحسي وإنما بتوافق إرادات أساسها المصالح الذاتية لكل دولة والمصالح المشتركة بين مجموعة من دول النظام.

وهناك تعريف يركز على الإدارة المشتركة للنزاعات الإقليمية مفاده أنه نوع من النظام أين يكون فيه أعضاؤه يحققون استقرارا سياسيا من خلال إيجاد حلول للمشاكل الإقليمية أو التخفيف منها، وهذا هو الافتراض الأساسي في تعريف الأمن الإقليمي الذي يركز على نجاح الدول في إدارة النزاعات، إضافة

[1]– سمية بلعيد، **تنافس القوى الإقليمية والدولية على الخليج وانعكاساته على الأمن الإقليمي منذ نهاية الحرب الباردة**، أطروحة دكتوراه غير منشورة، (جامعة باتنة: كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2021–2022)، ص115

[2]– **المرجع نفسه**، ص116

إلى وجود ميكانيزمات ذات قبول جماعي تظهر في حال حدوث نزاعات معينة، ويعتبر الأمن الإقليمي أكثر تطبيقا في الدول المتقدمة منها في النامية نظرا لوجود تكتلات إقليمية أكثر تطورا وأكثرا ارتباطا.[1]

ثانيا: مفهوم الأمن الطاقوي

أ -مفهوم الطاقة:

لقد حجزت مكانا في لها في الادبيات الاقتصادية أكثر من مرة ولقد وردت عدة تعاريف للطاقة في مختلف الأبحاث والدراسات وعليه يمكن تعريف الطاقة كمايلي:[2]

تعرف الطاقة على انها: قدرة المادة على إعطاء قوى قادرة على انجاز عمل ما والناجمة عن القوة الكامنة في الشيء، أي أنها تعبير على علاقتها بالعمل الذي تنجزه وهي مرتبطة بمفهوم التحويل في الشكل الطبيعي لمصدر الطاقة وما ينجزه استهلاك هذا المصدر وتحويله الى جهد وعمل وما يطلقه من طاقة حرارية.

الطاقة هي الوسيلة التي يعتمدها الانسان لتحقيق عالم أفضل وراحة أكبر ،كما انها تعتبر المفتاح الرئيسي لنمو الحضارة الانسانية على امتداد الحقب التاريخية لحياة الانسان على الارض ،ومنه يمكن قياس مدى تقدم الانسان من قدرته على التحكم بالطاقة واستغلال مصادرها بالصورة التي تعطي أفضل النتائج.

ومنه فالطاقة هي عامل من عوامل الانتاج حيث يؤمن استهلاكها سير وعمل الانشطة الاقتصادية الهامة في المجتمع مثل قطاعات الصناعة والنقل وغيرها، وهي في نفس الوقت نشاط اقتصادي قائم بدأته يخضع لأساليب الدراسة و التحليل الاقتصادي.

تتمحور كل مفاهيم امن الطاقة حول لاعبين اساسيين وهما مستهلكي ومنتجي الطاقة، مستهلكي الطاقة من جميع الدول الصناعية الكبرى تدور حول اولوياتها لتجنب نقص او انقطاع امدادات الطاقة، بالإضافة الى ضرورة تنويع مصادرها.والعمل على تامين البنية التحتية للدول المنتجة للمساعدة في توصيل الطاقة الى الاسواق العالمية ،وفي حين يرى منتجي الطاقة بمصادرها المختلفة .

ب-مفهوم أمن الطاقة:

أضحى أمن الطاقة أحد تجليات المفاهيم الأمنية التي بدأت تتشكل وتأخذ مكانتها العلمية والعملية ضمن العديد من المتغيرات التي تلت حقبة ما بعد الحرب الباردة، فالملاحظ للعلاقات الدولية الراهنة يجد

---

[1] – **المرجع نفسه**، ص116

[2] عبد الرحمان اولاد زاوي، ريم قصوري، "**تفعيل تبني الطاقات المتجددة لتعزيزالامن الطاقوي**"، **مجلة دراسات و ابحاث اقتصادية في الطاقات المتجددة**، (العدد 2،ديسمبر 2017) ،ص ص،11،10.

أن مفهوم الأمن الطاقوي أصبح شأنه شأن العديد من المحددات التقليدية الأخرى والذي يشكل مضمون الأمن الوطني للدول، كالحفاظ على مكانة الدولة، التوسيع وتأمين الحدود، وهذه الأهمية المتنامية لمفهوم أمن الطاقة، يبين مدى أهمية القوة الاقتصادية لاسيما الصناعية منها للمجتمعات لأن الطاقة تعد محركا أساسيا للاقتصاد والتنمية.

يختلف مفهوم أمن الطاقة من دولة لأخرى:

حسب طبيعة مفهوم السيادة الوطنية والعلاقات القائمة بين المنتجين والمستهلكين في المجال الطاقوي، حيث تطور هذا المفهوم من ارتباطه بالسيادة على الموارد الطبيعية وحرية الدولة في تحديد أفضل السياسات لاستغلالها.

وهذا عندما حصلت الكثير من الدول المنتجة على استقلالها السياسي إلى مضمون آخر يتعلق بأمن العرض والطلب، عندما اهتزت الكثير من اقتصاديات دول العالم بفعل الأزمات الطاقوية التي وقعت في مناطق الإنتاج والاستهلاك.

ثم إلى مضمون أمن المنشآت الطاقوية لاسيما بعد هجمات الحادي عشر من سبتمبر 2001، وصولا إلى أمن الإمدادات المتعلق بالعوامل الطبيعية بعد إعصاري كاترينا ورتيا في الولايات المتحدة الأمريكية.[1]

حيث يواجه مفهوم أمن الطاقة عددا من الإشكاليات من جهة وصعوبة إيجاد تعريف متفق عليه من قبل الباحثين والدارسين والدول المستهلكة والمصدرة من جهة أخرى[2]،

وعموما يمكن إجمال إشكاليات تعريف مفهوم الأمن الطاقوي في ثلاث إشكاليات رئيسية:[3]

أولا: ليس هناك اتفاق على تعريف محدد لمفهوم الأمن الطاقوي في ظل تبني كل دولة سواء منتجة أو مستهلكة تعريفا خاصا بها، حتى أن الدولة الواحدة قد تتبنى تعريفات مختلفة للمفهوم تختلف من فترة إلى أخرى، وما يرتبط بذلك من سياسات خاصة بتحقيق مفهومها لأمن الطاقة، ومع صعوبة التوافق في

---

[1]– لطفي مزياني، **الأمن الطاقوي للاتحاد الأوروبي وانعكاساته على الشراكة الأورو جزائرية**، رسالة مكملة لنيل شهادة الماجستير، (جامعة الحاج لخضر باتنة: كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية 2012)، ص 42.

[2]– خولة بوناب، **تأثير البعد الطاقوي الأوروبي للسياسة الخارجية الروسية اتجاه الاتحاد الأوروبي**، رسالة مكملة لنيل شهادة الماجستير، (جامعة محمد بوضياف، المسيلة: كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، 2016)، ص 89.

[3]– **المرجع نفسه**، ص 90.

التعريف، تبرز صعوبة التنسيق بين الدول المنتجة والمستهلكة للطاقة لضمان تحقيق أمن للطاقة وطنيا وعالميا.

ثانيا: قضية الطاقة وإن كانت قضية اقتصادية بالأساس إلا أن هناك أبعاد عدة للمفهوم لا تقل أهمية عن البعد الاقتصادي، وتتمثل في الأبعاد السياسية، البيئية والأمنية...الخ ما يضفي قدرا كبيرا من التعقيد على قضية أمن الطاقة في ظل التداخل والتشابك بين تلك الأبعاد.

ثالثا: على الرغم من أن مصادر الطاقة خاصة النفط والغاز هي سلع اقتصادية تخضع لقانون السوق، العرض والطلب، إلا أنها أصبحت تخضع لاعتبارات أخرى بعيدة عن السوق أهمها الاعتبارات السياسية والمصلحية لأنها سلع استراتيجية تدخل في صميم أمن الدول.

من خلال التعاريف السابقة يمكن تعريف الطاقة على انها: تلك الوسيلة الاساسية التي تحتاج اليها كافة القطاعات الاقتصادية للقيام بنشاطاتها، حيث تعتبر الطاقة المحرك الاساسي لحياة الانسان ومصدر كل تنمية.

المطلب الثاني: محددات الأمن الطاقوي بين الدول المصدرة والمستوردة للطاقة

يرتبط أمن الطاقة بمجموعة من المحددات والتحديات التي تؤثر في استراتيجيات الطاقة الوطنية والعالمية وتتمثل فيمايلي:

–اختلاف ميزان العرض والطلب في سوق الطاقة العالمي من المنظور الاقتصادي، حيث أن هناك ارتفاعا بوتيرة متزايدة في الطلب العالمي على الطاقة مهما كان مصدرها، وهو ما يفسره تزايد معدلات النمو في العالم النامي والقوى الصاعدة، في حين أن الإنتاج العالمي من النفط والغاز الطبيعي التقليدي لا يزال غير كاف لموازنة التزايد في الطلب العالمي للطاقة ومصادرها.

–القيود المفروضة على إمدادات الطاقة سواء من خلال النضوب الطبيعي أو القيود الحكومية للحد من العرض، أو اتفاق بين المنتجين على خفض الإنتاج، وقد حدد بول هورسل ثلاثة أنواع من الإعاقة المفاجئة للإمدادات، أولها: إعاقة لأسباب قهرية، وتنشأ نتيجة عدم قدرة المنتج على تصدير إنتاجه من الطاقة نظرا إلى ظروف داخلية أو خارجية مثل الحرب، ثانيا: إعاقة من خلال قيود الصادرات، وتحدث

عندما تقرر دولة منتجة أو مجموعة من الدول المنتجة فرض قيود على صادراتها لأسباب سياسية أو إستراتيجية، وثالثها إعاقة الحظر، وتحدث عندما تمنع دولة مستهلكة الاستيراد من دولة مصدرة معينة.[1]

–استهداف المنظمات الإرهابية لمصادر الطاقة وبناها التحتية وإمداداتها، حيث أصبحت جل العمليات الإرهابية تركز على ضرب منابع الطاقة وكذا بناها التحتية وشبكة إمداداتها من أنابيب وسفن وذلك لضرب الدول المستهلكة الكبرى بطريقة مباشرة أو غير مباشرة وحتى المنتجة.

–تحديات تواجهها شركات النفط العالمية، والتي تتلخص في ثلاث تحديات رئيسية تحد من قدراتها وفاعليتها في الدول المنتجة، وبالتالي في إمدادات الطاقة في السوق العالمية: [2] يتمثل أولها في الصورة السلبية لهذه الشركات عند الدول المنتجة، والتي تصفها على أنها عدوة الشعوب وناهبة لثرواتها الوطنية ويتعلق ثانيها بالتهديدات التي يتعرض لها موظفوها ومنشآتها ومجالات عملها، في حين يرتبط ثالثها بتهديدات تنتج عن تطورات سياسية تهدد عقود الاستثمار لشركات الطاقة العالمية.

–حدوث تغيير جوهري في البيئة السياسية والأمنية للدول المنتجة وهو ما يفقدها السيطرة على مناطق الإنتاج، والوفاء بالتزاماتها في سوق الطاقة العالمية.

–وقد ينتج هذا عن انهيار أمني أو فشل دولاتي نتيجة حرب أهلية أو حركة انفصالية، وهذا ما يهدد الأمن الطاقوي الوطني وحتى الإقليمي أو العالمي.

---

[1]– عمر عبد العاطي، **أمن الطاقة في السياسة الخارجية الأمريكية**، (الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2014)، ص، 57.

[2]– **المرجع نفسه**، ص ص 57، 58.

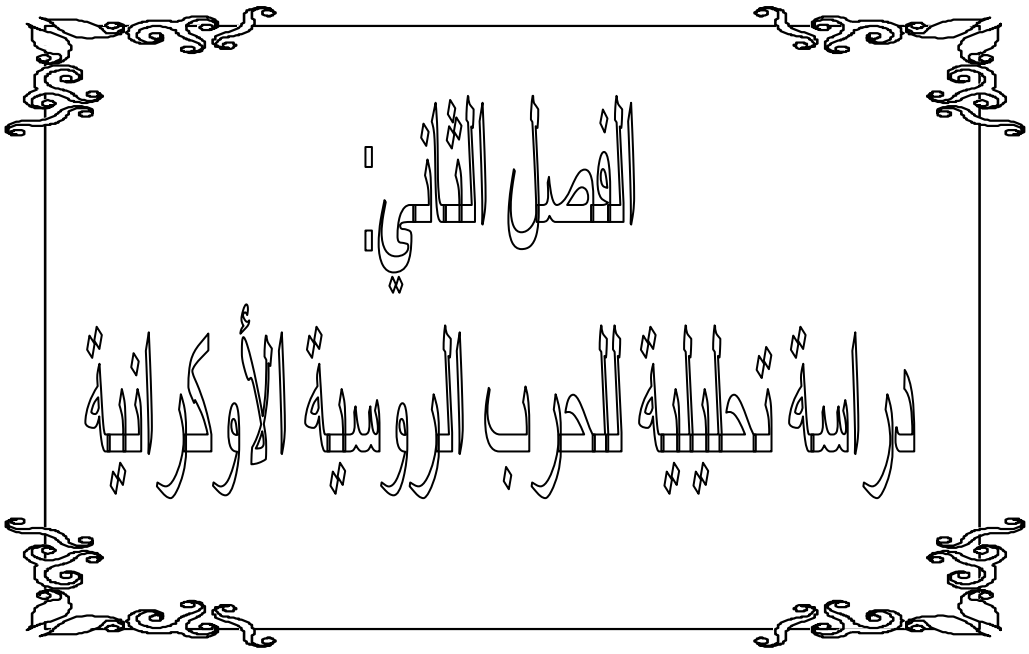
الفصل الثاني:
دراسة تحليلية للحرب الروسية الأوكرانية

الفصل الثاني: دراسة تحليلية للحرب الروسية الأوكرانية

يشهد العالم فوضى عارمة تشمل جميع مناحي الحياة الأمنية والسياسية والصحية والمناخية والاقتصادية، نتيجة الحروب والصراعات بين القوى الدولية والإقليمية القائمة على توسيع مناطق النفوذ والسيطرة على الثروات، هذا الصراع الجيوسياسي يسبب للبشرية والإنسانية جمعاء عواقب خطرة تطال أمن واستقرار الشعوب والأقاليم على حد سواء، ففي الوقت الذي لم ينهض العالم بعد من تداعيات أزمة جائحة كورونا الاقتصادية جراء الإقفال التام لنحو عامين، جاءت الحرب الروسية – الأوكرانية لتخلق أزمة اقتصادية عالمية مضافة.

المبحث الأول: طبيعة العلاقات الروسية الأوكرانية

بدأت رسميا العلاقات الثنائية الحديثة بين روسيا وأوكرانيا خلال الحرب العالمية الأولى في الوقت الذي كانت فيه الإمبراطورية الروسية السابقة تخوض فترة إصلاحها السياسي لتكون أحد دو الاتحاد السوفياتي، أعيد إحياء العلاقات الثنائية بين روسيا وأوكرانيا فور حل الاتحاد السوفييتي، الذي كانت روسيا السوفييتية وأوكرانيا جمهوريتين مؤسستين فيه، ثم انهارت العلاقات بينهما منذ الثورة الأوكرانية عام 2014، تلا ذلك ضم روسيا لشبة جزيرة القرم الأوكرانية، لتنهار العلاقات عقب حرب روسيا على أوكرانيا في سنة 2022.

المطلب الأول: محددات العلاقات بين روسيا وأوكرانيا

لقد مرت روسيا بعد انهيار الاتحاد السوفياتي بإشكاليات معقدة، ناتجة عن تراجع عوامل القوة المادية الروسية بفعل عمق الأزمة الداخلية التي فرضتها الحقبة الانتقالية، حيث أثرت مجموعة من المحددات التي تعبر عن حجم مستوى الإمكانات المتاحة للدولة ما يصطلح عليه في العلاقات الدولية بالعناصر المادية لقوة الدولة، حيث تشكل هذه المتغيرات المرجعية المفهوماتية للتحولات الدولية التي جرت بعد حقبة الحرب الباردة.

أولا: تأثير العامل الجغرافي

يرى بعض الجيوسياسيين أنصار مدرسة الحتمية الجغرافية وعلى رأسهم راتزل " Ratzel" أن: "الجغرافيا هي الأساس التي تحدد سياسات الدول".[1]

[1]– عبد الناصر جندلي، **التنظير في العلاقات الدولية: بين الاتجاهات التفسيرية والنظريات التكوينية**، (الجزائر: دار الخلدونية، 2007)، ص 74.

وتاريخ العلاقات الدولية شاهد على توسيع الاتحاد السوفياتي وتمدده الجيوسياسي، حيث ظلت خريطته دون تغيير منذ ما كسبه في أعقاب الحرب العالمية الثانية وحتى عام 1991، ففي تلك السنة انتهى عهد الاتحاد وفقدت روسيا معه دول البلطيق وأوكرانيا.

كما شكل استقلال دول القوقاز الثلاث ودول آسيا الوسطى خسارة جيو بولتيكية مؤثرة على روسيا، حيث تقلصت مساحتها التاريخية، فروسيا القيصرية بلغت نحو 23 مليون كم ^{2}، أما روسيا السوفياتية بلغت 22 مليون كم^2، في حين مساحة روسيا الفيدرالية تبلغ اليوم 17.1 مليون (كم^2)،[1] كما هو موضح في الشكل التالي:

خريطة رقم (01): خريطة موقع روسيا

المصدر: https://www.aljazeera.net/wp-content/uploads/2014/07/1a0cdfb0
-7381-4d29-9962-a509943d04f0.jpeg?resize=1200%2C675

لكن لم يؤثر هذا التقلص على روسيا حيث أن مساحتها الهائلة جعلتها مترامية الأطراف ودولة مستباحة الحدود، ونظرا لعدم امتلاكها حدودا دفاعية ظلت وسيلة دفاعها الرئيسة التوسع الجغرافي خارج

[1]– سعود كابلي، **نظرة تفسيرية للسياسة الخارجية الروسية**، تم التصفح على الموقع:
http://www.alwatan.com.sa/article/detailsaspx?articled/25/03/2023 /21:56.

حدودها، كما أن قربها من المدار القطبي جعلتها تهاني الإطلالة على المياه الدافئة طوال العام، وهي تنقسم من الناحية الجغرافية إلى ثلاثة أقاليم رئيسية:[1]

- **روسيا الأوروبية:** تقع في الأراضي الواقعة غرب جبال الأورال.
- **سيبيريا:** الممتدة منشرق سلسلة جبال الأورال.
- **الشرق الأقصى الروسي:** يمتد من نهاية السهوب السيبيرية حتى شواطئ المحيط الهادي.

ثانيا: تأثير العامل الاقتصادي

يعد المتغير الاقتصادي عاملا أساسيا في العلاقات الدولية، حيث يلعب الوضع الاقتصادي للدولة دورا مهما في بناء قوتها وإبراز مكانتها خارجيا، بالرغم من امتلاك روسيا لثورات طبيعية ضخمة.

إلا أن الاقتصاد الروسي عرف تدهورا في أعقاب تفكك الاتحاد السوفياتي، حيث تجاوزت الإستراتيجية التي اتبعها الرئيس الأسبق "يوريس يلتسن (Yeltsin)" والتي تمثلت في التحول بالاقتصاد الروسي دفعة واحدة أو ما يسمى آنذاك "بإستراتيجية العلاج بالصدمة"، ليتراجع الاقتصاد الروسي بشكل رهيب في الفترة ما بين 1992 و1998، حيث غابت الاستثمارات إضافة لمحاولة روسيا تحويل المركب الصناعي العسكري الذي يمثل 80% من واردات الخزينة العامة إلى إنتاج صناعي، كما تعهدت بالخد من مبيعات السلاح الأمر الذي أدى إلى تأزم الوضع خاصة بعد اختفاء عملاء مثل كوبا ولقد تعرضت هذه السياسة للنقد من قبل البرلمان الروسي، وخاصة التخلي عن الدول التي كانت حليفة في الماضي.[2]

ثالثا: تأثير العامل الاجتماعي

إن مظاهر النزعة الجيو بولتيكية الروسية يمكن رصدها في ثقافة الروس التوسعية، التي بلورتها الانفتاحية الروحية والثقافية، حيث أن المميزات الاجتماعية للشعب الروسي قد أثرت في عملية صنع واتخاذ القرار، ويرى عالم السياسة الروسي دوغين " Dugin" بأن الشعب الروسي وخصائصه النفسية تشكل مركز التصور الجيو بولتيكي، خاصة وأن روسيا دولة متعددة القوميات، حوالي 130 عرقية وإثنية ويشكل الروس منهم أكثر من أربعة أخماس السكان؛ خمسة ملايين من التتار وأربعة ملايين من الأوكرانيين و1.7 مليون من الشوفاشيون ونفس النسبة من اليهود، وأكثر من مليون من الروس البيض،

---

[1]– لمى مضر الإمارة، **الإستراتيجية الروسية بعد الحرب الباردة وانعكاساتها على المنطقة العربية**، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2009)، ص 148.

[2]– عبد العزيز مدي الراوي، "**توجهات السياسة الخارجية الروسية في مرحلة ما بعد الحرب الباردة** "، **مجلة دراسات دولية**، (العدد 35، 2008)، ص ،178.

ومن الناحية الدينية تعد روسيا دولة متعددة الديانات والطوائف، وتشكل المسيحية الأرثوذكسية أكبر الديانات، وعقب انهيار المعسكر السوفياتي شكل التنوع العرقي والديني هاجسا لدى صناع القرار الروس بشأن احتمال انفراط العقد الروسي في ظل المطالب التي نادت بالاستقلال عن السلطة المركزية الفيدرالية.[1]

حيث أدركوا مدى حساسية مسألة التنوع الاثني وإمكانية إحداث تصدع يخل باستقرار وتجانس العرق الروسي.

ويظهر دور الخصائص المجتمعية للشعب الروسي، خاصة في المراحل الانتقالية أي تصبح تلك المميزات فاعلا مرجعيا تنبثق منه مصالح روسيا على كافة الأصعدة، ويحمل الشعب الروسي رسالة ذات طابع عالمي لذلك فهو يتحرك بصورة منظمة ومحكمة من أجل بناء الإمبراطورية القديمة التي كانت تضم مزيجا من الشعوب والثقافات.[2]

وعليه فإن التوسع اللامحدود للروس ليس اعتباطيا بل هو جزء لا يتجزأ من الوجود التاريخي والرؤية الحضارية الرامية لفكرة التكامل من إمبراطوريتهم.

رابعا: تأثير العوامل الخارجية

لقد أثرت الأحداث الجارية على الساحة الدولية في تحديد أولويات ومحددات الإستراتيجية الروسية الجديدة وأبرز تلك الأحداث الأزمة المالية العالمية، وتراجع دور الأمم المتحدة واحتكار أجهزتها خاصة مجلس الأمن، الأمر الذي أدى لتحديث الإستراتيجية الروسية للفترة ما بين 2013 و2020.

والملاحظ أن روسيا أبقت على مجموعة من الثوابت، وغيرت أخرى في سلوكاتها مقارنة بما كانت عليه خلال مطلع الألفية، حيث كانت تركز قبل تلك الحقبة على البقاء كقوة مؤثرة في شتى المجالات (السياسية، العسكرية والاقتصادية)، بعدها تم إضافة بعد جديد يدعو إلى التخلص من نتائج الحرب الباردة التي تم التعامل على إثرها مع روسيا باعتبارها الطرف الخاسر. الأمر الذي أدى بها بعد الحرب الباردة لانتهاج سياسة برجماتية منفتحة بتحقيق مصالحها القومية دون الانزلاق في أي نزاعات، والتعاون مع الدول على أساس المصالح المشتركة والاحترام المتبادل، مع مراعاة الدور المحوري للأمم المتحدة عملا

[1]– ألكسندر دوغين، **أسس الجيو بولتيكا: مستقبل روسيا الجيو بولتيكي**، ترجمة: عماد حاتم، (طرابلس: دار الكتاب الجديد المتحدة، 2004)، ص ص، 132، 133.

[2] **المرجع نفسه**، ص 133.

لتعزيز السلم والأمن العالميين، حيث أن روسيا قامت بانتهاج سياسة تهدف إلى خلق نظام دولي مستقر على أساس أحكام القانون الدولي.[1]

كما سعت لتوسيع المشاركة في المنظمات والاتفاقيات الدولية والتعاون دوليا في كافة المجالات سواء كان عسكريا أو اقتصاديا، خاصة وأن توسع حلف الناتو شرقا يمثل لروسيا تهديدا لمصالحها بالدرجة الأولى وسيؤدي لعزل أوروبا، وإذا تحقق ذلك التوسع فإنه سيؤدي لإبراز خطوط تماس جديدة تنذر بعودة الحرب الباردة.[2]

ولقد أكدت روسيا على أنها على استعداد لاستعمال القوة ضد أي محاولة تمس بمصالحها القومية وأن أي تهديد نووي ستجابهه بضربة نووية ضد مصدر هذا التهديد.

المطلب الثاني: أوكرانيا في الفكر الجيوبوليتكي الروسي

عقب سقوط الاتحاد السوفياتي وانفصال جمهورياته أصبحت أوكرانيا دولة مستقلة بذاتها وثاني أكبر الدول في أوروبا الشرقية بعد روسيا الاتحادية، تتمتع عاصمته "كييف" برمزية تاريخية كونها تعد مهد الحضارات الأوروبية السابقة، كما أن موقعها الجغرافي الذي يمتد بين روسيا في الشرق ودول الاتحاد الأوروبي في الغرب يجعلها محور للتجاذب والاستقطاب الدولي بين إيديولوجيتين مختلفتين.

خريطة رقم (02): خريطة الموقع الجغرافي للدولة الأوكرانية

المصدر:

https://www.aljazeera.net/wp-content/uploads /2014/06/457a1eb6-0574-4409-a993-8c64915de701.jpeg?resize=1200%2C675

[1] – أحمد سيد حسين، **السياسات الروسية اتجاه الشرق الأوسط**، مجلة الديمقراطية، تم التصفح على الموقع: https://democraticac.de Vie le /26/03/2023 a 20h00

[2] – **المرجع نفسه**، ص 10

أولا: مكانة أوكرانيا في المجال الحيوي الروسي

إن مسايرة الرئيس بوريس يلتسين تفكك الاتحاد السوفياتي طيلة فترة حكمه (1991-1999) وتخليه عن توظيف الجيو بولتيك في سياسة روسيا الخارجية، دفع الرئيس فلاديمير بوتين عند توليه السلطة عام 1999 إلى إعادة إحياء مفهوم المجال الحيوي الروسي بنظرة جديدة تشمل أوراسيا بأكملها وليس أوروبا الشرقية فحسب، بغية فرض توازنات دولية جديدة تعيد النظر في طبيعة النظام الدولي وميزان القوة السائد.[1]

حيث أراد بوتين معاقبة الغرب الذي أخل بوعده عام 1990 فيما يخص عدم التقدم في مجال روسيا الحيوي، ومنحه العضوية في حلف الناتو لـ: (بولندا، المجر، ليتوانيا، استونيا ولاتفيا) وسعيه أيضا إلى اجتذاب أوكرانيا التي أبانت هي الأخرى عن طموحها الغربي، وهو ما يعزز مخاوف موسكو الإستراتيجية، نظرا لتضاريس أوكرانيا المنبسطة والتي بإمكانها منح التفوق للغرب ومحاصرة روسيا بريا.

فمع ضم روسيا لشبه جزيرة القرم في 2014 وتنامي الحركة الانفصالية في إقليم دوبتاس، أعادت العلاقة النزاعية بين روسيا والغرب الدولة الأوكرانية إلى موقعها التاريخي كأرض حدودية، ففي الوقت الذي تسعى فيه الولايات المتحدة الأمريكية باعتبارها زعيمة حلف الناتو إلى حماية المبادئ الموجهة للغرب، فإن روسيا تتبنى المنظور الجيو بولتيكي الذي يدافع عن مصالحها الحيوية، فليس لدى الأخيرة أي نية في السماح لأوكرانيا بالدخول في مجال نفوذ الغرب من خلال عضوية الناتو أو الاتحاد الأوروبي لأن ذلك سيحولها إلى دولة معارضة لروسيا، مما يعني قبول روسيا للإملاءات الأمريكية مما يقلل من فرص ظهورها كقوة دولية مراجعة، وخاصة أن الرئيس جو بايدن (Joe Biden) بشعاره: "أمريكا عادت" يريد استعادة مقاليد القيادة العالمية ووضع حد للمغامرة الروسية بعد نجاحها في سوريا، فتمتع روسيا بخبرة كبيرة في التعامل مع المشكلات المستعصية سيجعلها تستمر في وضعها الدفاعي ومتابعة إستراتيجيتها الهجينة العدوانية، كما سيعزز أكثر طموح الرئيس بوتين إلى التأسيس لروسيا كقوة عالمية مراجعة، فقد أكد مفهوم السياسة الخارجية الروسية الجديدة منذ عام 2000 عن الحاجة إلى حزام صديق محيط بالحدود الروسية.

وفي هذا السياق تحديدا صرح بوتين قائلا: "أكبر كارية جيو إستراتيجية حدثت في القرن العشرين هي انهيار الاتحاد السوفياتي ومن لم يحزن على انهياره فلا قلب له، ومن يريد إعادته بحلته السابقة فلا

[1]- حفيظة طالب، "**مكانة أوكرانيا في الفكر الجيو بولتيكي الروسي (1999-2022)**"، **مجلة السياسة العالمية**، (المجلد 6، العدد 2، 29 ديسمبر 2022)، ص 83.

عقل له"، ومن هنا يتضح بأن الجيو بولتيك يحتل موقعا هاما في العقل الإستراتيجي للرئيس بوتين، لذلك وضع خططا إستراتيجية تتضمن مرحلتين الأولى: حماية روسيا وتأمين الداخل من خلال تعظيم الموارد الطاقوية وضمان سيطرة الدولة على تشغيل الاقتصاد وأيضا ضمان استمرار المناطق الفاصلة والحاجزة بينها وبين الغرب[1]، والثانية: مد النفوذ الروسي في اتجاهات أبعد من الحدود السوفياتية السابقة بما يضمن عودة روسيا كقطب دولي منافس للولايات المتحدة الأمريكية.[2]

وعليه يهدف بوتين إلى بناء العديد من الخيارات الإستراتيجية على المستويين الاقتصادي والسياسي من خلال استغلال الغاز الطبيعي كورقة ضغط على أوروبا بغرض تشتيت الموقف الغربي بشأن أوكرانيا ووأد أي مشروع يسعى لاحتواء روسيا، هذا من ناحية ومن ناحية أخرى إعادة رسم المجال الحيوي الروسي في الفضاء الأوراسي، خاصة وأن الجغرافيا تلعب دورا موازيا للقوة العسكرية مادامت روسيا تتقارب مع دول أوروبا الشرقية والبلطيق والقوقاز من حيث الثقافة، اللغة والعنصر الديمغرافي.

تحظى اوكرانيا بأهمية استراتيجية ناتجة عن موقعها الجغرافي المتميز وتوافر الموارد الطبيعية في أراضيها الى جانب وجود التنوع الديمغرافي:

أولا: الأهمية الجيوسياسية لأوكرانيا

تقع أوكرانيا في منطقة إستراتيجية مهمة فهي تصنف ضمن الدول العازلة أي الدول التي تعزل بين قارتين، فهي ضمن حزمة الدول التي تقع بين روسيا وأوروبا. وهي تشريع على مساحة كبير وضعتها في المرتبة44 عالميا، وتتكون من مشهد جغرافي يجعله محط جذب خارجي بالإضافة إلى الكثافة السكانية.

[1]– **المرجع سابق**، ص ص 83، 84.

[2]– **المرجع نفسه**، ص 84 .

_الأهمية الجيوسياسية لأوكرانيا بالنسبة إلى روسيا:

إن أوكرانيا مساحتها الكبيرة وتضاريسها المميزة الكبير وإطلالها على المياه الدافئة، جعلت النظرة الروسية إليها ثابتة: حيث تعتبرها الحديقة الخلفية لها ومنه لأوكرانيا أهمية استراتيجية لروسيا. وهي جزء من حزام الأمان الجغرافي كما أنها حاجز طبيعي بين الغرب وروسيا بالإضافة إلى أنها أقرب الطرق من روسيا إلى البلقان والبحر الأبيض المتوسط التي تعد المياه الدافئة لأسطول البحر الأسود الروسي.[1]

كذلك فنسبة الطاقة التي تسوقها روسيا لأوربا عبر لأوكرانيا تبلغ 80%.كما أن تراجع مخزونات الطاقة في الشرق الأوسط وحاجة الاقتصاد الغربي إلى مزيد من إمدادات الطاقة مستقبلا.جعل روسيا تعمل بأقصى جهد للحفاظ على أوكرانيا كمعبر لأنابيب الطاقة، فخاصة أن روسيا تريد وضع يدها على نفط بحر قزوين وتوريده نحو أوروبا وقطع الطريق على المشروع الأوروبي التركي "تاناب" الذي يعتبر مشرع القرن والذي يهدف لتخلص أوروبا من صراع النمر الاوكراني.[2]

كما تعتبر روسيا أوكرانيا بلدا بينهما إستراتيجيا من الناحية العسكرية باعتباره بلدا عازلا بينهما و بين دول حلف الناتو واحتلالها لشرق أوكرانيا هو تمهيد لخوض أي حرب برية ضد الناتو على الأرض الأوكرانية التي تعتبر خط الدفاع الأول بالنسبة لروسيا. ولم يكن المنظر القادم من العالم الخارجي عبر أوكرانيا هو السبب الذي جعل روسيا تتمسك بأوكرانيا بل إدراك الروس لموقعهم الذي لا يملك منافذ بحرية فيما أن جنوب أوكرانيا يطل على البحر الأسود والتي تصل في نهايتها بمضيق البوسفور فإن روسيا جعلت في مقدمة سياستها الخارجية السيطرة على أوكرانيا.[3]

بالإضافة إلى أن هناك العديد من السكان الأوكرانيين الناطقين بالروسية لذلك فالمشاعر الموالية لروسيا قوية في أوكرانيا وهذا يعد مصدرا إضافيا لروسيا للرغبة في لم الشمل مع أوكرانيا وإعادة تأسيس الإتحاد السلافي، لذلك تم استخدام البطاقة العرقية الدينية لخدمة المصالح الروسية للضغط على الحكومة الأوكرانية.[4]

---

[1] – دنفر صفية، **انعكاسات الأزمة الأوكرانية على العلاقات الروسية الغربية** مذكرة ماستر غير منشورة،(جامعة بسكرة:كلية الحقوق و العلوم السياسية،2019/2018).ص ص،.24

[2] – مرجع سابق، ص24.

[3] – المرجع نفسه، ص،25

[4] Helena yakovlev Golani. Two Decades of the Russian Federation's Foreign Policy in the Commonwealth of Independent States: The Cases of Belarus and Ukraine, the European Forum at the Hebrew University of Jerusalem Working Papers.2011. P40

ثانيا: الأهمية الجيواقتصادية لأوكرانيا:

لأوكرانيا إمكانيات اقتصادية كبيرة من الموارد المعدنية والطاقة ومناطق زر اعية خصبة حيث تضم 22% من الأراضي الصالحة للزراعة في أوروبا، كما تعتبر ثالث أكبر مصدر للذرة وخامس أكبر مصدر للقمح، وتعتبر كذلك أوكرانيا دولة صناعية من أكبر المنتجين للصلب وواحدة من اكبر عشر دول المصدر للأسلحة ،بالإضافة لذلك تمتلك أوكرانيا أهمية اقتصادية لدى روسيا باعتبارها معبر لنصف صادرات الغاز الروسي إلى أوروبا وهو ما يدعم الاقتصاد الروسي وبقصر المسافات وتكاليف النقل، وتعد أكبر مستهلك للطاقة وتحصل على الوقود النووي من روسيا. كما أن التجارة بين كييف وروسيا هي من المصادر الأساسية لتنمية الاقتصاد الأوكراني فضلا عن مجال الإنتاج الزراعي كذلك تعد الموانئ في أوديسا وسباستبول ركيزة في دعم خط التجارة الروسي مع وجود الأسطول العسكري الروسي في البحر الأسود. [1]

فصناعات الحديد والصلب تعتبر من القطاعات الرئيسية للاقتصاد الأوكراني كما تعتبر المصادر الرئيسية للمواد الهندسية والسلع التصديرية، اما بالنسبة للنفط والغاز فيوجد لأوكرانيا رواسب لكن باحتياطي كبيرا، وأوكرانيا تمتلك أكبر احتياطي غاز صخري في أوروبا حيث يبلغ 1.2 ترليون متر مكعب حيث يقع حقل بوزيفسكا في شرق أوكرانيا والذي يمتد من سلوفيانسك بين محافظة دونستيك إلى محافظة فاركوف. أما حقل أوليكا فيقع في غرب أوكرانيا يمتد من محافظة الفوق إلى محافظة ايفاتا فرانكوفسك. كما تحتوي أوكرانيا على محصول كبير من القمح حيث تعتبر"سلة خبز أوروبا." وقد تأثر الاقتصاد الأوكراني بشكل كبير من الأزمة الاقتصادية سنة 2008 حيث واجهته مشاكل خطيرة فرضت عليها اللجوء لإصلاحات هيكلية في جميع القطاعات، كما شهدت أوكرانيا حالة من الركود الاقتصادي في سنة 2013 وذلك بسبب القيود التجارية المفروضة بروسيا وارتفاع أسعار المنتوجات المستوردة حيث قدر إجمالي ديون أوكرانيا بحوالي 80 مليار دولار. كما أعلن صندوق النقد الدولي في 2014 أنه سيقدم27 مليار دولار أمريكي خلال السنوات السبع القادمة. وقد استمر الركود في أوكرانيا حتى سنة 2015، وذلك بسبب تفاقم الأزمة بشرق أوكرانيا ما أثر بشكل كبير على الصناعة والتصدير.بلغ التضخم سنة2015نسبة57.5%. [2]

[1] – دنفر صفية، مرجع سابق،ص27.

[2] – مرجع نفسه، ص 28.

ثالثا: أوكرانيا من منظور الأوراسية الجديدة:

يتضمن مشروع الأوراسية الجديدة في مخيلة الرئيس بوتين أهدافها تكاملية تسعى إلى إعادة إحياء الاتحاد السوفياتي من جديد ولكن بنسخة منقحة تضم جمهوريات الاتحاد السوفياتي السابقة وتصل بين أوروبا وآسيا معا، أين يعمل بوتين على بناء الشراكات الاقتصادية ونسج خيوط التقارب مع الدول المناوئة للغرب في أوروبا وآسيا وحتى إفريقيا، إلى جانب توسيع مجال روسيا الحيوي بضم الأقاليم ذات الحيوية الجيو سياسية، لذا فإن الصراع الدائر بين الغرب وروسيا حول أوكرانيا لا يتربط بمساحة جغرافية أو منطقة فاصلة بقدر ما هو مرتبط بصراع حضاري بين الأطلسية والأوراسية.[1]

حيث إن نظرة إلكسندر دوغين هاته تختصر طموح روسيا للسيطرة على كافة مناطق النفوذ السوفياتي سابقا، لذلك يعتبر دوغين الغقل المدبر لتحركات روسيا العسكرية في جورجيا وشبه جزيرة القرم، وسويا وأخيرا غزو أوكرانيا بكونه يشغل منصب مستشار رئيس مجلس الدوما الروسي ويتبنى سياسة خارجية جديدة تسعى لإعادة بناء الاتحاد السوفياتي، ولكن هذه المرة ليس ضمن الفضاء التاريخي السابق وإنما باحتواء الأوراسي بأكمله، فالجغرافيا تلعب دورا موازيا للقوة العسكرية الروسية حسب دوغين وحتى الرئيس بوتين المعجب والمتبني لأفكار دوغين.[2]

وفي هذا الإطار نشر دوغين نهاية شهر ديسمبر 2021 مقالة موسومة بـ: "أوكرانيا في اللعبة الكبرى" والتي عرض من خلالها الارتباط التاريخي والجغرافي والثقافي واللغوي بين البلدين، مؤكدا على أن التقسيم الذي حدث في فترة الاتحاد السوفياتي هو مجرد تقسيم إداري فقط، لذا فإن تطور مجريات الانفصال والتباعد بين سياسات البلدين كان بفعل الإملاءات الغربية في ظل ضعف روسيا ما بعد الحرب الباردة، وعلى هذا النحو تنبأ دوغين في نهاية المقال بسيناريوهين في حال استمرار طلب أوكرانيا الانضمام إلى الحلف الأطلسي وهما: السيناريو الأول: يتضمن تقسيم أوكرانيا إلى الضفة اليمنى الغربية ونوفو روسيا مع وضع خاص لكييف، والسيناريو الثاني: يتنبأ بحدوث صراع روسي غربي مسلح يمكن أن يؤدي إلى حرب كونية.[3]

---

[1]– حفيظة طالب ، مرجع سابق، ص، 84.

[2] – المرجع نفسه، ص85.

[3]– المرجع نفسه، ص 86.

المبحث الثاني: حرب روسيا على أوكرانيا، الأسباب والأهداف

شنت روسيا في 24 فيفري 2022 هجوما شاملا على أوكرانيا نتيجة إبداء أوكرانيا نيتها المضي قدما في محاولاتها الانضمام إلى حلف الناتو والاتحاد الأوروبي، وهو ما ترى فيه روسيا تهديدا مباشرا لأمنها القومي، وأعلنت روسيا أن هدفها من الحرب هو إسقاط نظام الرئيس فولوديمير زيلينسكي، ونزع سلاح أوكرانيا، منعها من الانضمام إلى عضوية حلف الناتو، وإجبارها على الاعتراف بالضم الروسي لشبه جزيرة القرم.

المطلب الأول: دوافع روسيا لشن الحرب على أوكرانيا

إن الهجوم الروسي على أوكرانيا في 24 فيفري 2022 ليس بالمفاجأة ولا بالأزمة الطارئة، فما حدث في أوكرانيا ومختلف تداعياتها ليس وليد اللحظة، بل له خلفيات يمكن تتبعها من خلال علاقة روسيا التاريخية بأوكرانيا من جهة وعلاقتها بالغرب من جهة أخرى، وأيضا العقيدة الأمنية الروسية خاصة منذ قدوم الرئيس "فلاديمير بوتين (Vladimir Poutine)".

فالواقع التاريخي للعلاقات الروسية الأوكرانية معقد ويرجع لآلاف السنين، فالجذور المشتركة بينهما تعود إلى الدولة السلافية الأولى "كييف روس (Rus de Kiev) التي أسسها الفايكينغ في القرن التاسع والتي بلغت أوج ازدهارها في عهد الأمير "ياروسلاف Laroslav le sage" بحلول القرن الحادي عشر ميلادي، تراجعت الدولة مع الغزو المغولي في القرن الثالث عشر، وخلال القرن السابع عشر مع تطور روسيا كانت أوكرانيا جزءا من الإمبراطورية الروسية.

ومن أهم المصطلحات التاريخية المفصلية في العلاقات الروسية الأوكرانية:[1]

-1918: أهنت الثورة البلشفية عام 1917 الحكم القيصري في روسيا وتم الإعلان عن المجلس وطني في أوكرانيا بعد انهيار الإمبراطورية الروسية ، أعلنت أوكرانيا استقلالها عن روسيا بعد انتهاء الحرب الأهلية التي تلت الثورة البلشفية و حظي استقلالها وسيادتها باعتراف دولي في معاهدة "بريست ليتوفسك " Brest– Litovsk ، وهي معاهدة سلام وقعت بين الحكومة البلشفية الجديدة في روسيا ودول المحور.

[1] – نائلة العابد، "**تداعيات الحرب الروسية الأوكرانية على العلاقات الدولية**"، **مجلة المعيار**، (مجلد 27، العدد 01 ،جيجل، 2023)، ص ص، 491، 492.

-1921: استولى الجيش الأحمر على ثلثي الأراضي الأوكرانية وأعلن عن إقامة " جمهورية أوكرانيا السوفييتية الاشتراكية" ، وأصبح الثلث الأخير من الأراضي الأوكرانية الواقع غربا تحت السيطرة البولندية.

-1945: ضم الإتحاد السوفييتي أراضي غرب أوكرانيا بشكل نهائي بعد انتصار الحلفاء في الحرب العالمية الثانية.

- **1991:** أعيد إحياء العالاقات الثنائية بُين روسيا وأوكرانيا ، فبعد إجراء الإستفتاء أعلنت أوكرانيا استقلالها تزامنا مع تفكك الإتحاد السوفييتي، ووقعت إلى جانب روسيا وبيلاروسيا "كومنولث الدول المستقلة " CIS اتفاقية تعترف بحل الإتحاد السوفييتي ،وقد احتفظت أوكرانيا وقتها بمخزون كبير من الأسلحة النووية التي امتلكها الإتحاد.

- **1994:** وقعت روسيا الإتحادية وبريطانيا إلى جانب الولايات المتحدة الأمريكية و أوكرانيا " مذكرة بودابست" والتي بموجبها وافقت تلك الاخيرة على التخلي على ترسانتها النووية مقابل التزام موسكو باحترام استقلال وسيادة أوكرانيا وحدودها .

- **1997:** وقعت روسيا و أوكرانيا معاهدة الصداقة و التعاوف والشراكة (المعاهدة الكبيرة أوالعقد الكبير)، واعترفت موسكو بهذا الإتفاق بحدود أوكرانيا الرسمية بما في ذلك شبه جزيرة القرم.

- **2003:** وقعت أول أزمة دبلوماسية بين الدولتين، أي أقدمت روسيا على بناء سد في مضيق "كيرتش Kertch" والذي اعتبرته أوكرانيا محاولة من جانب روسيا لإعادة رسم الحدود الوطنية، توقف بناء السد بعد لقاء الرئيسين، غير أن الشقوق بدأت تظهر في العلاقة بين الدولتين.

- **2004:** تصاعدت التوترات بين الجانبين خلال الانتخابات الرئاسية في أوكرانيا، فمع الجولة الثانية للانتخابات اندلعت الثورة البرتقالية عندما تم الإعلان عن فوز "فيكتور يانكوفيتش Viktor Ianoukovytch" المرشح المؤيد لروسيا على منافسه زعيم المعارضة آنذاك "فيكتور يوشينكوه Viktor Iauchtchenko" الذي أصبح رئيسا للبلاد، ردت روسيا بقطع شحنات الغاز إلى أوكرانيا في 2006 و2009 وأوقفت أيضا إمدادات الغاز نحو الاتحاد الأوروبي.[1]

في حين أعلن الرئيس الأمريكي "جورج دبليو بوش (George W. Bush)" منذ 2008 عن دعمه لفكرة ضم أوكرانيا وجورجيا إلى حلف الناتو وقبول عضويتهما من خلال برنامج تحضيري.

[1]- مرجع سابق، ص 492.

– **2014:** أطاح المتظاهرون في أوكرانيا بالرئيس "فيكتور يانكوفيتش Viktor lanoukovytch" الذي فاز بانتخاب 2010 (بعد فشل "فيكتور يوشينكوه Viktor lauchtchenko" في تحقيق النمو الاقتصادي عكس التوقعات التي وضعت في شخصه)، بعد احتجاجات حاشدة على تقاربه مع موسكو وقراره تعليق اتفاقية التجارة الحرة مع الاتحاد الأوروبي في نوفمبر 2013.

اعتبرت روسيا السلطة الجديدة في كييف تمردا مسلحا، في حين وجدت دعما متواصلا من أوروبا الغربية والولايات المتحدة الأمريكية، أعلنت الأقاليم الشرقية في أوكرانيا (شبه جزيرة القرم وإقليم دونباس وغيرها) عدم اعترافها بالحكومة المركزية في كييف.

في نفس العام من شهر أفريل دخلت القوات الروسية إلى شبه جزيرة القرم وأعلنت ضم الإقليم رسميا إليها بعد إعلان الحكومة الانفصال عن أوكرانيا مطالبة بالانضمام إلى موسكو التي دعمت أيضا متمردين موالين لها لاحتلال أجزاء من شرق البلاد، رفعت أوكرانيا عدة دعاوى قضائية دولية ضد روسيا وعلقت جميع أنواع التعاون العسكري والصادرات العسكرية، فرضت العديد من البلدان والمنظمات الدولية عقوبات على روسيا وضد المواطنين الأوكرانيين المتورطين والمسؤولين عن التصعيد.

وفي منتصف عام 2014 وحتى عام 2015 وقعت روسيا وأوكرانيا سلسلة من الاتفاقيات المعروفة باسم اتفاقيات "مينسك" التي سعت لتأمين وقف إطلاق النار بين الحكومة الأوكرانية والانفصاليين المدعومين من روسيا في شرق أوكرانيا، كما وضعت الاتفاقيات خريطة طريق للانتخابات في لوغانسك ودونيتسك وخطة لإعادة دمج هذه المناطق في بقية أوكرانيا.[1]

وأعقبت حرب الاستنزاف في دونباس في 2015 سنوات متتالية من الشد والجذب بين روسيا وأوكرانيا، وشهدت العلاقات توترا متصاعدا، حيث عبرت الحكومة الأوكرانية خلال عامي 2016 و2017 في تصريحات لوزارة الخارجية عن غياب العلاقات الدبلوماسية مع روسيا.

–**2019:** أنتخب "فولوديمير زيلينسكي Volodymyr Zelenski" رئيسا لأوكرانيا على وعد بإحلال السلام مع روسيا وإعادة دونباس إلى البلاد، حيث وافق على إجراء انتخابات محلية في شرق أوكرانيا ضمن اتفاقيات مع روسيا ومراقبين أوروبيين وانفصاليين من المنطقة والتي وصفها القوميون الأوكرانيون بالاستسلام الروسي لأوكرانيا.

[1]– مرجع سابق، ص ص 492، 493.

- **2021:** سعى الرئيس الروسي "فلاديمير بوتين Vladimir Poutine" إلى منع استقطاب أوكرانيا نحو الولايات المتحدة وحلفائها مطالبا بضمانات أمنية وحلول لملفات أساسية بما في ذلك التأكيد على عدم انضمام أوكرانيا لحلف شمال الأطلسي وقضية خط غاز السيل الشمالي [*]، ولقد بدأت روسيا في حشد القوات العسكرية على الحدود الغربية بداية من منتصف 2021 وتزامنا مع الحشد العسكري الأمريكي-الأوروبي في أوكرانيا، أين تم تقديم 450 مليون دولار كمساعدات، كما شاركت كييف في المناورات الأمريكية وسمحت بنشر صواريخ أمريكية على أراضيها، بالإضافة إلى استقبال آلاف الجنود وهو ما لم يكن مبررا حسب الرئيس الروسي الذي قام باستخدام الأداة العسكرية مناورات عسكرية .

- **2022:** تم الإعلان رسميا في 21 فيفري الاعتراف باستقلال جمهوريتي لوغانسك ودونيتسك الشعبيتين، يليها دخول القوات العسكرية الروسية أوكرانيا في هجوم واسع في 24 فيفري ، الحرب على أكرانيا.[1]

وفي هذا الصدد ننوه إلى التصعيد الروسي بإعلان العلميات العسكرية لم يأتي من فراغ وإنما كان تماشيا مع التطورات السياسية الأخيرة في كل من روسيا وأوكرانيا، وأيضا أوروبا والولايات المتحدة الأمريكية (مثلا أزمة الطاقة في أوروبا، وتغيير القيادات في بعض الدول الأوروبية، الأوضاع الاقتصادية المتردية التي خلفها وباء كوفيد 19، مخلفات الانسحاب العسكري الأمريكي من أفغانستان والوضع السياسي الداخلي.....).

---

[*]- نوردستريم 2 هو مشروع خط أنابيب جديد لنقل الغاز الطبيعي بطول 1200كلم، يمتد من غربي روسيا إلى ألمانيا تحت بحر البلطيق، بدأت أعمال إنشاء خط "نوردستيرم 1" عام 2011 واكتملت في العام التالي، وبدأ إنشاء خط "نوردستيرم 2" عام 2018 واكتمل في عام 2021، يتجاوز "نوردستريم 2" خطوط الأنابيب الأرضية الموجودة أساسا في بعض دول أوروبا الشرقية مثل أوكرانيا وبولندا.

تعرض المشروع لانتقادات من دول في شرق أوروبا ودول أوروبية أخرى، إضافة إلى الولايات المتحدة، فمع تشغيل الخط يمكن أن تخسر كييف 1.8 مليار يويو وهي رسوم "العبور" التي تدفعها موسكو مقابل استخدام خطوط الأنابيب الأوكرانية لشحن الغاز إلى الاتحاد الأوروبي، وهناك أيضا معارضة للمشروع داخل الاتحاد الأوروبي خشية استخدام روسيا الغاز كسلاح لزيادة نفوذها في أوروبا، فرضت الولايات المتحدة والمملكة المتحدة عقوبات على روسيا بسبب مشروع "نوردستريم 2" وتلقى المشروع منذ إنشائه دعما قويا من ألمانيا عبر حكومتي شوردر وميركل المتعاقبتين كونها تأمل في أن يخفف خط أنابيب الجديد الضغط عليها وعلى إمدادات الطاقة في أوروبا، كانت الولايات المتحدة قد رفعت العقوبات التي فرضتها إدارة الرئيس السابق دونالد ترامب على الشركات الألمانية بسبب "نوردستريم 2" بعد مفاوضات بين المستشارة الألمانية السابقة ميركل والرئيس الأمريكي جو بايدن الذي أكد في مطلع 2022 على أن "نوردستريم 2" سيغلق إذا ما غزت روسيا أوكرانيا.

[1]- **المرجع نفسه**، ص ص 493، 494.

خريطة رقم (03): خريطة تبين تقدم روسيا عسكريا

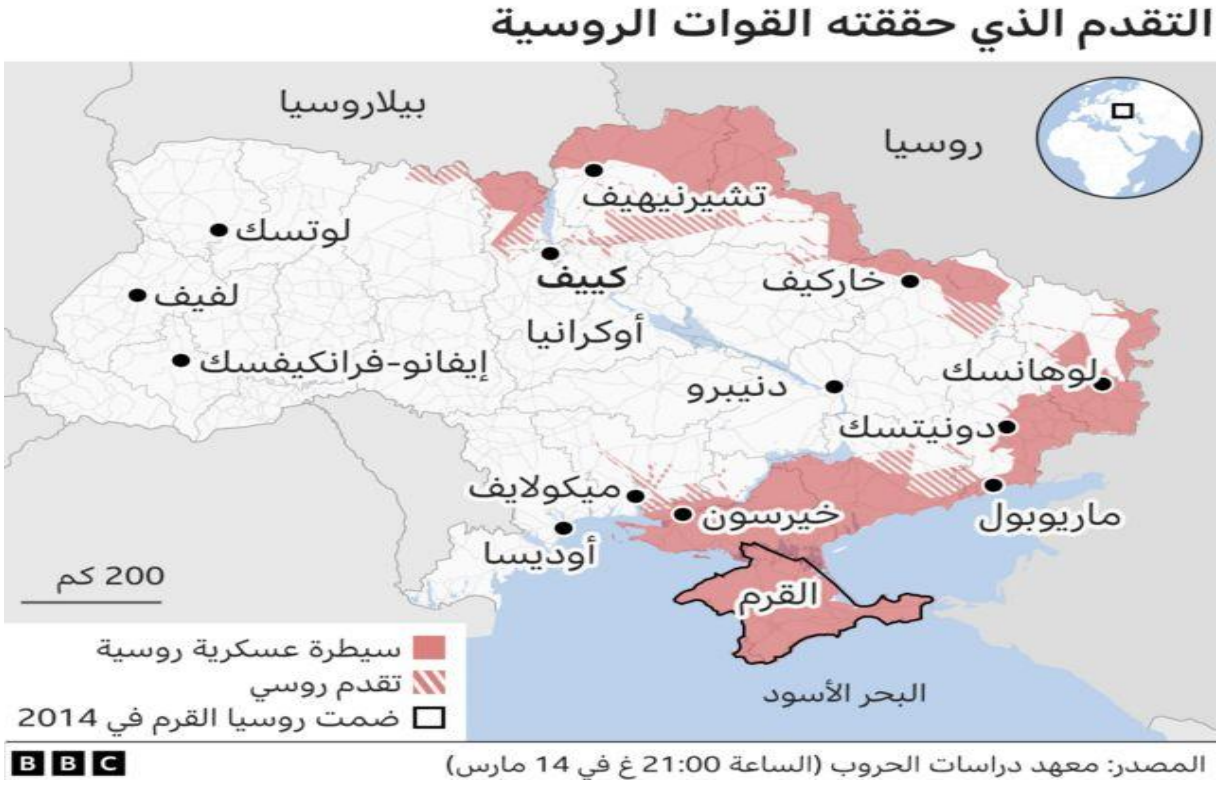

المصدر :https://ichef.bbci.co.uk/news/640/cpsprodpb

- **أسباب الحرب:**

مما سبق نستنتج الأسباب التالية:

يدور الصراع بين روسيا وأوكرانيا حول عدة ملفات، بعضها كان نتاجاً طبيعياً لتفكك الاتحاد السوفياتي وكانت تتم معالجته بين الدولتين. لكن بعضها الآخر، الأهم والأخطر، كان نتاج سعي غربي، وتحديداً أميركي، لاستخدام أوكرانيا ضدّ روسيا.

أبرز تلك الملفات التي يتم الحديث عنها حول الصراع بين روسيا وأوكرانيا اليوم هي، محاولة انضمام أوكرانيا إلى حلف الأطلسي (الناتو)، وكذلك محاولة انضمامها إلى الاتحاد الأوروبي، وإعلان أوكرانيا نيّتها امتلاك سلاح نووي. بالإضافة إلى ذلك، هناك وضع إقليم الدونباس وإعلان جمهوريتي دونيتسك ولوغانسك استقلالهما، واستعادة روسيا لشبه جزيرة القرم.

فالملفات الثلاثة الأساسية، وهي الانضمام إلى الناتو والشراكة مع الأوروبي وامتلاك النووي، كانت الأخطر والتي تم التمهيد لها بإجراءات أوكرانية كثيرة منذ العام 2014، إقتصادية وسياسية وعسكرية واجتماعية، وحتى دينية تتعلق بانفصال الكنيسة الأرثوذوكسية الأوكرانية عن مرجعيتها الروسية.

خريطة رقم (04): خريطة توضح توسع الناتو شرقا

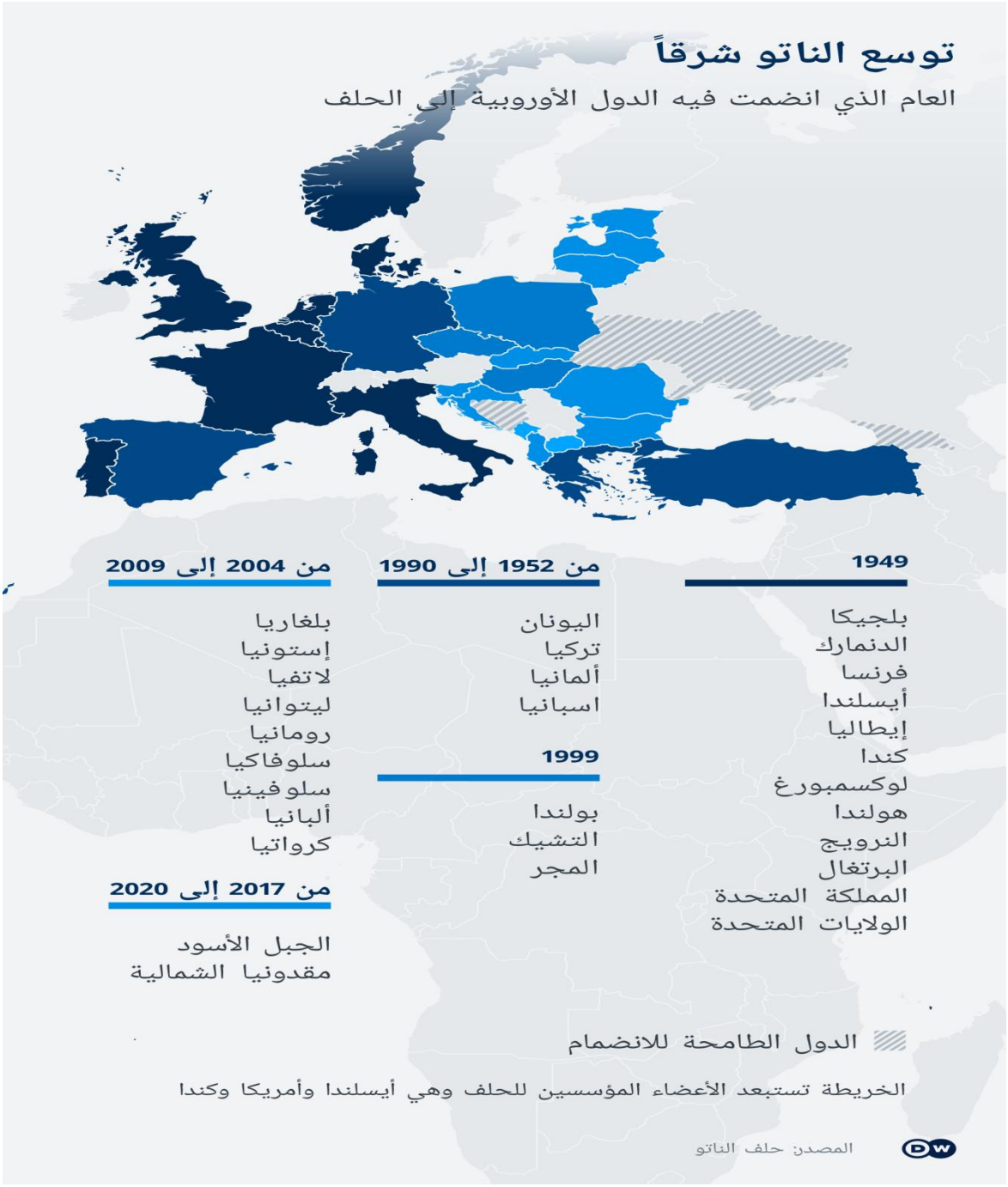

المصدر: https://static.dw.com/image/60712859_7.png

المطلب الثاني: الحرب الروسية على أوكرانيا: قراءة في الأهداف المعلنة والخفية

مع دخول الأزمة الأوكرانية بعد تدخل القوات الروسية في أراضي أوكرانيا يوم 24 فيفري 2022 دون السقوط النهائي للعاصمة كييف، رغم حصارها وسقوط أغلبها من كافة الاتجاهات، يتساءل البعض عن الهدف النهائي لهذا التدخل الروسي، والتمييز بين الأهداف المعلنة والأهداف الخفية لدى روسيا، باعتبارها دولة عظمى، تمتلك القدرة على الاختيار، وليست دولة صغرى، والتي لا تمتلك فرصة في الخيارات.

أولا: الأهداف المعلنة لحرب روسيا على أوكرانيا

فالأهداف المعلنة لروسيا من وراء تدخلها في أوكرانيا، تظهر كما يلي:[1]

1- التسليم بكافة المطالب الروسية دون نقصان.

2- تسليم العاصمة وتمكين القوات الروسية دون إراقة الدماء وسط المدنيين، أي الاستسلام الكامل للسلطة الحاكمة في أوكرانيا.

3- إعلان الموافقة الأوكرانية على التنازل عن جزيرة القرم لروسيا وسيادة روسيا عليها.

4- إقرار بالموافقة على استقلال جمهوريتي (دونتيسك ولوغانسك) عن دولة أوكرانيا.

5- الإقرار بعدم الانضمام نهائيا، حاضرا أو مستقبلا إلى حلف الأطلنطي، بل وإلى الاتحاد الأوروبي.

6- تفكيك الجيش والقدرات العسكرية في أوكرانيا، تسليما بالهزيمة الكاملة لأوكرانيا، مثلما حدث في الحرب العالمية الثانية، حيث أصبحت الدول المنهزمة وهي دول المحور (ألمانيا، اليابان وإيطاليا) بلا جيوش وهي تحت الدفاع الأمريكي والأوروبي التي انتصرت في الحرب الثانية والتي تعرف بدول الحلفاء وفي هذا المطلب إقرار بالهزيمة الكاملة لأوكرانيا في مواجهة روسيا.

7- عدم السماح لنصب أي منصات لأسلحة نووية غربية أو دفاعية في أراضي أوكرانيا، في الوقت ذاته تظل جميع المنشآت النووية خاصة في تشير نوبيل وزابورجيا وغيرها تحت السيطرة الروسية الكاملة.

ومن ثم فإن روسيا تطيل الحرب زمنيا إلى أن يتم تحقيق هذه الأهداف المعلنة، ولذلك فإن روسيا تسير في إتجاهي التفاوض بفرض "الإرادة الإكراهية "على أوكرانيا دون تدخل أي طرف غربي،ولا حتى الأمم المتحدة وكذا إستمرار الحرب دون توقف بإستثناء فتح الممرات لدواع إنسانية .

ثانيا: الأهداف الخفية الإستراتيجية

---

[1]- جمال زهران، **الهدف النهائي للتدخل الروسي في أوكرانيا**، تم التصفح بتاريخ : على الموقع:
https://hadfnews.ps/post/9747104/05/2023/10:15

"التي ترنو روسيا إلى تحقيقها يتم استخلاصها بين سطور الخطاب السياسي لروسيا سواء أكان رسميا أم غير رسمي فهي:[1]

1- إلغاء ضم دول الإتحاد السوفياتي السابق إلى حلف الأطلنطي وبصفة خاصة بولندا ودول البلطيق الثلاث (أستونيا،لاتفيا،ليتوانيا) تمهيدا للسيطرة عليها وضمها إلى روسيا في شكل يتم الترتيب له،إن لم يكن تم ذلك فعل ويجري إخراجه للوجود وتم إستخلاص ذلك من التصريحات الرسمية في روسيا بأن إنطلاق إي أسلحة جوية أو برية من هذه الدول ستعتبر دولا في حالة حرب مع روسيا"

2- الدعوة إلى إعادة الإمبراطورية السوفياتية بكل مكوناتها السابقة في شكل إتحاد روسيا العظمى،أو الجمهوريات الروسية المتحدة على غرار الولايات المتحدة الأمريكية في إطار ما يسمى الإمبراطورية الأوراسية

3- إعادة تقسيم مناطق نفوذ العالم ،على غرار ما حدث في أعقاب الحرب العالمية الأولى والثانية مثلما تم التوصل إليه في معاهدة سايكس بيكو وستكون الإطراف الأربعة هي:روسيا العظمى ،والولايات المتحدة مع بريطانيا ،والصين،وأوروبا الموحدة

تلك هي الأهداف غير المعلنة والتي تتحرك صوبها روسيا وفقا لتقديرنا بأنها الهدف النهائي لهذا التدخل الروسي في أروكرانيا ومن يتابع الخطاب الروسي الرسمي والإعلامي يكتشف ماهو خفي أكثر مما هو معلن ،وهو خطاب لا يهتم بقضية العقوبات.

- **ضم روسيا للمقاطعات الاربع:**

أعلن الرئيس الروسي فلاديمير بوتين أن مناطق لوغانسك ودونيتسك وزاباروجيا وخيرسون الأوكرانية باتت روسية، كما ندّد في خطاب مطوّل بما سماه سيطرة الغرب على النظام العالمي، بينما أكد الرئيس الأوكراني فولوديمير زيلينسكي اتخاذ بلاده "خطوة حاسمة" ردا على الإجراء الروسي. وفي حفل استضافه الكرملين لمراسم الضمّ، ألقى بوتين خطابا مطولا أكد فيه أن ضم المناطق الأربع الجديدة للاتحاد الروسي يعبّر عن الإرادة الشعبية للملايين، وأنّ سكان تلك المناطق باتوا مواطنين روسيين إلى الأبد. وحضّ الرئيس الروسي كييف على وقف جميع عملياتها العسكرية في أوكرانيا، وقال "ندعو نظام كييف إلى التوقف فورا عن القتال، ووقف جميع الأعمال العدائية.. والعودة إلى طاولة المفاوضات".[2]

---

[1] المرجع نفسه، ص5.

[2] – **بوتين يعلن ضم 4 مناطق أوكرانية لروسيا وزيلنسكي يرد بخطوة حاسمة**، في:

https://www.aljazeera.net/news (12/05/2023)

وأضاف بوتين أن روسيا ستقوم بكل شيء للدفاع عن أراضيها، وعلى نظام كييف احترام ما وصفه بالإرادة الشعبية، مشددا على أن "القوة هي التي ستحدد المستقبل السياسي في العالم".وأشار في هذا السياق إلى أن الغرب يحاول تغيير أسس النمو في العالم، ويمنع المجتمعات من التطور بوسائلها ومن الدفاع عن سيادتها.[1]

- **جراء استفتاء وضم جزيرة القرم:**

وهدا ما فعله بوتين في مارس 2014، إذ انتزع شبه جزيرة القرم من أوكرانيا، ودعا إلى استفتاء لقي تنديدا واسعا من المجموعة الدولية، ومع ذلك ضمها إلى بلاده، من خلال الإجراء الدستوري نفسه يتوج بتصويت في برلمان موال لروسيا.

الفرق الوحيد هو أن ضم شبه جزيرة القرم تم دون إراقة دماء، وأحكمت روسيا سيطرتها التامة عليها. أما المناطق الأربع فهي كلها بدرجات متفاوتة في يد أوكرانيا جزئيا. وتمثل مجتمعة 15 في المئة من التراب الأوكراني. وكانت المنطقتان الشرقيتان في يد المتمردين لروسيا منذ 2014، ولكن بعد سبعة أشهر لم تعد روسيا تسيطر إلا على 60 في المئة دونيتسك، وتعرضت لوهانسك إلى هجوم من القوات الأوكرانية. وقد تخسر القوات الروسية بلدة ليمان الاستراتيجية.

ولا تزال عاصمة زاباروجيا في يد أوكرانيا، وإن كانت في مرمى الصواريخ الروسية، كما أن القوات الأوكرانية موجودة على بعد أميال من مدينة خيرسون.[2]

المبحث الثالث: روسيا وإشكالية الدعم الأوروبي لأوكرانيا

فضلت روسيا التعامل مع الاتحاد الاوروبي في مجال الطاقة على أساس التعامل الثنائي بين الدول الأوروبية، متجنبة التوقيع على ميثاق الطاقة الأوروبية، الذي يتضمن تحرير سوق الطاقة الروسية، وانهاء السيطرة الروسية الأساسية إبتداءا من مصادر استخراج النفط والغاز مرورا بشبكات نقل الطاقة و وصولا إلى التصدير الى الخارج.

المطلب الأول: العلاقات الروسية الأوروبية: الأوراسية الجديدة كموجه

وكبداية سنقوم بطرح مفهوم الاوراسية الجديدة:

أولا: مفهوم الأوراسية الجديدة:

---

[1] – مرجع نفسه، ص2.

[2] – بول كيربي، **روسيا وأوكرانيا: مادا يعني إعلان بوتين ضم أربع مناطق، في:** https://www.bbc.com/arabic/world/ (12/05/2023)

يعتبر ألكسندر دوغين العقل المفكر ومهندس الجيوبوليتيك الروسية المعاصرة من خلال ماطرحه من مفاهيم للنظرية الأوراسية الجديدة التي تعد بمثابة الإيديولوجيا السياسية الأكثر تأثيرا في تاريخ روسيا المعاصرة منذ مطلع القرن الحادي والعشرين إلى درجة وصفه بالعقل الجيوبوليتيكي لتوجهات السياسة الخارجية لروسيا المعاصرة منذ تولي الرئيس فلاديمير بوتين سدة الحكم عام1999.وتعود الملامح الأولى لظهور الأفكار الأوراسيــة الجديدة وفق وجهـة نظر دوغين من خـلال مقالاته المنشورة في بـداية التسعينيات في مجلــة الغد"Zavtra"المعارضة للنظام السياسي الروسي أنداك ثم انتقاله بعدها للكتابة في مجلة "العناصر: المسح الأوراسي" في عام 1993حيث عرفت أفكاره تأثيرا في وسط النخب السياسية الروسية لا سيما الناقمين على الجناحين اليساري واليميني الروسيين.[1]

ويرى دوغين أيضا في أفكاره الأوراسية الجديدة عقيدة مستنيرة تخلص روسيا من المشكلات التي تؤخر بلوغ أهدافها الكبرى بل حسب رأيه هي خلاص لكل المشكلات الإنسانية التي تسببت فيها الإيديولوجية المتطرفة للولايات المتحدة الأمريكية؛ وحسب طرحه الأوراسية الجديدة تمثل العقيدة القائدة في المستقبل التي ستجعل من روسيا دولة رائدة بل هي بمثابة "الأنوار الشمالية" للرئيس فلاديمير بوتين والقيادة الروسية التي تقودهم مع حلفائهم العالميين إلى قيام إمبراطورية أوراسية ؛ تكون فيها روسيا قوة عظمى تتجسد مفاهيمها من خلال نزعتها الجغرافية الواسعة؛ وهو ما ينعكس من خلال خطاب الرئيس الروسي فلاديمير بوتين بعد عامين من توليه السلطة حينما صرح قائلا: "نحن قوة عالمية ليس بسبب أننا نمتلك قوة عسكرية عظمى وقوة اقتصادية محتملة ولكن نحن كذلك لأسباب جغرافية، سوف نظل موجودين ماديا في أوروبا وآسيا وفي الشمال والجنوب كما لنا في كل مكان بعض من الاهتمامات والمخاوف". وبالتالي هذا التوجه يؤكد أن المركزية الجيوبولتيكية الروسية مهما تطورت أفكارها تبقى قائمة على جوهر توظيف الجغرافيا في سياستها مع مختلف دول العالم.[2]

ثانيا: العلاقات الروسية الأوروبية:

العلاقات بين الإتحاد الأوروبي وروسيا هي العلاقات الدولية بين الإتحاد الأوروبي وأكبر دولة واقعة على الحدود الشرقية وهي روسيا تختلف العلاقات بين الدول الأعضاء في الإتحاد الأوروبي وروسيا وذلك على الرغم من أن مخطط السياسة الخارجية المشتركة الذي وضع من أجل روسيا في التسعينات

[1] – عبد الرزاق مختاري، "**التوجهات الروسية الكبرى في ظل النظرية الأوراسية الجديدة في الفترة الممتدة من(2000–2020)**"، **المجلة الجزائرية للدراسات السياسية**، م 8، ع2، (16 ديسمبر 2021)، ص ص، 579.

[2] – المرجع نفسه، ص580.

من القرن العشرين كان أول مخطط لسياسة خارجية يتفق عليه الإتحاد الأوروبي اتفق أيضا على أربع مساحات مشتركة بين الإتحاد الأوروبي وروسيا كإطار لإقامة علاقات أفضل وقع على آخر شراكة إستراتيجية بين الإتحاد الأوروبي وروسيا في عام 2011 وإعترض عليها البرلمان الأوروبي لاحقا في عام 2015 بعد ضم شبه جزيرة القرم والحرب في دونباس مع تراجع التفاؤل الروسي بشأن التوجه نحو الشرق على أساس التنمية الاقتصادية أصبحت هناك حاجة إلى تطوير رؤية جديدة للسياسة الخارجية الروسية بثلاثة محاور:[1]

المحور الأول: تتمثل في إعادة إنتاج لهوية أوراسية مركزية برؤية جديدة فسرها كاراغانوف بأنها تعني "الإستقلال الأخلاقي والسياسي عن الغرب"وفي ذات الوقت تساهم في "تعزيز المواقف في علاقات روسيا مع الغرب "أي تجمع روسيا فيها بين علاقات تعاون وثيقة مع القوى الآسيوية الصاعدة مثل الصين والهند ضمن إطار منظمة شنغهاي للتعاون، بحيث لا يقتصر التوجه الشرقي لروسيا على أساس إقتصادي فحسب بل تدمج فيه مهام أمنية وعسكرية وجيو سياسية جديدة تعزز مكانة روسيا في الفضاء الأوراسي

المحور الثاني :قدمت فيه روسيا إقتراح إطار جديد للعلاقات الروسية مع الدول الأوروبية على حساب العلاقات الأوروبية مع الولايات المتحدة التي راهن الروس على تراجعها التدريجي بعد سلسلة الإخفاقات التي منيت بها سياسات أمريكا الخارجية منذ عهد جورج بوش الإبن حيث هدف الروس إلى تقديم بديل يشجع التطلعات الأوروبية الطموحة لإيجاد خيارات أوروبية بعيدا عن الشريك الأمريكي وحلف شمال الأطلسي ولدعم هذا المحور تبنت روسيا نهج القوة الهجينة عبر التدخل في الإنتخابات الأوروبية وتمويل شخصيات وجماعات وأحزاب معظمها ينتمي إلى اليمين أو اليسار المتطرف ولا تتبنى نظرة سلبية تجاه أفعال روسيا في أوكرانيا بل تروج للرواية الروسية وتوجد مبررات لها،بالإضافة إلى إستخدام سلاح إمدادات الطاقة الروسية للإتحاد الأوروبي ،وبالتحديد ألمانيا بفعالية من خلال التوسع في مشاريع أنابيب الغاز التي نفذت بالتعاون مع شركات أوروبية لزيادة حصة شركات الطاقة الروسية وأبرزها غازبروم من إجمالي إمدادات الطاقة

[1]– فراس بورزان، **السياسة الخارجية الروسية في عقدين: نهاية اوروبا الكبرى**، في
https://www.ida2at.com/russian-foreign-policy-two-decades-end-greater-europe
(30/04/2023)

المحور الثالث : ركزت روسيا فيه على مراكمة رأس مال جيو سياسي دولي يتيح لها لعب دور وسيط أمني مستقل في مجال العلاقات الدولية وقدم التدخل الروسي في سوريا 2015 فرصة كبيرة لعودة قوية لروسيا إلى الميدان الدولي،وسمح لها بكسر الغولة التي فرضت عليها بعد التدخل في أوكرانيا وإحتلال شبه جزيرة القرم النجاح الروسي في منح تغيير النظام في سوريا منح المزيد من الثقة لتطوير تفاهمات وإتفاقات مع دول منطقة الشرق الأوسط وتعميق علاقاتها مع دول رئيسية في الإقليم مثل إيران وتركيا وإسرائيل .كذلك وظفت روسيا موقعها في مجلس الأمن بقوة لفرض دورها في كل تفاوض أو تسوية متعلقة بالإقليم

ولم تتوقف روسيا عند حدود إقليم الشرق الأوسط، بل بدأت توسع من حجم تدخلاتها في مناطق أخرى مثل أفغانستان وإفريقيا بذلك أصبح أحد الأهداف الرئيسية للسياسة الخارجية الروسية توظيف الوجود المتزايد لروسيا في المناطق التي تتواجد فيها للعب دور وسيط أمني مستقل.[1]

المطلب الثاني: تأثير الدعم الأوروبي لأوكرانيا على مسار الحرب.

تمثل العدالة والمساءلة عمودين مركزيين من أعمدة السياسة الأمريكية الخاصة بأوكرانيا. لقد اختارت روسيا هذه الحرب وتقوم الولايات المتحدة وشركاؤها بمحاسبتها على هجماتها المرتكبة ضد الشعب الأوكراني وضمان مثول المرتكبين ومنتهكي حقوق الإنسان ومجرمي الحرب أمام العدالة.

لقد قامت بدعم السلطات المحلية الأوكرانية بالعمل مع الشركاء بغرض ضمان ألا تبقى الجرائم الروسية بلا عقاب، وفرضت مع كثيرين من حلفائها وشركائها عقوبات جديدة على المشاركين في ارتكاب انتهاكات لحقوق الإنسان وممارسة السلطة غير الشرعية في المناطق الأوكرانية المحتلة .[2]

وفرضت الولايات المتحدة أيضا قيودا واسعة النطاق على منح التأشيرات لعناصر الجيش الروسي وأفراد آخرين ارتكبوا انتهاكات لحقوق الإنسان ذات صلة بالحرب الروسية، وتواصل الولايات المتحدة دعم مجموعة من آليات المحاسبة الدولية، بما في ذلك لجنة التحقيق الدولية المستقلة بشأن أوكرانيا التابعة للأمم المتحدة وبعثة الأمم المتحدة لمراقبة حقوق الإنسان في أوكرانيا وآلية موسكو الخاصة بمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا وفريق التحقيق المشترك في جرائم الحرب المحتملة في أوكرانيا.[3]

---

[1] المرجع نفسه، ص 3.

[2] – **مستند من الحقائق:عام من الدعم لأكرانيا ،د.ك.**تم التصفح على الموقع:
https://www.whitehouse.gov/brie_room/statement-releases/2023/02/2116:30/fact-sheet-one-year-of-supporting-ukraine

[3] – المرجع نفسه، ص8.

أولا: الدعم العسكري:

قدمت الولايات المتحدة وحلفاؤها وشركاؤها على مدار عام 2022 مساعدات أمنية حاسمة أحدثت فارقا فعليا في ساحة المعركة وساعدت الشعب الأوكراني للذود عن بلاده في وجه الهجمات الروسية وعمليات تقدمها.

في بداية الحرب، مكنت الأنظمة المضادة للدروع والمضادة للضربات الجوية التي قدمناها – على غرار 8000 صاروخ من صواريخ جافلين و 1600 نظام من أنظمة ستينغر – أوكرانيا من الفوز بمعركة كييف. وعززت المدفعية والذخائر التي أرسلناها – على غرار 160 نظام هاوتزر و 38 صاروخا مدفعيا عالي الحركة – قدرة أوكرانيا على الدفاع عن أراضيها في إقليم دونباس وإطلاق هجمات مضادة ناجحة في خاركيف وخيرسون، مما مكنها من استعادة مئات الكيلومترات من الأراضي وتحرير البلدات والقرى التي تعرضت لوحشية لا يمكن تصورها على يد القوات الروسية. وأنظمة الدفاع الجوي وقدرات مكافحة الطائرات بدون طيار التي قدمناها تساعد أوكرانيا للدفاع عن شعبها وبنيتها التحتية في وجه الهجمات الروسية المتواصلة، كما ستقوم القدرات المضادة للدروع التي نرسلها – بما فيها 109 آلية من آليات ودبابات قتالية للمشاة من نوع برادلي – بتجهيز أوكرانيا للهجمات المضادة المستقبلية ومساعدتها على التكيف مع الظروف الميدانية المتغيرة والدفاع ضد أي هجمات روسية مستقبلية.[1]

لقد قدمنا أكثر من مليون طلقة ذخيرة للمدفعية وأكثر من مئة ألف طلقة ذخيرة دبابات عيار 125 ملم ومئة ألف طلقة ذخيرة للأسلحة الخفيفة. وقدمنا أيضا مروحيات وسفن دفاع ساحلية بدون قبطان وأنظمة ومعدات مضادة للطائرات بدون طيار. وقد أصدرت وزارتا الدفاع والخارجية خطة لتجنب احتمال التحويل غير المشروع للأسلحة والمعدات ومكافحته.

وأطلقت الولايات المتحدة أيضا بالعمل مع الشركاء الأوروبيين وأوكرانيا مجموعة الاتصال الدفاعية الخاصة بأوكرانيا، وهي تحالف من 50 دولة شريكة عززت تنسيقنا لعمليات تسليم المساعدات الأمنية لمساعدة الشعب الأوكراني فيما يواصل الدفاع عن نفسه ضد العدوان الروسي الظالم وغير المبرر. وقد التزم أعضاء المجموعة معا بتقديم 50 مليار دولار من المساعدات الأمنية، بما في ذلك 700 دبابة

[1] – مرجع سابق، ص10.

وآلاف الآليات المدرعة الأخرى وأكثر من ألف نظام مدفعية وأكثر من مليوني طلقة من ذخيرة المدفعية وأكثر من 50 نظام متطور لإطلاق صواريخ متعددة وأنظمة مضادة للسفن والهجمات الجوية.

وافقت الحكومة التشيكية في 26 يناير 2022 على تزويد أوكرانيا بأكثر من (4000) قذيفة مدفعية من عيار (152) ملم، و تقدر قيمة الأسلحة (1.7) مليون دولار أمريكي. أكدت بولندا في 9 فبراير 2022 تزويد أوكرانيا بمنظومات دفاع جوي محمولة وطائرات مسيرة وغيرها من الأسلحة الدفاعية مثل صواريخ "Grom " وأنواع مختلفة من الطائرات بدون طيار التي تستخدم للأغراض الدفاعية .

أرسلت إسبانيا فرقاطة إلى البحر الأسود، أو الدنمارك، التي نقلت طائرات مقاتلة إلى ليتوانيا وحرّكت فرقاطة إلى شرق بحر البلطيق، وأكدت الدنمارك أنها لن ترسل في الوقت الراهن جنودا إلى أوكرانيا". ونقلت السويد مئات القوات إلى جزيرة جوتلاند ذات الأهمية الاستراتيجية – والتي تقع في بحر البلطيق[1].

ثانيا: الدعم الاقتصادي

قدمت الولايات المتحدة 13 مليار دولار من منح التمويل لدعم الميزانية في أوكرانيا وستبدأ عما قريب في صرف أكثر من 9,9 مليار دولار وافق عليها الكونغرس مؤخرا لضمان أن تتمكن الحكومة الأوكرانية من مواصلة تلبية احتياجات مواطنيها الحرجة وتقديم الخدمات الأساسية فيما تواجه العدوان الروسي المتواصل. وقد استخدمت الولايات المتحدة آلية النفقات العامة لتحمل القدرة الإدارية الخاصة بالبنك الدولي لتوفير دعم للميزانية على أساس السداد، مما يضمن صرف التمويل إلى أوكرانيا بعد التحقق من النفقات. وبالنظر إلى دورها القيادي في المؤسسات المالية الدولية، عملت الولايات المتحدة أيضا بشكل وثيق مع صندوق النقد الدولي ومجموعة البنك الدولي والبنك الأوروبي للإنشاء والتعمير لدعم أوكرانيا، بما في ذلك بغرض تعزيز أمن الطاقة وأمن الغذاء ودعم السكان الضعفاء والنازحين داخليا في مختلف أنحاء البلاد. وأطلقنا مع مجموعة الدول الصناعية السبع منصة لتنسيق الجهات المانحة متعددة الوكالات لأوكرانيا بغرض تعزيز تنسيقنا للدعم الاقتصادي لاحتياجات التمويل الفورية الخاصة بأوكرانيا وجهود إعادة الإعمار والتعافي الاقتصادي. [2]

ثالثا: تأثير الدعم الأوروبي لأوكرانيا على مسار الحرب:

يمكن القول أن العملية العسكرية الروسية في أوكرانيا قد جاءت بنتائج عكسية سياسيًا وأمنيًا على مصالح روسيا، لأن روسيا كانت قد أعلنت أن أحد أسباب غزو أوكرانيا يتمثل في منع الأخيرة من

[1] -- مرجع سابق، ص11.

[2] – المرجع نفسه ، ص12.

الانضمام إلى الناتو، وهو ما ترى فيه موسكو تهديدًا لأمنها القومي على حدودها الجنوبية الغربية، بل ذهب بوتين أبعد من ذلك، إلى حد اشتراط سحب الناتو قواته وأسلحته من عدد من دول أوروبا الشرقية، وجمهوريات البلطيق الثلاث، ليتوانيا ولاتفيا وإستونيا، التي كانت جزءًا من الاتحاد السوفياتي، وقد أعلنت فنلندا والسويد، رسميًا، وبتشجيع أمريكي، سعيهما للانضمام إلى الناتو في أقرب وقت ممكن. ومن شأن ذلك أن يوسع حدود روسيا المشتركة مع الحلف من نحو 700كيلومتر حاليًا إلى أكثر من 1900 كيلومتر.

كما يمكن التأكيد على أن ما اتخذته الإدارة الأمريكية من خطوات في التعامل مع أزمة روسيا وأوكرانيا لم يغير الموقف الروسي، فلم تنجح تحركات واشنطن في ردع موسكو عن موقفها، فالرئيس بوتين مستمر في عملياته العسكرية حتى كتابة هذه السطور، وإلى الآن أي بعد مرور ما يقرب من أربعة شهور، استطاعت روسيا السيطرة على ما يزيد عن 20 % من الأراضي الاوكرانية أي تقريبا ما يساوي 125.000 ألف كم من أوكرانيا، كما أن الدعم العسكري الذي قدمته وستقدمه واشنطن لأوكرانيا، لن يؤثر على توازن القوى بين الأخيرة وروسيا. فبالرغم من تقدم قدرات الجيش الأوكراني منذ عام 2014، فإنها تظل محدودة في مواجهة القوات الروسية. وربما تنجح القوات الأوكرانية في تعطيل تقدم نظيرتها الروسية، لكنها لن تنجح في وقف تقدمها[1].

- فرض عقوبات على روسيا:

في محاولته ردع روسيا عن القيام بعمل عسكري ضد أوكرانيا، هدد بايدن بفرض عقوبات اقتصادية "مدمرة" ضد روسيا، وتقديم دعم عسكري لأوكرانيا، بما في ذلك أسلحة هجومية متقدمة، والسعي لعزل موسكو دوليًا، وكان واضحًا الجهد الذي بذلته واشنطن في التنسيق مع حلفائها في الاتحاد الأوروبي، وحلف الناتو، واليابان وأستراليا، وكوريا الجنوبية ونيوزيلندا، لمعاقبة روسيا .وقد تمكنت واشنطن من تجاوز مخاوف بعض شركائها اللذين قد تتأثر مصالحهم بشدة نتيجة فرض عقوبات معينة على روسيا، خاصة ما يتعلق منها بمنع بنوك ومصارف روسية من الوصول إلى نظام SWIFT للتعاملات المصرفية والتحويلات المالية الدولية.

والإعلان عن إجراءات للحد من قدرة روسيا على القيام بأي أعمال تجارية بالدولار أو اليورو أو الجنيه الإسترليني أو الين الياباني في مسعى لتقييدها في النظام الاقتصادي العالم . كما قررت الولايات

[1] – أحمد جلال محمودعبده،"**السياسة الأمريكية تجاه التدخل العسكري الروسي في أوكرانيا و انعكاساتها على حلف الناتو**"، **مجلة كلية السياسة والاقتصاد** ،ع16، (اكتوبر2022)، ص431.

المتحدة حظر الطائرات الروسية من المجال الجوي الأمريكي، لتنضم إلى عدد متزايد من الدول الأوروبية التي أغلقت مجالها الجوي أمام روسيا، لترد الأخيرة باتخاذ قرار بإعلاق مجالها الجوي أمام 36 دولة.

وجاءت العقوبات التي فرضتها الولايات المتحدة وحلفائها على روسيا على النحو التالي[1]:

1. فرضت الولايات المتحدة وحلفاءها عقوبات على أحد أكبر البنوك الروسية والذي يلعب دوراً في تمويل مشروعات البنية التحتية الروسية وأنشطة وزارة الدفاع، وذلك رداً على اعتراف موسكو رسمياً بجمهوريتي دونيتسك ولوغانسك الانفصاليتين في شرق أوكرانيا وتحريك معدات وقوات عسكرية في أراضيهما.
2. حرمان موسكو من الحصول على تمويل من مؤسسات التمويل الأمريكية والأوروبية. وصممت العقوبات الجديدة بهدف الإضرار بالقطاعات الاستراتيجية في الاقتصاد الروسي، خاصة قطاع التكنولوجيا والقطاع العسكري وقطاع الصناعات الفضائية.
3. شملت العقوبات الأمريكية خط نقل الغاز بين روسيا وألمانيا عبر بحر البلطيق، المعروف بـ "نورد ستريم 2"، وذلك بعد إعلان ألمانيا تعليق العمل به.
4. منع تداول الديون السيادية الروسية في الأسواق الغربية، إضافة إلى فرض عقوبات على الأثرياء الروس المقربين من الكرملين وعلى أفراد عائلاتهم.
5. فرض عقوبات تستهدف الرئيس الروسي ووزير خارجيته، سيرجي لافروف، وبهذا يكون بوتين أول رئيس لدولة كبرى يخضع لمثل هذه العقوبات.
6. عزل عدد من البنوك والمصارف الروسية عن نظام SWIFT للتعاملات المصرفية والتحويلات المالية الدولية.
7. الحد من قدرة البنك المركزي الروسي على الوصول إلى احتياطاته من العملات الأجنبية، والمقدرة بـ 630 مليار دولار، بالإضافة إلى فرض عقوبات على صندوق الثروة السيادي الروسي وعلى إحدى الشركات التابعة له.

ما سبق يؤكد الاتهام الروسي للولايات المتحدة الأمريكية بأنها منخرطة بشكل مباشر في الحرب، بل هي التي تقود وتوجه الحرب ضدها في أوكرانيا. وتخشى إدارته أيضًا من أن تتخذ موسكو هذه المعلومات ذريعة للقيام برد ما ضد مصالح واشنطن، ما قد يقود إلى تصعيد بين الطرفين لا تريده إدارة بايدن[2].

[1] – مرجع سابق، ص ص،430،429.

[2] المرجع نفسه، ص431.

بالإضافة إلى ما سبق يمكن التأكيد على محدودية فاعلية العقوبات على المدى القصير والمتوسط، لأن العقوبات التي فرضتها الولايات المتحدة وحلفاؤها سيكون لها تأثير سلبي على الاقتصاد الروسي، لكن هذا التأثير سوف يستغرق وقتاً، كما أن موسكو وضعت تقديراتها حول خيارات التحرك الأمريكي، ومن ثم استعدت ولو جزئياً لامتصاص تأثير هذه العقوبات. وبغض النظر عن مستوى تأثير العقوبات وأضرارها على الاقتصاد الروسي، فإنها لم تجبر موسكو على تغيير موقفها، لأن حساباتها الاستراتيجية بشأن مصالحها وأمنها القومي في أوكرانيا أكبر من حسابات الخسائر الاقتصادية.

لذا تؤكد الكثير من الكتابات العلمية على أن تسوية النزاع الأوكراني الروسي يمكن تحقيقه بالإتفاق بين جميع الأطراف المعنية (روسيا – أوكرانيا – الولايات المتحدة الأمريكية – حلف شمال الأطلسي)، على أن تكون أوكرانيا دولة محايدة في السياسة العالمية بمعنى ألا تقوم بأي تحالفات رسمية أو تعاون عسكري غير دفاعي مع أي من الجانبين، وهذا سيخدم الأهداف والمصالح الأمريكية والأوكرانية والروسية، وأن أي حلول للأزمة الراهنة لا تأخذ فكرة الحياد الأوكراني في الحسبان ستؤول إلى الفشل، كما أن إصرار الولايات المتحدة الأمريكية على حق الناتو في ضم أوكرانيا يهدد فعلياً بإعادة إندلاع الحرب بين الولايات المتحدة الأمريكية والصين.

الفصل الثالث:
مدى تأثر الأمن الطاقوي الأوربي بالحرب الروسية على أوكرانيا

الفصل الثالث: مدى تأثر الأمن الطاقوي الأوروبي بالحرب الروسية على أوكرانيا.

يعد الأمن الطاقوي الروسي و تحدياته الراهنة أحد اهم القضايا الأمنية الموجعة في السياسة لروسيا، و ذلك أن روسيا هي أكبر فاعل طاقوي في أوراسيا بفضل قدراتها الطاقوية الهائلة و التي تعتمد عليها فضلا عن مكانتها كأحد أهم منتخبي و مصدري الطاقة نحو أكبر المناطق المستهلكة لهذه المصادر، سيما في أوروبا و اسيا بيد أن هذا الفاعل الطاقوي الكبير يواجه تحديات أمنية طاقوية جدية تمس صميم أمنه الطاقوي ومتمثلة في تلك التبعية الروسية الشديدة نحو السوق الطاقوي الأوروبي، فضلا عن تلك التحديات و الصعوبات التي تواجهها امدادات الطاقة الروسية نحو الأسواق الطاقوية الكبرى، حينما تجتاز مناطق ودول العبور الطاقوي مثل أوكرانيا. ناهيك عن تلك التحديات الطاقوية الناتجة عن اللعبة الطبرى المتمثلة في حروب أنابيب الطاقة المنافسة لمشاريع الطاقة الروسية وأسواقها التقليدية.

المبحث الأول: الأمن الطاقوي الأوروبي ثلاثية: العرض والسعر و الامداد.

للاتحاد الأوروبي ثقل سياسي واقتصادي في الساحة الدولية خاصة دول الأعضاء الكبرى المنشئة له. ويغد من اللاعبين المحوريين في ديناميكيات النظام الدولي. وكأي وحدة دولية يعرف تحديات وعراقيل في أدائه لأدواره سواء على المستوى الإقليمي أو الدولي حيث يعرف نقصا في الموارد الطاقوية التي تعد المحرك الأساسي لاقتصاد الدول و الحكومات لما لها من أهمية استراتيجية بالغة.

المطلب الأول : الإمكانات الأوروبية في مجال الطاقة.

يسعى الاتحاد الى إيجاد البدائل للوقود الأحفوري من أجل تشغيل اقتصاده الصناعي.وأحد ركائز الاستراتيجية الأوروبية المناخية هو توريد طاقة نظيفة، وبأسعار معقولة وآمنة. يحتاج الاتحاد الأوروبي لتطوير قطاع الطاقة الذي يعتمد الى حد كبير على مصادر الطاقة المتجددة.

الشكل رقم(01): احتياطات الإتحاد الأوروبي من النفط في يونيو 2021 محلياً وخارجياً

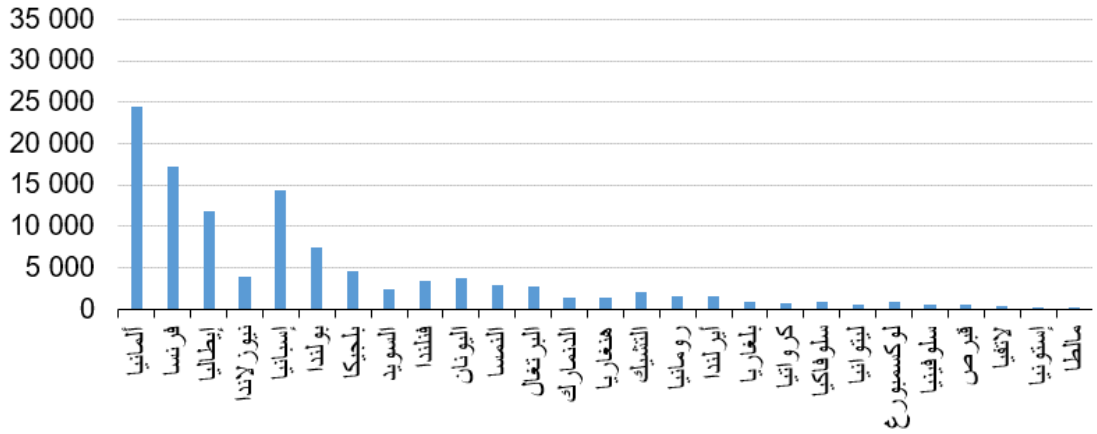

المصدر: https://trendsresearch.org/wp-content/uploads

الشكل رقم(02):احتياطات الاتحاد الأوروبي من الغاز الطبيعي في الفترة من أكتوبر 2020 إلى أكتوبر 2021

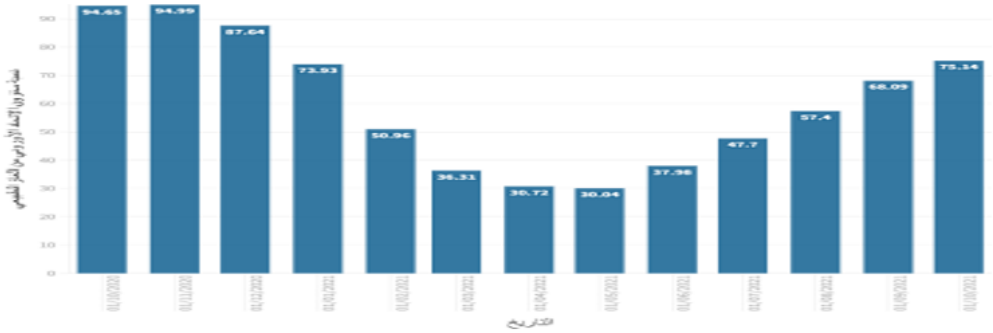

المصدر: https://trendsresearch.org/wp-content/uploads

أولا: الطاقة غير المتجددة.

يعتمد قطاع الطاقة الأوروبي على مزيج من مصادر الطاقة المتجددة وغير المتجددة كالوقود الأحفوري مثل الفحم، والنفط، و الغاز الطبيعي، أو الوقود النووي ذات الإنبعاثات الكربونية المحدودة التي قد تقترب انبعاثاتها إلى حجم الإنبعاثات التي تنتجها المصادر المتجددة .[1]

[1]– **خيارات الطاقة الأوروبية :هل تستطيع أوروبا الاستغناء عن الطاقة الروسية؟**، تم التصفح على الموقع: https://draya-eg.org/16/04/2023 /21:56

أ- مستقبل إمدادات الغاز والنفط

يستشرف المجلس الأطلنطي خطورة الوضع الطاقوي في أوروبا خلال عقد من الزمان ، خاصة بعد استنفاد احتياطياتها المؤكدة من النفط في غضون 10.4 سنة والغاز 14.5 سنة ، مما يجعل القارة أكثر اعتمادًا على واردات الطاقة. ولا تستطيع الولايات المتحدة تقديم الكثير من المساعدة في هذا الصدد لأن نسب reserve – to –production ratio RP (حجم نسبة الاحتياطيات إلى الإنتاج) للنفط والغاز الطبيعي لديها تشبه إلى حد بعيد تلك الموجودة في أوروبا.

ويبدو أن الأمر أفضل بالنسبة لكندا فيما يتعلق بمخزونها النفطي بينما ليس كذلك بالنسبة لمخزونها من الغاز الطبيعي، فإذا ما استعانت أوروبا بالنفط الكندي، فذلك يتطلب من كندا مضاعفة إنتاجها ثلاث مرات في العقد المقبل ،الأمر الذي يؤدي إلى استنفاد احتياطياتها في أقل من 30 عامًا ، مما يشير إلى إمكانية أن تلبي كندا جزءًا من الطلب الأوروبي على النفط فقط وليس طلبها على الغاز الطبيعي في المستقبل المنظور.

كما يمكن لجنوب أوروبا استقبال الغاز الأذربيجاني عبر خط الأنابيب عبر البحر الأدرياتيكي إلى إيطاليا وخط أنابيب الغاز الطبيعي العابر للأناضول (TANAP) عبر تركيا.[1]

ب-عودة التنقيب عن النفط:

صرحت الحكومة البريطانية بإعادة التنقيب عن النفط وذلك تحت ضغط شركات الطاقة وهيئات الأعمال لتخفيف عبء ارتفاع أسعار الطاقة للمنازل الذي يهدد ملايين الأسر البريطانية. وكانت صحيفة "اندبندنت" قد أفادت بأن هناك خططاً ترمي إلى الموافقة على ستة مواقع جديدة للتنقيب عن البترول في بحر الشمال.كما قال وزير المالية الألماني كريستيان ليند نر إن على بلاده إعادة النظر في الحظر المفروض على عمليات الحفر الجديدة للتنقيب عن النفط والغاز في بحر الشمال.

[1]- مرجع سابق، ص9.

ج-عودة الاعتماد على الفحم

من المتوقع أن تلجأ بعض الدول الأوروبية إلى إعادة تنشيط محطات الفحم القديمة التي تم إيقاف تشغيلها لتعويض النقص في قدرات شبكات الكهرباء نتيجة توقف توربينات توليد الطاقة من الرياح من ناحية والارتفاع الهائل في أسعار الغاز الطبيعي من ناحية أخرى.

ومن بين تلك الدول بريطانيا التى بدأت منذ شهر مارس الماضي بتشغيل محطة توليد كهرباء تعمل بالفحم حيث إنها تجد تشغيل محطات الفحم أقل كلفة من شراء الكهرباء للشبكة من أوروبا أو استخدام محطات تعمل بالغاز الطبيعي في الوقت الذى ازداد فيه الطلب على الكهرباء مما شكل ضغطًا على الشبكات في بريطانيا وأوروبا وجعل إمكانية تعويض النقص في شبكة أي بلد عن طريق الشراء من بلد آخر أمراً صعباً وأعلى كلفة .وعلى ذات الشاكلة، أعادت ألمانيا تشغيل محطات توليد الكهرباء بالفحم التي تقرر تفكيكها بسبب انبعاثات الكربون العالية منها، وهو ما سينتج عنه تبعات كارثية على الأوضاع المناخية.[1]

ثانيا: الطاقة المتجددة.

خلال السنوات العديدة الماضية كتب العديد عن الإمكانات الضخمة التي تتمتع بها منطقة الشرق الأوسط وشمال افريقيا فيرتوليد الطاقة الشمسية حيث لا يفتقر الى الشمس الساطعة. وقدرت الوكالة الدولية للطاقة إمكانيات توليد الكهرباء باستخدام تكنولوجيا الطاقة الشمسية المركزة وحدها الى مائة ضعف الطلب على الكهرباء في شمال افريقيا و الشرق الأوسط وأوروبا مجتمعة.

ومن العقبات التي تواجه توسيع التجارة الإقليمية بين شمال افريقيا و أوروبا قصور الربط الكهربائي بين القارتين وضعف التكامل المادي في شبكات الكهرباء الأوروبية، فليس هناك حاليا سوى خط واحد لنقل الكهرباء بين شمال افريقيا و أوروبا بالتحديد بين المغرب و اسبانيا، في الوقت نفسه تتمتع اسبانيا بفائض من الطاقة المولدة بسبب التراجع الاقتصادي الذي شهدته أوروبا على مدى السنوات الماضية و

[1]- المرجع نفسه، ص10.

بالتالي أصبح السماح بدخول الطاقة المتجددة من شمال افريقيا فكرة غير عملية، وكانت إيطاليا التي تمثل بوابة أخرى محتملة لدخول الكهرباء من شمال افريقيا.[1]

وادراكا لأهمية التكامل بين اسواق الطاقة لتحقيق أهدافها الطموحة للطاقة المتجددة جعل الاتحاد الأوروبي الان ربط خطوط نقل الكهرباء أولوية له فمع تبني الاتحاد الاوروبي للمستويات المستهدفة الصارمة لتغيير المناخ لعام 2023. فكان هناك فرصة لاعادة النظر في منطقية استمرار تقديم الدعم لمشاريع الطاقة المتجددة في أوروبا في حين يمكنها الحصول على الطاقة النظيفة بأسعار اقل من البلدان المجاورة الغنية بموارد الطاقة المتجددة، ومن المتوقع ان تؤدي الأهداف الجديدة الى زيادة مصادر الطاقة المنخفضة "الكربون" في الاتحاد الأوروبي الى 37 بالمئة بحلول عام 2030، وهو ما يبرز أيضا الأهمية الملحة للاستثمار في البنية التحتية لنقل الطاقة و تبادل القدرات بين البلدان الأعضاء في الاتحاد الأوروبي لزيادة مرونة أنظمة الكهرباء كي تستوعب الزيادة في نصيب الطاقة المتجددة.

كما تعزز واردات الطاقة المتجددة أمن الطاقة لدى أوروبا من خلال تنويع مصادر امداداتها و التحول من الاعتماد المفرط على واردات الغاز.

يستورد الاتحاد الأوروبي 66 بالمئة مما يستهلكه محليا من الغاز و يحصل على 50 بالمئة من هذا الاستهلاك من روسيا و النرويج ، وتعد الجزائر التي تتمتع بعلاقة طويلة و مثمرة من تجارة الطاقة مع أوروبا هي ثاني أكبر مورد للغاز للاتحاد الأوروبي من خارج المنطقة بعد روسيا.[2]

[1]– سامح مبارك،استيراد وتصدير الطاقة المتجددة :مكسب للإتحاد الأوروبي و شمال إفريقيا، تم التصفح على الموقع:
http://blogs.worldbank.org /voies/energy/rrenewable-energy-win-eu-and-north-africa/02/04/2023 21:56.

[2]– مرجع سابق، ص4.

الشكل رقم(03): الطاقات المتجددة في أوروبا خلال 2022

المصدر: https://attaqa.net/2022/01/29

- إمكانات إنتاج الهيدروجين الأخضر في أوروبا:

تتعدد إمكانات إنتاج الهيدروجين الأخضر في أوروبا و تتفاوت بين دول القارة بشكل واضح ، ومن بين هذه الدول تحظى المانيا وهولندا بفرص استثنائية واعدة بفضل ما يتوافر لدى البلدين من موارد طبيعية ، متمثلة في المزارع البحرية المطلة على بحر الشمال.

وتبرز المانيا وهولندا أكثر دولتين مستفيدتين من تحول قطاع الطاقة الى الهيدروجين.

واستقت الدراسة التي أعدها مركز السياسات الأوروبية نتائجها من الإمكانات الجغرافية التي يتيحها اقتصاد الهيدروجين الأوروبي وفق بيانات طالعتها منصة الطاقة المتخصصة.

بفضل هياكلهما الصناعية، فان لدى هولندا وولاية شمال الراين وستفاليا الألمانية افضل ما يقدمانه لمستهلكي الهيدروجين الأخضر.

ان كل من هولندا و شمال الراين وستفاليا الألمانية تتيح أعلى الإمكانات في أوروبا بالنسبة للمزارع البحرية التي يمكن استغلال طاقة الرياح فيها للصناعة الهيدروجين الأخضر بفضل وجود بحر الشمال المجاور لهما.[1]

المطلب الثاني : الإحتياجات الطاقوية الأوروبية: حجم التبعية لروسيا.

يبدو أن البعد الاستراتيجي للطاقة أصبح واضحا عندما بدأت الاتجاهات نحو زيادة الاستهلاك من الموارد الطاقوية ومن ثم الاعتماد على المصادر الخارجية للطاقة ويعد هذا من التحديات التي يواجهها الغرب بصفة عامة و الاتحاد الأوروبي بصفة خاصة لأنه يعاني من نقص حاد في الإنتاج المحلي بخصوص الموارد الطاقوية الأساسية (النفط والغاز الطبيعي و الفحم) في مقابل ارتفاع حجم استهلاكه المحلي منها، مما أدى الى تخوف الأوروبيين من ازمة طاقوية في المستقبل القريب خاصة في ظل التنافس الدولي حول الطاقة ومصادرها.

ان سوق الطاقة الأوروبية مرتبط بالأقاليم المصدرة لها حيث ادرك الاتحاد الأوروبي اعتماده على واردات الطاقة الخارجية بالكامل للمرة الأولى خلال الصدمة النفطية الأولى في السبعينات مما دفع بدول الاتحاد الموافقة بعد ذلك على ضرورة وجود مقاربة مشتركة حول ضرورة تشكيل مخزونات استراتيجية فيما يتعلق بأمن امدادات الطاقة، وتجسدت فيما يعرف بـ" green paper" التي وضعها قادة الدول في 2001 وهي تتمثل في انشاء "اتحاد طاقوي أوروبي european energy union" ، أي فضاء أوروبي مشترك في مجال الطاقة بحيث تكون هناك احكام مشتركة يستند لها الاتحاد في اتفاقياته الحالية و المستقبلية و تعتبر green paper كفلسفة توجيهية لدول الاتحاد الأوروبي بالاعتماد على كل السوق العالمي للطاقة.[2]

وفي الاطار نفسه حدد "الكتاب الأخضر حول أمن الامداد بالطاقة" الذي وضعته اللجنة الأوروبية التابعة للاتحاد الأوروبي في مجموع النقاط التالية:[3]

---

[1]– مرجع سابق، ص6.

[2]– فهيم رملي، خولة بوناب،" **الإتحاد الأوروبي وإشكالية الأمن الطاقوي**"، مجلة معالم الدراسات القانونية والسياسية، ع 3، (مارس2018)، ص187.

[3]– المرجع نفسه، ص188.

– القرب الجغرافي للدول النفطية الشريكة مع الاتحاد الأوروبي ذلك ان تموقعها الجغرافي هذا القريب من القارة الأوروبية يساهم في سهولة عملية الاستيراد الطاقوي.

– الاحتياط الطاقوي الذي تزخر به هذه الدول الشريكة والذي يمثل موردا هاما وأمنا لإمداد أوروبا به.

– وضع اطار للتعاون في مجال الطاقة مع الدول الشريكة "الندوة الأورومتوسطية للطاقة وقد وضعت هذه الندوة في اجتماعها الثالث أولويات لقطاعات ذات علاقة بموضوع الطاقة ترى فيها انها أساسية:

- اصلاح الاطار التشريعي والتنظيمي وإعادة هيكلت الصناعة الطاقوية.
- ادماج الأسواق المتوسطية و تطوير الربط و الاتصال الداخلي من خلال تحديث الهياكل القائمة و توسيع برنامج الاتحاد الأوروبي الخاص بترقية هذا الربط لهياكل و منشات النفط و الغاز بين الاتحاد ومصادر الطاقة هذه.
- تنويع مصادر النفط و تشجيع استكشاف النفط واستخدامه.

من خلال ذلك يتضح ضرورة تنويع مصادر واردات الاتحاد الأوروبي وعدم التركيز على أقطار بعينها، فالمنظور أو النهج الذي يتبعه الاتحاد الأوروبي لمسألة امن الطاقة واسغة النطاق ومعقدة تنطوي على ثلاث سياسات منفصلة لكنها مترابطة:

- أولوية خلق اليات دخلية من أجل ضمان استدامة أمن امدادات الطاقة.
- وأولوية توحيد جهودها الطاقوية من خلال سياسة خارجية و أمنية مشتركة.
- وفي الأخير تطوير سياساتها الداخلية و الخارجية من أجل تحقيق حماية لبنيتها التحتية الحيوية.[1]

[1]– المرجع نفسه، ص189.

الشكل رقم(04): الإحتياطات العالمية وصادرات روسيا من الغاز

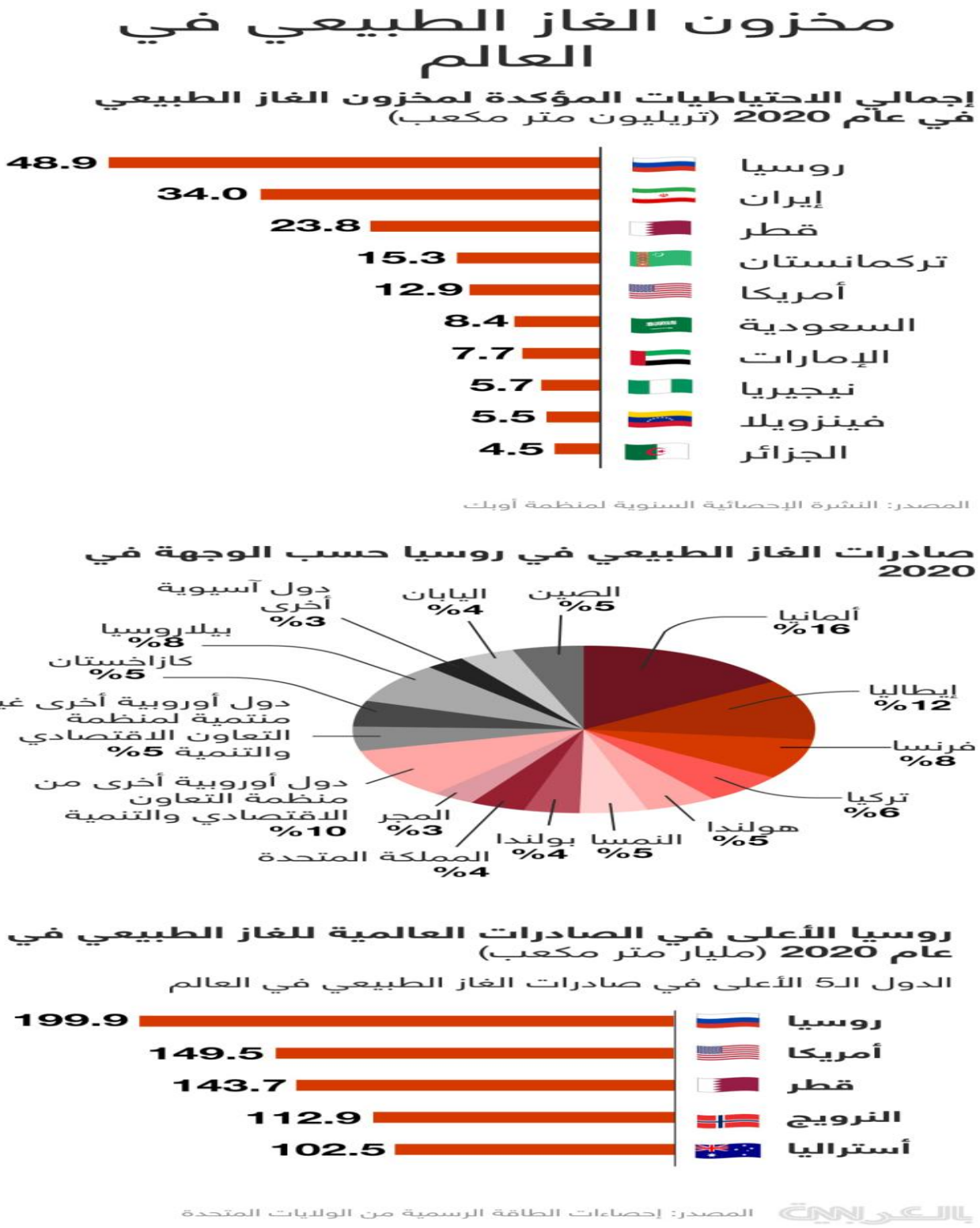

المصدر:

https://cnn-arabic-images.cnn.io/cloudinary/image/upload (2022/02/17)

حيث تعد روسيا من الدول الفاعلة في مجال الطاقة و من اغنى دول العالم حيث تمتلك اكبر احتياطي عالمي من الغاز مقداره 1,688 تريليون م3 بما يعادل 23,4 بالمئة من الاحتياطي العالمي من الغاز الطبيعي، وصل الإنتاج الروسي من هذا المورد عام 2014 الى 605 مليار متر مكعب سنويا، تم تصدير ما لا يقل عن 191 مليار م3 منه، اتجه الجزء الأهم نحو أوروبا بينما تم استهلاك الباقي محليا، و يتوقع أن يصل الإنتاج الروسي من الغاز عام 2035 الى 727,3 مليار م3 ، يتوقع أن يصدر منه حوالي 268 مليار متر مكعب خلال تلك السنة. [1]

تستخدم روسيا أمن الطاقة كمفهوم اقتصادي وسياسي وأن يكون لها فاعلية وتأثير النظام الدولي من اجل تحقيق أهدافها،اكثر من تناوله كمفهوم يركز على امن العرض ووفرة أسواق الطاقة .[2]

شغلت الطاقة دور محور في العلاقات الأوروبية ، الروسية حيث لعبت دورا مهما في تحديد منحى مسار العلاقة بينهم ، حيث تأكد العلاقات البينة ان الاتحاد الأوروبي يعد من شركاء الاقتصاديين و التجاريين الكبار لروسيا حيث تبلغ حصته فالتجارة الخارجية الروسية 50 بالمئة وموارد الطاقة تمثل المحور الرئيسي و الأهم للعلاقات بين الطرفين، و تعتمد دول الاتحاد الأوروبي على امدادات الطاقة الروسية بنسبة لا تقل عن 30 بالمئة من حاجتها، بالإضافة الى سيطرة روسيا على مايقارب من 184 ألف كيلو متر من أنابيب الغاز في القارة الأوروبية، حيث تعتمد ست دول أعضاء في الاتحاد الأوروبي على روسيا فقط كمورد خارجي وحيد لوارداتها من الغاز الطبيعي و منها ثلاث دول تعتمد على استخدام الغاز الطبيعي لتلبية اطثر من ربع حاجاتها من الطاقة، بمعنى ان دول الاتحاد الأوروبي تعتمد بشدة على امدادات الطاقة الروسية بما يجعلها رهينة للطاقة الروسية.[3]

---

[1]– محفوظ رسول، "**أمن الطاقة في العلاقات الروسية الأوروبية :قراءة وفق نظرية الاعتماد المتبادل**"، **مركز الكتاب الأكاديمي**، د.م.ن،(10 نوفمبر 2018)،ص13.

[2]– المرجع نفسه،ص14.

[3]– سوزي رشاد، "**أمن الطاقة ومحاولات روسيا فرض النفوذ الدولي**"، **مجلة كلية السياسة و الاقتصاد**، م14، ع13، (أكتوبر 2022)،ص20.

الشكل رقم(05): يمثل الشكل صادرات روسيا من الغاز الطبيعي عبر خطوط الأنابيب على أساس شهري

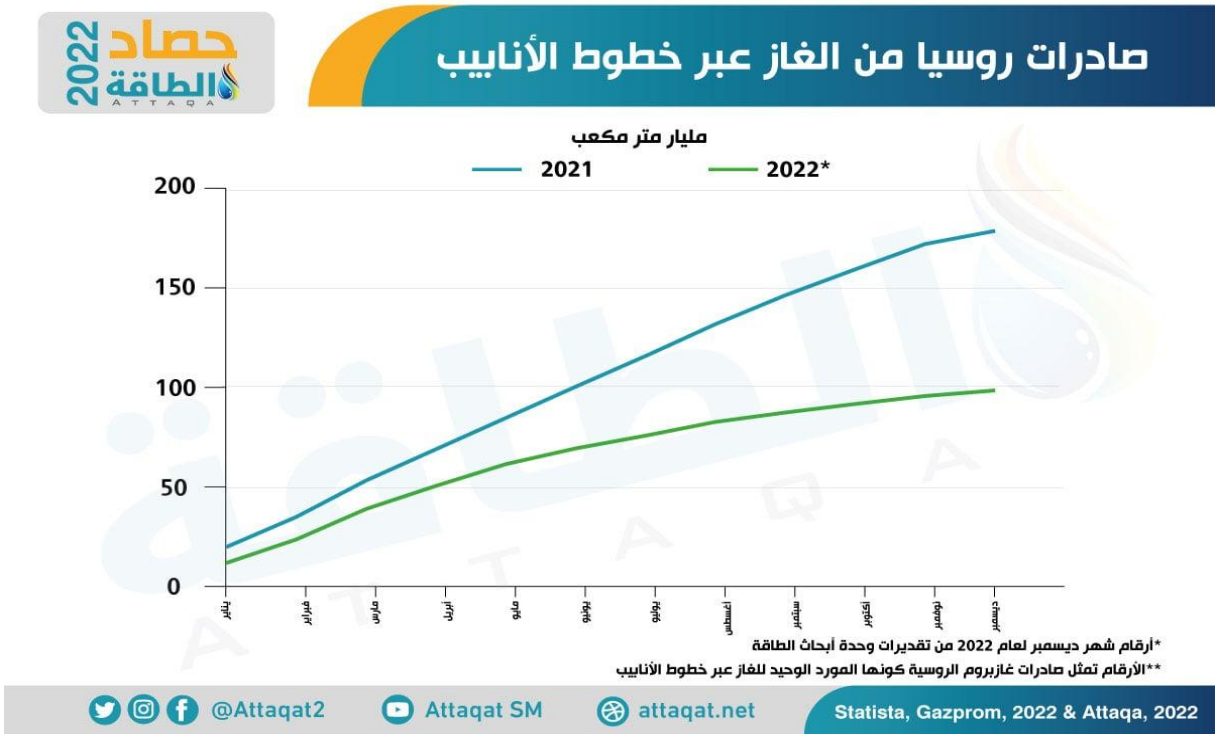

المصدر : https://attaqa.net/wp-content/uploads/2022/12

الشكل رقم(06): يمثل الشكل صادرات روسيا من النفط على أساس شهري خلال 2022

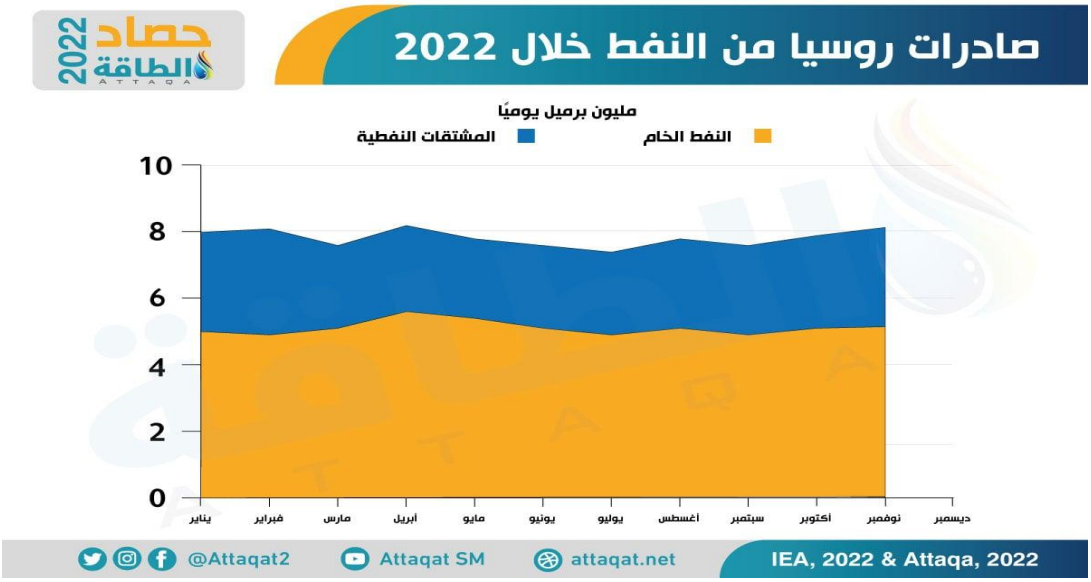

المصدر: https://attaqa.net/wp-content/uploads/2022/12

كما تشهد امدادات الطاقة الروسية تبعية شديدة نحو سوق الطاقة الأوروبية،حيث يتجه مايزيد على 80 بالمئة من الإنتاج الروسي من النفط و الغاز نحو السوق.

ووفقا لاستراتيجية روسيا التي اطلقتها عام 2010، تظل أوروبا الواجهة الرئيسية لصادرات روسيا من الطاقة حتى عام 2030، وهنا يمكن القول ان روسيا بحاجة الى السوق الطاقوية الأوروبية لتصريف انتاجها، بينما تحتاج دول الاتحاد الأوروبي الى امدادات الطاقة الروسية لتلبية حاجاتها، وهو ما يخلق تبعية طاقوية متبادلة بين الطرفين.[1]

الشكل رقم(07): يمثل الشكل حجم إمدادات الغاز الروسي إلى أوروبا.

المصدر: https://encryptedtbn0.gstatic.com/imagesq

وتظهر ملامحه في هذه النقاط التالية:[2]

- ترتبط دول الاتحاد الأوروبي بعقود امدادات طويلة المدى مع شركة غاز بروم الروسية تتضمن استراد الاتحاد الأوروبي مقدار 180–200 مليار م ₃، من طرفها و معظم هذه العقود تمتد الى ما وراء عام

[1]– المرجع نفسه، ص21.

[2]– محفوظ رسول، مرجع سابق، ص19.

2025، و بعضها الى ما بعد عام 2030، وهو ما يجعل دول الاتحاد الأوروبي أكثر ارتباطا بامدادات الطاقة الروسية، وفي نفس الوقت تعتمد شركة غاز بروم على السوق الأوروبية بنسبة 70 بالمئة من عائدات صادراتها من الغاز.

- تستلم دول الاتحاد الأوروبي أكثر من 50 بالمئة من امدادات الطاقة الروسية عبر أوكرانيا كدولة عبور، وفي ظل الحروب الأوكرانية المتتالية يزيد قلق دول الاتحاد من عدم استدامة امداد الطاقة لها.

الشكل رقم(08): نسبة الغاز الذي تصدره روسيا إلى أوربا

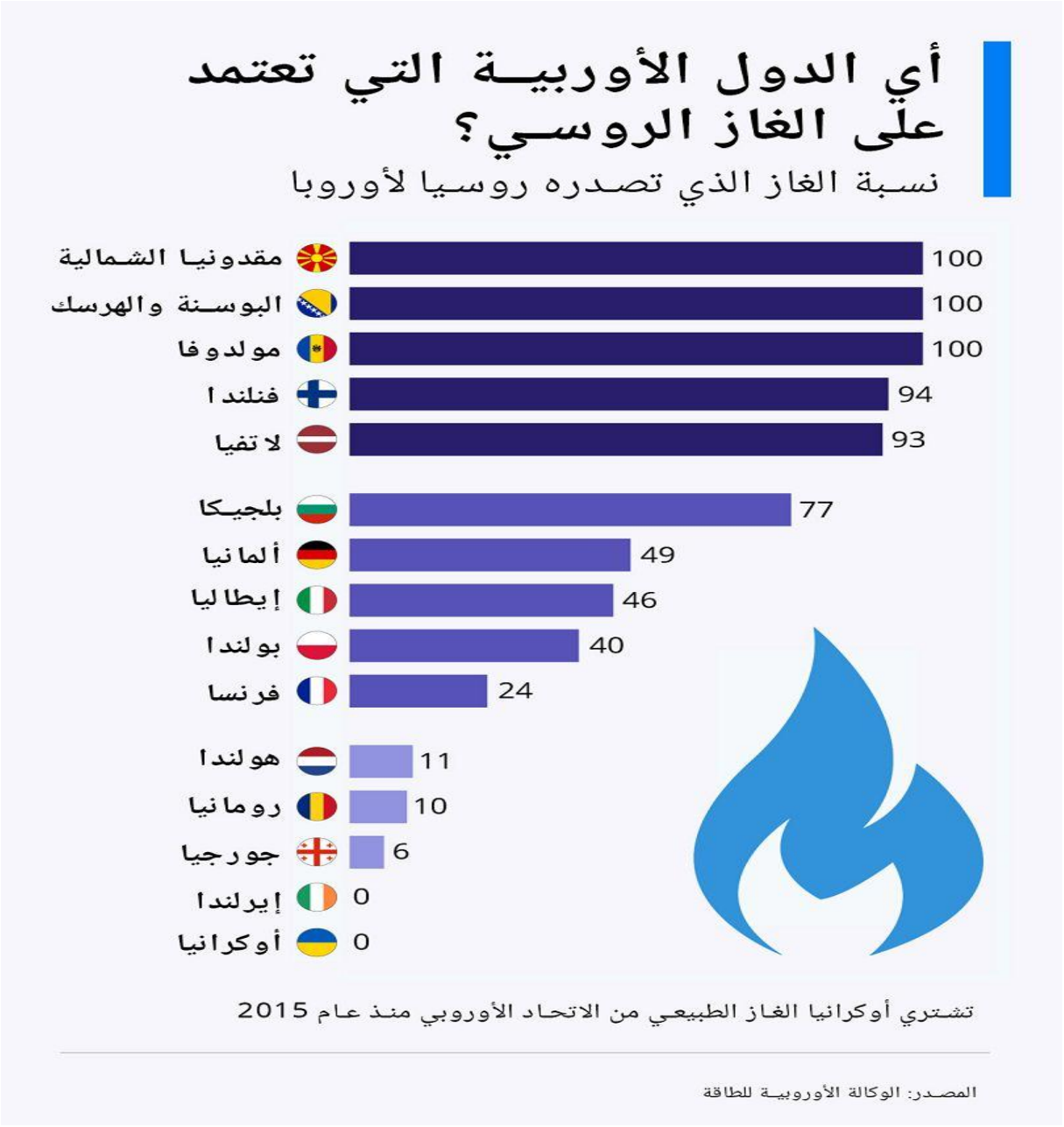

المصدر: https://static.euronews.com/articles/stories

مما سبق نلاحظ أن درجة الاعتماد المتبادل بين الدول الأوروبية و روسيا مرتفعة جدا أدت الى وضع استراتيجيات واضحة لأمن الطاقة. فكل دولة تحاكي متطلباتها من الطاقة في ظل التهديدات المتزايدة التي تتعرض لها البلدان المنتجة. وبطبيعة الحال فان استراتيجيات الطاقة في الدول المستهلكة والمتقدمة تكون اكثر تخطيطا للمستقبل مقارنة بالدول المنتجة التي تفتقر الى التخطيط الاستراتيجي لادارة مواردها.

المبحث الثاني: تداعيات تفعيل سلاح الطاقة الروسي في مواجهة العقوبات الأوروبية.

شهد عام 2022 تواترا بين روسيا والاتحاد الأوروبي على خلفية قطع روسيا امدادات الغاز الى دول الاتحاد الأوروبي باستثناء نسبة بسيطة تمثل 8 بالمئة من احتياجات أوروبا للغاز، بعد أن كانت تصدر 45 بالمئة، و من هنا سنحاول أن نبين سبب إشكالية تذبذب الامداد كرد فعل على العقوبات المفروضة أوروبيا، و الارتفاع القياسي لأسعار الطاقة و أيضا زيادة معدلات التضخم الذي ينتج عنه انكماش الاقتصاد. مع طرح البدائل المتاحة.

المطلب الأول: إشكالية تذبذب الامداد الروسي نحو أوروبا.

لا شك أن أوروبا تواجه تحديات تمس صميم أمن الطاقة لها و المتمثلة أساسا في تلك التبعية الروسية فضلا عن تلك التحديات و الصعوبات التي تواجهها امدادات الطاقة الروسية نحو أسواق الطاقة الكبرى، حينما تجتاز مناطق و دول عبور الطاقة مثل أوكرانيا.

تعتمد سياسة الطاقة الروسية على عدة استراتيجيات هامة، مثل استراتيجية الطاقة الروسية لعام 2030 و لعام 2035، وغيرها من الوثائق التي كانت بمثابة خارطة الطريق لقطاع الطاقة الروسي، وقد قسمت تحديات أمن الطاقة الروسي الى مجموعتين: [1]

- تحديات داخلية مثل التحديات الاقتصادية و الاجتماعية و السياسية والتكنولوجية والطبيعية.
- عوامل سياسية و اقتصادية دولية، اذ تواجه روسيا مجموعة من التحديات التي تفوض راهن و مستقبل من الطاقة لديها.

[1]– سوزي رشاد، مرجع سابق، ص 23.

و تتمثل في النقاط التالية: [1]

1 –تراجع انتاج الطاقة الروسي نظير العقوبات الاقتصادية بالرغم من امتلاك روسيا قدرات طاقة عالية، الا ان الحفاظ على هذه القدرات هو أهم تحديات أمن الطاقة الروسي.

2 –تذبذب و انخفاض أسعار الطاقة في السوق الدولية، كما حدث في 2016 انعكس على عائدات روسيا من تصدير هذا المورد و انخفضت الى النصف.

3 –العبور الامن لامدادات الطاقة الروسية نحو الأسواق العالمية وهذا ما يؤرق روسيا حيث تتجه معظم صادراتها من النفط عبر شبكة واسعة من الأنابيب تعتمد على أوكرانيا كدولة عبور نحو الدول الأوروبية بما يفوق 50 بالمئة من هذه التوريدات، وتكمن خطورة تبعية الطاقة الروسية لدول العبور مثل أوكرانيا في عرقلة هذه الامدادات و صعوبة التخلص من هذه التبعية في الوقت الراهن.

4 –تحدي خطوط أنابيب الطاقة المنافسة لروسيا و أهم هذه الأنابيب باكوجيهان من أذربيجان الى تركيا عبر جورجيا، و أنبوب نابوكو من مناطق اسيا الوسطى و المشروع العربي لنقل الغاز عبر أوروبا و عبر روسيا و تركيا، وأخيرا أنبوب الطاقة الجديد من شمال افريقيا "ليبيا، الجزائر، نيجيريا" نحو أوروبا.

خريطة رقم(05): خريطة توزيع خطوط الغاز الروسية عبر القارة الأوروبية والدول التي تصلها و تمر

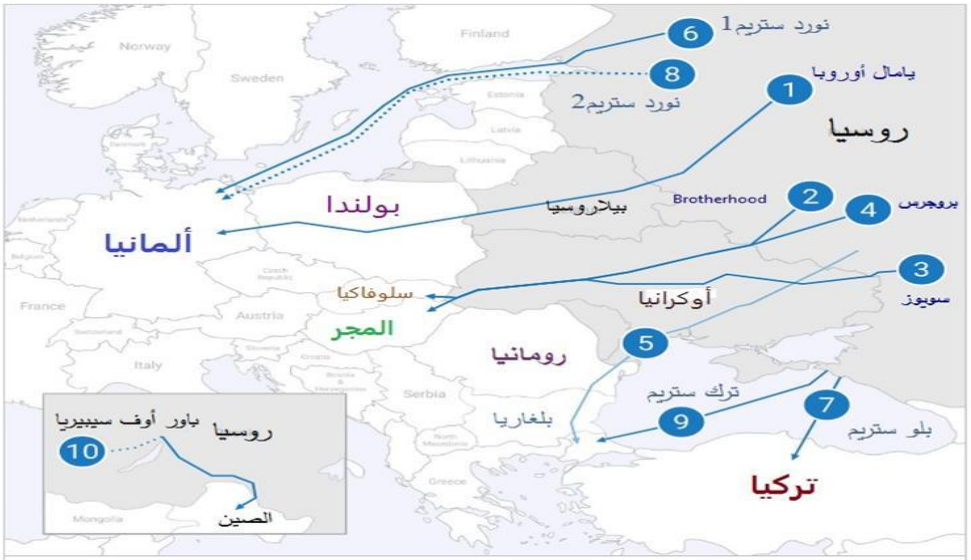

المصدر: https://media.gemini.media/img//large

[1] – محفوظ رسول، مرجع سابق، ص21.

ازدادت فيما سبق هيمنة روسيا على امدادات الغاز الى أوروبا، فمنذ بنائها خط أنابيب الى الغرب ازدادت قبضة روسيا على هذه السوق في السنوات الأخيرة، حين فتحت طرق الى الصين و بدأت في تصدير الغاز الطبيعي المسال، حتى باتت موسكو تمتلك 25 بالمئة من صادرات الغاز العالمية، و كما باتت روسيا تسيطر على 13.3 بالمئة من انتاج النفط العالمي مقارنة بـ 12.3 بالمئة مع السعودية لذلك سعى الطرفين لاقامة شراكة استراتيجية لضمان أمن الامدادات.[1]

شبكات نقل الطاقة الروسية نحو أوروبا

وتتمثل شبكات نقل الطاقة الروسية نحو أوروبا في:[2]

- **خط الإمداد الطاقوي شمال أوروبا :**

وبدأ هذا المشروع سنة 2005 وقدرت تكلفته بأربعة مليا رات أورو و هو مشروع ألماني روسي، يسمح بنقل الغاز الروسي نحو دول البلطيق و أوروبا الغربية، مع تحاشي مناطق نقل الطاقة التقليدية أوكرانيا و أورو با الشرقية. يمتد هذا الخط على مسافة 1189 كلم من خليج فنلندا عبر مياه البلطيق وصولا إلى ألمانيا.

- **مشروع خط نقل الطاقة الجنوبي :**

وهو مشروع إستراتيجي وجد لمنافسة مشروع نابوكو، الذي يريد بنائه الغرب ليربط مصادر الطاقة في حوض قزوين وآسيا الوسطى بالإتحاد الأوروبي، مع تحاشي الأ راضي الروسية و المرور جنوبا عبر تركيا. أما المشروع الروسي فهو يركز على مشروع نقل الغاز من تركمانستان و كازاخستان، الذي سيدعم خط إمداد الغاز الجنوبي لإضعاف المشروع الغربي الممثل في خط نابوكو.

[1] – سهير الشربيني، **أزمة الطاقة في أوروبا:الأبعاد المحلية و التداعيات العالمية**، تم التصفح على الموقع:
http://trendsresearch.org/ar/insight (04/O4/2023)

[2] –أرزقي كريمة،**الأمن الطاقوي للاتحاد الأوروبي بين الخيار الروسي و المتوسطي 2016/2001** ، مذكرة ماستر غير منشورة،(جامعة تيزي وزو .كلية الحقوق و العلوم السياسية،2016/2015)،ص115.

- **خط نقل الغاز (السيل الأزرق) :**

و هو يمر عبر روسيا، تركيا مرو را بالبحر الأسود متجنبا مروره عبر دول أوروبا الشرقية و أوكرانيا. و هو مشروع روسي إيطالي أبرم سنة 1998 ، و قدرت تكلفة إنجازه مليار دولار بمسافة قدرها 1213 كلم، و يمثل هذا المشروع الإ رادة الروسية في تنويع الزبائن و طرق نقل الغاز. رغم أنّ هذا المشروع لا يعمل إلا بنسبة الربع من إمكانيته ، إلا أنّ ذلك يحمل "إشارة دلالية للإ رادة الإستراتيجية الروسية الرامية للهيمنة الطاقوية، و جعل نفسها كفاعل لا يمكن أن نستغني عنه أوروبا طاقويا، بحيث يتيح هذه الخط لروسيا قدرة تصدير نفطها إلى إسرائيل ، جنوب أوروبا و حتى إلى جنوب إيطاليا المزود حاليا بالغاز الج زائري والليبي. علاوة عن ذلك يسمح بإمكانية تصدير الغاز الأتي من تركمانستان بإستعمال نفس الأنابيب إلى الإتحاد الأوروبي.[1]

- **مشروع خط نابوكو :**

و جاء هذا المشروع لنقل الطاقة من حوض قزوين و آسيا الوسطى إلى الإتحاد الأوروبي ، و هذا مرو را بتركيا أين ينطلق هذا الخط لينقل غاز بحر قزوين عبر ممرين: الممر الأول عبر تركيا ، بلغاريا، رومانيا والمجر، وصولا إلى النمسا بمسافة 3500 كلم ثم يتفرع نحو ألمانيا و إيطاليا، وتقدر تكلفة هذا المشروع ب 4.4 مليار دولار.

الممر الثاني يأتي من تركيا و يمر عبر شمال اليونان ليصل إلى النمسا. و يحظى هذا المشروع بأهمية إستراتيجية بالنسبة للأمن الطاقوي الأوروبي ،خاصة بعد تدخل الولايات المتحدة الأمريكية ، و الهدف من هذا المشروع هو التخلص من هيمنة روسيا على إمداد.[2]

و مما سبق نبين تحديات العلاقة المشتركة بين روسيا و الاتحاد الأوروبي في ما يلي:[3]

- أثارت الهيمنة الروسية على سوق الطاقة الأوروبي مخاوف الولايات المتحدة الامريكية نظرا للدور الذي تلعبه شركة غاز بروم في البنية التحتية للطاقة في الاتحاد الأوروبي من استخدام النفط و الغاز، و

[1] – المرجع نفسه ، ص116.

[2] – المرجع نفسه ، ص117

[3] – نوار عبه جي،**تحديات العلاقات النفطية الروسية الأوروبية**، مجلة المعهد المصري للدراسات ، (المجلد07، العدد27،جويلية 2022)،ص30.

التنافس الروسي الأمريكي في السيطرة على الأنابيب التي ستقوم بنقل البترول الى الأسواق الغربية، و محاولة الولايات المتحدة الامريكية خلق مشاريع خطوط أنابيب منافسة للخطوط الروسية "خط نابوكو و خط باكوجيهان"، وتعتبر من أخطر التحديات التي تواجه أمن الطاقة في العلاقات الأوروبية الروسية . أذربيجان تمثل أحد المحاور الاستراتيجية للولايات المتحدة الأمريكية حسب بريجنسكي.

- الأزمات السياسية في أوكرانيا و جورجيا، فأوكرانيا دولة عازلة بين روسيا و أوروبا و تعتبر المعبر الرئيسي لتمرير امدادات الطاقة و المقدرة بنحو 80 بالمئة من امدادات الطاقة الروسية الى أوروبا.

تبرز مخاطر هذا العبور من خلال مخاطر سلامة شبكة أنابيب الطاقة باعتبارها شبكة قديمة، ومخاطر عسكرية في حالة نشوب أعمال عنف خاصة في أوكرانيا ففي عامي 2006 و 2009 تسببت النزاعات بين روسيا و أوكرانيا فيما يتعلق بسعر و نقل الغاز في حدوث اضطرابات مؤقتة في امدادات الغاز الروسي الى أوروبا، مما أدى الى زيادة الأمننة في الخطابات السياسية حول الطاقة، وأدت الحرب الروسية الجورجية عام 2008 الى تأجيج التوترات بين الطرفين، وحولت الحرب الأوكرانية 2014 هذه التوترات الى مواجهة مفتوحة أثرت أيضا على موقف الاتحاد الأوروبي و روسيا تجاه تجارة الطاقة بينهما. كما يخشى أن يقع أمن الطاقة الروسي الأوروبي ضحية للأزمات السياسية اللاحقة، كالحرب الأخيرة "الروسية الاكرانية".[1]

خريطة رقم(06): خطوط انابيب الغاز الروسية المتجهة إلى أوروبا.

المصدر: https://www.swissinfo.ch/resource/blob/47456262

-العقوبات الموجهة لروسيا:

[1]- سوزي رشاد، مرجع سابق، ص27.

على خلفية غزو أوكرانيا تصاعد الخلاف حول قطاع الطاقة بين روسيا و الاتحاد الأوروبي بعد حزمة عقوبات جديدة تختلط فيها حسابات الربح و الخسارة.

أوصلت حرب اوكرانية ، منظومة العقوبات الغربية الأمريكية و الأوروبية ضد روسيا الى مستويات غير مسبوقة بالنسبة الى دولة كبرى، فقد استهدفت الافراد و المؤسسات وشملت مجالات متعددة من التجارة والبنوك و النقل و الطيران و الفضاء، الى الطاقة و التكنولوجيا ووسائل الاعلام.

شنت الولايات المتحدة و أوروبا و حلفائهما عقوبات متصاعدة لالحاق الضرر بالكرملين ، ومع ذلك لم تمنع هذه التحركات الرئيس الروسي فلاديمير بوتين من شن حرب في أوكرانيا وبدا أن الاقتصاد الروسي يسمو بنسبة 0,3 في المئة خلال العام الحالي 2023 وفقا لتوقعات من صندوق النقد الدولي.

هناك من يرى أن العقوبات لم تحدث تأثيرها المطلوب و أن موسكو تمكنت من استخدام أدوات بديلة حققت من تأثير العقوبات ، بينما اعتبر اخرون أن العقوبات أحدثت ضرر بالغا في الاقتصاد الروسي و حققت هدفها المنشود، و مع تكيف روسيا مع العقوبات و دخول الحرب الى عامها الثاني و تحولها الى معارك استنزاف، فقد تصبح العقوبات حملة طويلة الأمد لجعل الأمور صعبة على روسيا، لكن ذلك قد يتطلب من الولايات المتحدة و الغرب فرض مزيد من العقوبات حتى تنجح العقوبات.

ارتفع سعر الغاز في أوروبا بنسبة 30 بالمئة في البورصة الامريكية ليبلغ نحو 2900 دولار غداة اعلان روسيا وقف امدادات الغاز عبر خط الانابيب "نورد ستريم 1" يأتي ذلك في وقت لا يزال فيه الخلاف معقد ما بين روسيا و دول الاتحاد الأوروبي بشأن المسؤولية عن تعثر تدفق الغاز.

فقد اتهم المتحدث باسم الكرملين ديميتري بيسكوف الساسة الأوروبيين بارتكاب أخطاء كثيرة يجب أن يدفع ثمنها، وألقت شركة الغاز الروسية العملاقة "غاز بروم" باللوم في اغلاق "نورد ستريم 1" على العقوبات الغربية و المسائل الفنية التي حرمت خط الانابيب من معدات تضمن عمله بشكل سليم.

من جهته قال المتحدث باسم المفوضية الأوروبية أنه بإمكان روسيا ضخ الغاز الى أوروبا غبر الانابيب الأخرى لتعويض توقف خط انابيب "نورد ستريم 1" لكنها اختارت عكس ذلك وأضاف أن هذا السلوك دليل على أن موسكو تستخدم امداداتها من الغاز الى أوروبا بوصفها سلاحا.

وفي هذا الاطار نقلت وكالة رويترز عن مسؤول في البيت الأبيض قوله أن روسيا التي تستخدم الطاقة سلاحا، تختار إيقاف تشغيل "نورد ستريم 1" مضيفا أن العقوبات الامريكية المفروضة على روسيا لا تقف في طريق تشغيل هذا الخط.

خريطة رقم(07): يمثل الشكلال البدائل بشأن خط أنابيب الغاز الروسي إلى أوروبا.

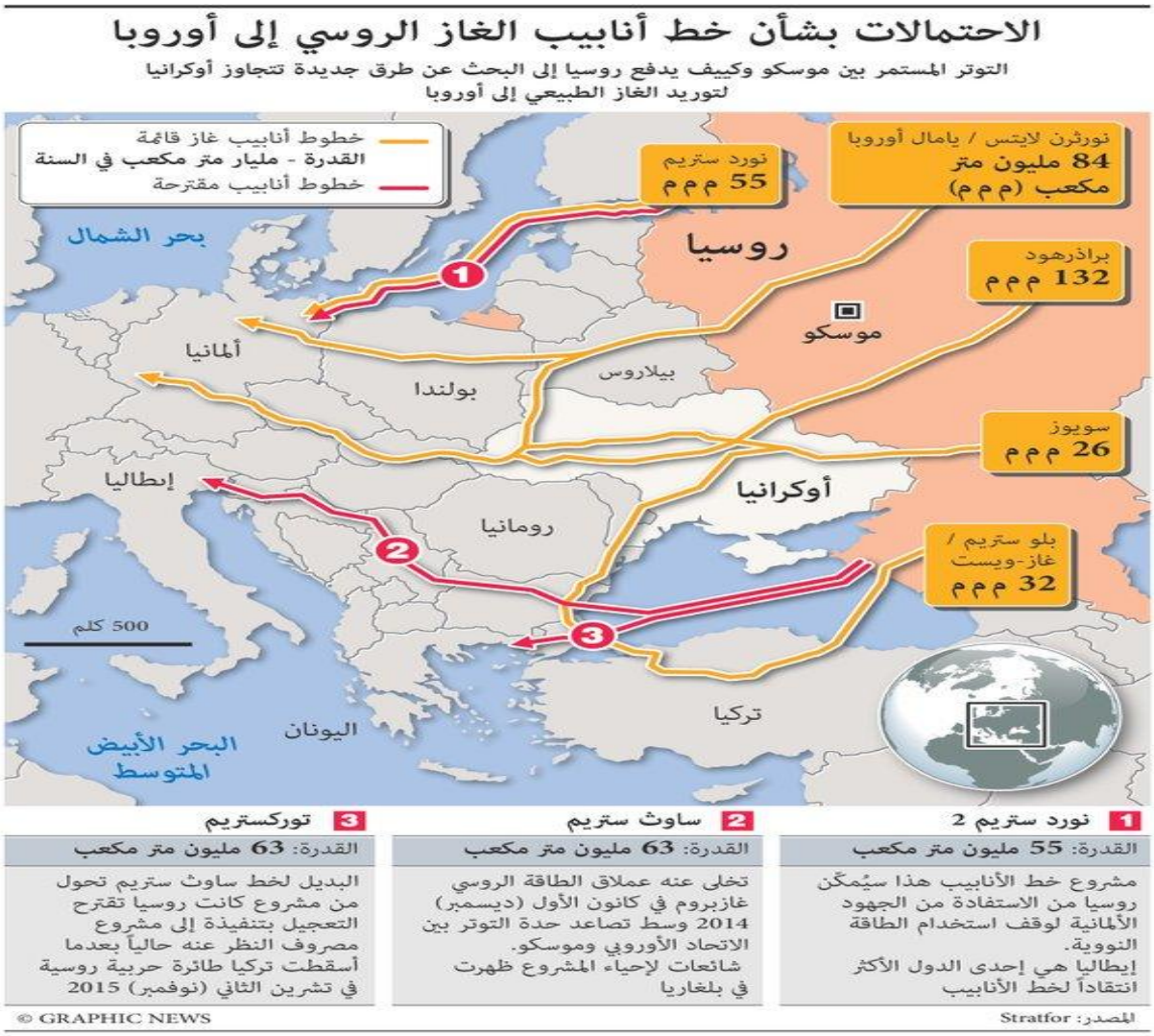

المصدر: https://pbs.twimg.com/media/CZAq4G8WsAAAON6?format

خريطة رقم(08): أبرز خطوط أنابيب الغاز الأوروبية

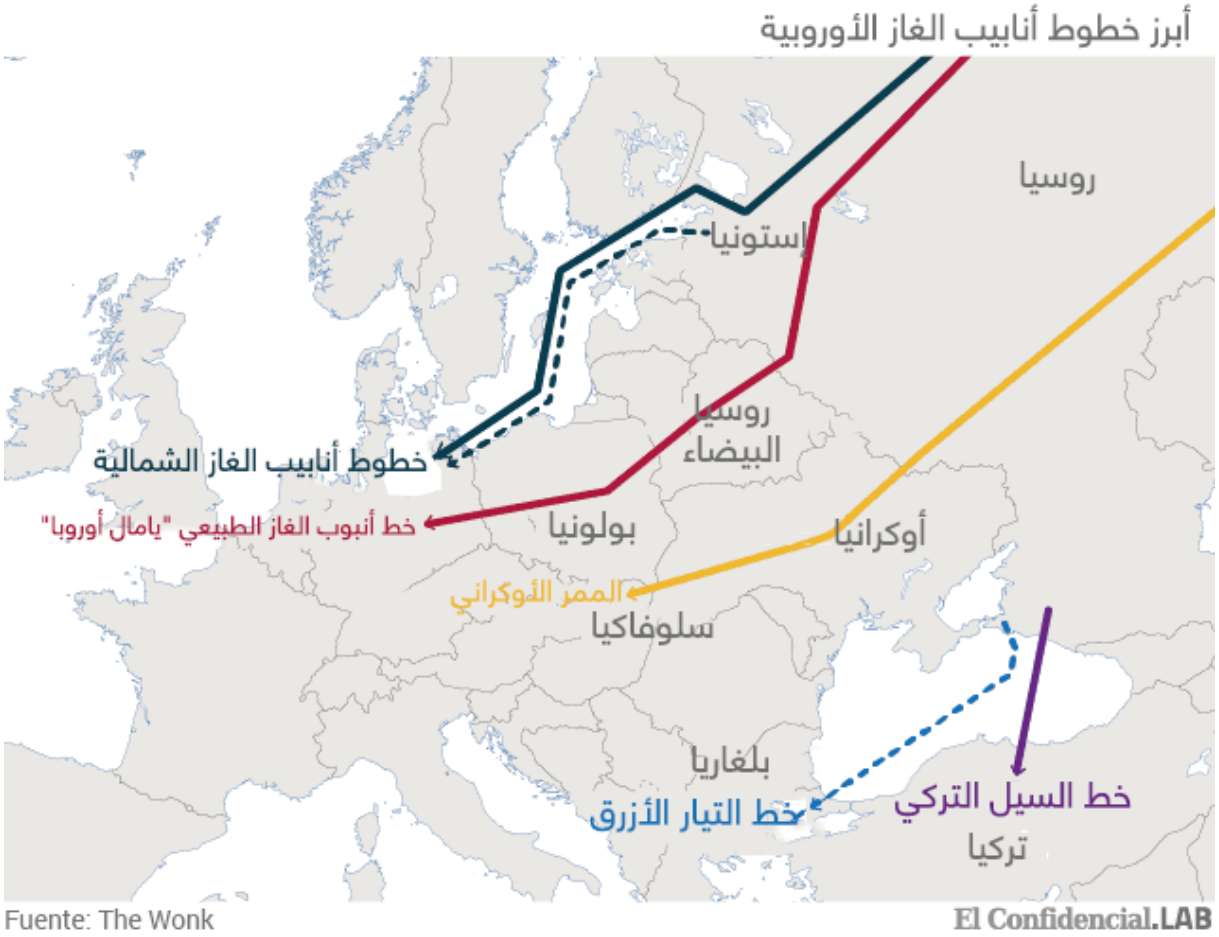

المصدر: https://www.noonpost.com/sites/default/files/

المطلب الثاني: الارتفاع القياسي لأسعار الطاقة بسبب النقص المعروض.

مع دخول الحرب الروسية الأوكرانية عامها الثاني، كان قطاع الطاقة العالمي الأكثر تأثرا و تقلبا حيث شهد عددا من المتغيرات في صناعة الطاقة و أثرت على أسواق الطاقة العالمية مما جعل بعض الدول تلجأ الى مخزونها الاستراتيجي لتقليل الضغوط على الأسواق.

أولا: ارتفاع الأسعار

ربما من أبرز التغيرات التي شهدها سوق الطاقة بسبب الحرب الروسية على أوكرانيا، كان ارتفاع أسعار الطاقة، حيث شكلت تكاليف الوقود 90 بالمئة من ارتفاع تكاليف توليد الكهرباء في جميع أنحاء العالم. و تحاول العديد من الدول تقييد أو وقف مشتريات الطاقة الروسية و حرمان موسكو من عائدات

الطاقة التي تشتد الحاجة إليها، ويؤدي ذلك الى ارتفاع أسعار النفط وزيادة أسعار البنزين في الولايات المتحدة فوق 5 دولارات، وكان ارتفاع أسعار الطاقة في أوروبا التي تعتمد بشكل أكبر على الطاقة الروسية أكثر حدة، ولا يزال من الممكن حدوث صدمة طاقة كاملة، مع ارتفاع الأسعار.[1]

وقد أدت تطورات هذه الحرب الى ارتفاع أسعار الغاز الطبيعي لمستويات قياسية لم تشهدها من قبل.

ففي الوقت الذي كانت فيه أسعار الغاز الآجلة بولقع 30 يورو للميغاوات/ساعة في 2011، ارتفع الرقم الى 346 يورو للميغاوات/ساعة في 2022.

و ارتفعت واردات أوروبا من قطر للمنتج نفسه بنسبة 23 بالمئة في 2022، وارتفعت واردات اوروبا من الغاز الطبيعي المسال بنسبة 12 بالمئة خلال 2022.

ومن هنا نقول أن زيادة أوروبا وارداتها من الغاز المسال أدى الى ارتفاع أسعار هذا المنتج الى مستويات قياسية. ومع ارتفاع جارف في الطلب على الغاز، قابله ارتفاع شديد في الأسعار و ما صعب الأمر كذلك هو ارتفاع الطلب الأسيوي على الغاو الطبيعي بشكل كبير حتى أصبح الامداد العالمي من الغاز الطبيعي مقيد للغاية، وعليه لم تتمكن أوروبا من تجديد احتياطاتها من الغاز الطبيعي كما هو معتاد.[2]

ثانيا: نقص المعروض:

قامت روسيا بخفض تدفقات الغاز الى الاتحاد الأوروبي بنحو 80 في المئة تاركة الدول الأوروبية أمام خيارات صعبة لايجاد بدائل للطاقة.

ورغم إحجام العديد من الدول عن استيراد النفط الروسي، الا أن روسيا إعادت توجيه صادراتها الى دول مثل الصين و الهند وتركيا.

و يتوقع بأن يسجل الطلب العالمي على النفط مستويات قياسية في نهاية عام 2023 مع تخلي الصين التي تعد أكبر مستهلك عن قيود كوفيد وتعافي السفر جوا من تداعيات الوباء ،ويتوقع أن يصل الطلب الى 102 مليون برميل يوميا نهاية عام 2023، في زيادة بمليوني برميل عن عام 2022.[3]

---

[1]– "**عام على الغزو الروسي لأكرانيا..كيف تأثر قطاع الطاقة عالميا؟**"، تم التصفح على الموقع:
https://www.alhurra.com/ukrainewar (19/02/2023)

[2]– سهير الشربيني، مرجع سابق، ص11.

[3]– مرجع نفسه، ص6.

https://www.alhurra.com/ukrainewar (19/02/2023)

ويعد قطاع الطاقة احد أكثر القطاعات تضررا جراء تداعيات الحرب(الروسية الأوكرانية) والتي تسببت في أزمة طاقة خانقة متمثلة في ارتفاع أسعار الغاز والنفط الى أعلى مستوياتها، اذ ارتفع سعر الغاز عالميا في جانفي 2022 من 2,55 دولار أمريكي الى 3,27 دولار أمريكي في جويلية 2022، كما ارتفعت تكلفة برميل النفط في منظمة اوبيك الى 114,3 دولار أنريكي و قد أدى ذلك الى ارتفاع معدلات التضخم والانكماش الاقتصادي على مستوى العالم، وكان الاتحاد الأوروبي الأكثر تضررا، اذ تاتي 41 بالمئة من احتياجاته من الغاز الطبيعي و 46 بالمئة من احتياجاته من الفحم و 27 بالمئة من احتياجاته من النفط، عن طريق روسيا.[1]

الشكل رقم(09): الارتفاع في قيمة الغاز الروسي في الاتحاد الأوربي

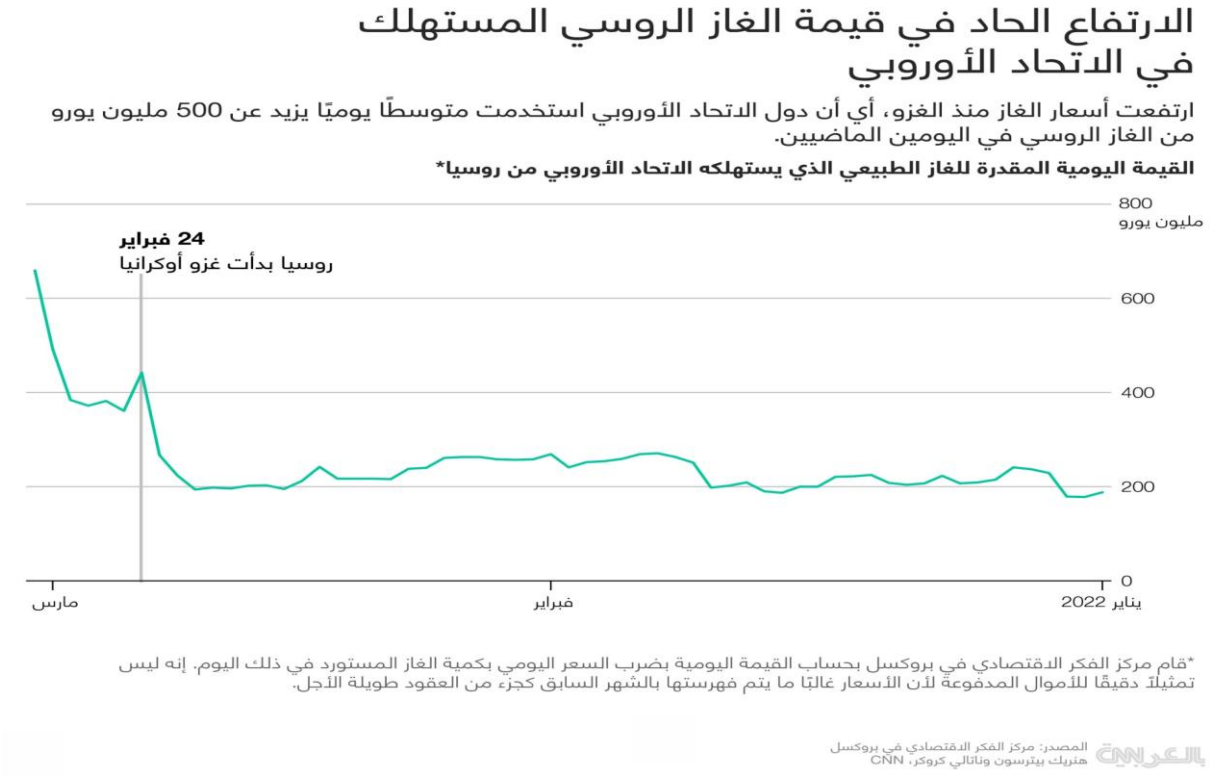

المصدر :https://cnn-arabic-images.cnn.io/cloudinary/image/upload/w

[1]– أحمد محمد فهمي،مرام أكرم كمال، ميار هاني أحمد، **عام على الحرب (الروسية-الأكرانية) كيف ألقت بظلالها على مختلف مناطق العالم؟**،مركز شاف للدراسات المستقبلية وتحليل الأزمات والصراعات(الشرق الأوسط وإفريقيا)، تم التصفح على الموقع:

https://shafcenter.org /02/03/2023 /20:34

الشكل رقم(10): ارتفاع أسعار النفط الروسي خلال عام 2022

المصدر: https://attaqa.net/wp-content/uploads/2022/12/

المطلب الثالث: زيادة معدلات التضخم و الانكماش الاقتصادي في أوروبا.

تؤدي الازمات الاقتصادية عادة الى حدوث تغير في السلوك الاقتصادي للأفراد، وخلال الزمة المالية العالمية عام 2008، و ابان "جتئحة كوفيد 19" انخفض الانفاق الاستهلاكي الخاص في أنحاء مختلفة من العالم استجابة لهذه الازمات، وحاليا تسببت التداعيات السلبية للحرب "الروسية الأوكرانية" في ارتفاع معدلات التضخم العالمية، مما نتج عنها تزايد في حالة عدم اليقين و تراجع ثقة المستهلكين بشأن اقتصاداتهم.

شهد العالم نمو اقتصاديا بالسالب عام 2020 أي وقت التزامن مع أزمة كورونا وما سببته من حالة كساد عالمي بسبب اغلاق الكثير من الدول لمدنها ووقف النشاط الاقتصادي و خفض العمالة حيث، حيث بلغت هذه النسبة (3,12 بالمئة) و هذا المعدل ينخفض عن عام 2019 بنسبة 71 بالمئة و هذه نسبة كبيرة من الانخفاض، وفي عام 2021 بلغ معدل النمو العالمي 5,87 بالمئة وهنا حدثت زيادة

فالنمو الاقتصادي العالمي بنسبة تبلغ 8,99 بالمئة و كان قد بدأ الاقتصاد العالمي يسير في تعافيه من الأزمة العالمية التي أصابته، الا أنه قد عاد للانخفاض مرة أخرى عام 2022 بسبب الحرب (الروسية الأوكرانية) ليسجل 3,20 بالمئة بالإضافة للتأثير السلبي على الاقتصاد العالمي.[1]

كلما كان له تأثير على سرعة التضخم حيث ارتفع التضخم العالمي من 4,7 بالمئة في 2021 الى 8,8 بالمئة في 2022، كلما تسبب ارتفاع أسعار المواد الغذائية والطاقة في تسريع وتيرة التضخم العالمي، ولم يسلم منه أكبر الاقتصاديات العالمية مثل الولايات المتحدة الامريكية، الصين، الاتحاد الأوروبي.

و من المتوقع في هذا العام 2023 أن النشاط الاقتصادي سيبقى منخفضا للغاية، كما يتوقع أن يكون معدل النمو الاقتصادي ضئيلا ولا يتجاوز 0,3 بالمئة.[2]

تسبب ارتفاع أسعار الغذاء و الطاقة الناتج عن الأزمة الأوكرانية في وصول معدلات التضخم العالمية الى مستويات قياسية غير مسبوقة وتشير تقديرات صندوق النقد الدولي الى أن التضخم في طريقه للارتفاع بنهاية عام 2022 ليبلغ 7,2 بالمئة في الاقتصادات المتقدمة و 9,9 بالمئة في الاقتصادات الناشئة و النامية، ويواكب ذلك استمرار تباطؤ و انكماش العديد من الاقتصادات العالمية ، مما يرجح انها باتت على وشك دخول الركود التضخمي مع بداية عام 2023.[3]

وقد تسببت معدلات التضخم المرتفعة و الأوضاع الاقتصادية المتقلبة في اثارت مخاوف و قلق المستهلكين إضافة الى عوامل أخرى على غرار الحرب الأوكرانية والظواهر المناخية المتطرفة ، و البطالة وعدم اليقين السياسي.

وصل معدل النمو الاقتصادي في أوكرانيا عام 2011 الى 3,4 بالمئة وفي الربع الأول من عام 2022 انخفض الناتج المحلي الإجمالي في أوكرانيا بنسبة 15,1 بالمئة وهذا في الفترة الممتدة من شهر أفريل الى شهر جوان حتى الوصول الى الربع الثاني من العام، فقد حدث انكماش في الاقتصاد بمعدل 37,2 بالمئة. كما يعاني إقتصاد أوكرانيا من تبعات العمليات العسكرية الروسية، فقد انكمش اقتصاد

---

[1]– **الغزو الروسي لأكرانيا و أزمة ارتفاع تكلفة المعيشة يضعفان افاق النمو في اقتصاديات الأسواق الصاعدة في أوروبا اسيا الوسطى**، البنك الدولي،تم التصفح على الموقع: https://www.albakaldawli.org/ar/news/press-release /06/04/2023 /20:34

[2]– مرجع نفسه، ص5.

[3]– **كيف غيرت حرب أوكرانيا السلوك الاقتصادي للأفراد ؟**، تم التصفح على الموقع: **https://futureuae.com/ar/Mainpage/ltrem/7809/** 04/05/2023 14:40.

البلاد بشكل حاد بنسبة 37,2 بالمئة، في الربع الثاني من عام 2022، مقارنة بنفس الفترة من عام 2021، مع انهيار البنية التحتية و الصادرات و الاستهلاك في البلاد.[1]

وتشير التوقعات الى أن الاقتصاد الاوكراني سيسجل انكماش بنسبة 35 بالمئة هذه العام، و ذلك لتضرر النشاط الاقتصادي جراء الدمار الذي لحق بالقدرات الإنتاجية و تضرر الأراضي الزراعية وانخفاض المعروض من الايدي العاملة، خيث تشير التقديرات الى نزوح أكثر من 14 مليون شخص، ووفقا لتقديرات حديثة للبنك الدولي، فإن اجمالي احتياجات التعافي و إعادة الاعمار في القطاعات الاجتماعية و الإنتاجية و البنية التحتية تبلغ اجمالها 349 مليار دولار على أقل تقدير، وهذا يمثل أكثر من 1,5 ضعف حجم اقتصاد أوكرانيا قبل الحرب في عام 2021.

المطلب الرابع: إشكالية تفعيل البدائل الأوروبية المتاحة

لا شك أن ازمة الغاز الأوروبية الروسية هزت الثقة في روسيا كشريك في تزويد أوروبا بالطاقة، هذا الامر جعل الحكومات الأوروبية تفكر بإعادة النظر في سياستها القائمة على الاعتماد بالدرجة الأولى على مصادر الطاقة الروسية و السعي للحصول عليها من مصادر بديلة غير روسية ومن جهة أخرى لا تقل روسيا ضررا بخسارة السوق الأوروبية و محاولتها لتسويق انتاج امدادات الطاقة بأسواق أخرى بالسرعة القصوى.

أولا: البدائل المتاحة للدول الأوروبية عن امدادات الطاقة الروسية.

يسعى الاتحاد الأوروبي الى خفض اعتماده على استيراد الطاقة من الخارج عبر تعزيز اعتماده على الموارد الذاتية وضرورة تنويع مصادر الطاقة بالنسبة لاوروبا بهدف اضعاف أي إمكانية لابتزازها من قبل روسيا، وهذه الاستراتيجية كانت مطروحة من قبل بدأ الحرب الروسية الأوكرانية، وفيما يتعلق حول الطلب على الطاقة تشير تقديرات الوكالة الدولية للطاقة الى أن منحنى الطلب على مختلف مصادر الطاقة باستثناء الطاقة الذرية سيستمر في الصعود حتى عام 2030، وسيرتفع معدل استهلاك البترول من 84 مليون برميل حاليا ليصل الي 116 مليون برميل يوميا عام 2030.[2]

[1]– مرجع سابق، ص5.

[2]– نجاة عبد القوى عون، **أوروبا بعد الغاز الروسي إلى أين**، تم التصفح على الموقع: https://rewaqbaghdad.org /05/04/2022

وأكد وزير الاقتصاد الفرنسي برونو لوبير أن أوروبا لديها العديد من الخلول لتصبح مستقلة عن الغاز الروسي، يمكن الاعتماد عليها حتى لا تكون غالبية احتياجاتها في قبضة يد روسيا، مصرحا على تسريع العمل بموجبها لتكون أوروبا قادرة على مواجهة شتاء 2022-2023 و تتمثل هذه الحلول في الاتي:[1]

1 -ضرورة تسريع تخرين الغاز بنحو 90 بالمئة من الحاجات اللازمة لمواجهة الشتاء الحالي و القادم.

2 -قيام الدول الأوروبية بعمليات شراء جماعية للحصول على أسعار منخفضة .

3 -قيام الدول الاروربية بتنويع الامدادات من منتجين اخرين(الجزائر ، اذربيجان)

4 -تسريع نشر مشروعات الطاقة المتجددة مما يقلل من استخدام الغاز بمقدار 6 مليار م3، و تعزيز خصة الطاقة الحيوية و الطاقة النووية في توليد الكهرباء مما سيقلل من استخدام الغاز بمقدار 13 مليار م3 في غضون عام، بالإضافة لانشاء 8 محطات طافة نووية لتوليد الطاقة بحلول عام 2050.

5 -وضع تدابير ضريبية قصيرة الأجل لحماية مستهلكي الكهرباء من ارتفاع الأسعار.

6 -استبدال مضخات حرارية بأجهزة التدفئة العاملة بالغاز الطبيعي و اغلاق الصناعات الكثيفة لاستخدام الغاز.

وفي اطار سعي الاتحاد الأوروبي الى تنوع بامدادات الطاقة و محاولته لفطم نفسه عن الطاقة الروسية اتجهت الأنظار الى قطر على أمل ان تقدم حلولا عاجلة للسوق الأوروبي، بعد إعلانها عن رفع انتاجها من الغاز الطبيعي المسال من 77 مليون طن سنويا الى 126 مليون طن بحلول عام 2026 ورغم ذلك لن تكون قطر قادرة بمفردها على اغناء أوروبا عن الغاز الروسي و دلك لغدة اعتبارات مهمة أنه لا يمكن دولة بمفردها تعويض امدادات الغاز الروسي الى اوروبا ، و هذا ما صرح به وزير الطاقة القطري بالإضافة الى قطر مرتبطة بعقود طويلة الأجل تمتد لثلاثة عقود مع دول شرق اسيا لا يمكن كسرها ولا يمكنها نظريا تحويل الا (10-20) بالمئة من صادراتها الى أوروبا، واخرها أن هذا الحل يظل قصير الأمد وغير مستدام بالنظر الى التكلفة المرتفعة نسبيا لنقل الغاز المسال الذي يتطلب منش آت ختصة لإعادة تحويله من الحالة السائلة الى الحالة الغازية قبل استخدامه.[2]

ورغم المساعي الحثيثة لواشنطن لتعويض امداد الطاقة الروسي الى أوروبا حاولت رفع صادراتها الى القارة العجوز مستفيدة من تربعها على عرش قائمة الدول المنتجة للغاز بنحو 914 مليار م3 وهو ما يفوق الحصة الروسية بنحو 300 مليار م3 و محاولة الولايات المتحدة الامريكية إعادة تسعير

[1]- مرجع سابق، ص ص،6-10.

[2]- المرجع نفسه، ص ص،12، 13 .

الغاز لجعله أكثر تنافسية مع الغاز الروسي ولكن كل ذلك لم يكن كافيا لسحب يد الروس نظرا لعدة اعتبارات اقتصادية بحتة ابرزها أن الغاز الروسي يتمتع بأفضلية سعريه نظرا لوصوله الى أوروبا عبر الانابيب القرب الجغرافي وتوفر البنيى التحتية بعكس الغاز الأمريكي الذي ينقل مسالا بتكلفة عالية عبر البحار وقد بلغ اجمالي صادرات الغاز المسال الأمريكي الى أوروبا بـ 7,5 مليون طن.

وبعدما خابت مساعي الاعتماد الكلي على قطر و أمريكا و ا ذربيجان والنرويج لجأت أوروبا الى جس نبض دول أخرى أبرزها الجزائر باعتبارها أكبر مصدري الغاز الطبيعي في العالم، بالإضافة لبعدها الجغرافي من أوروبا لكن الجزائر قبل انطلاق الحرب كانت قد أبلغت عملائها الأوروبيين بأنها ربما تقلل تصدير الغاز بسبب ارتفاع الطلب المحلي ، كما تلزم موقف الحياد من الحرب ف ي أوكرانيا وحتى حالة قبول الجزائر تصدير طاقتها لاوروبا قد تكون غير قادرة على تعويض امدادات الغاز الروسي لأوروبا نظرا الى الفرق الهائل في انتاج الدولتين، فأقصى ما يمكن أن يحمله خط الانابيب المغاربي وهو 32 مليار م3، مقابل 300 مليار م3 توفرها روسيا من الغاز سنويا لأوروبا. [1]

الشكل رقم(11): يمثل حجم صادرات الجزائري عبر خطوط الأنابيب إلى دول الاتحاد الأوروبي

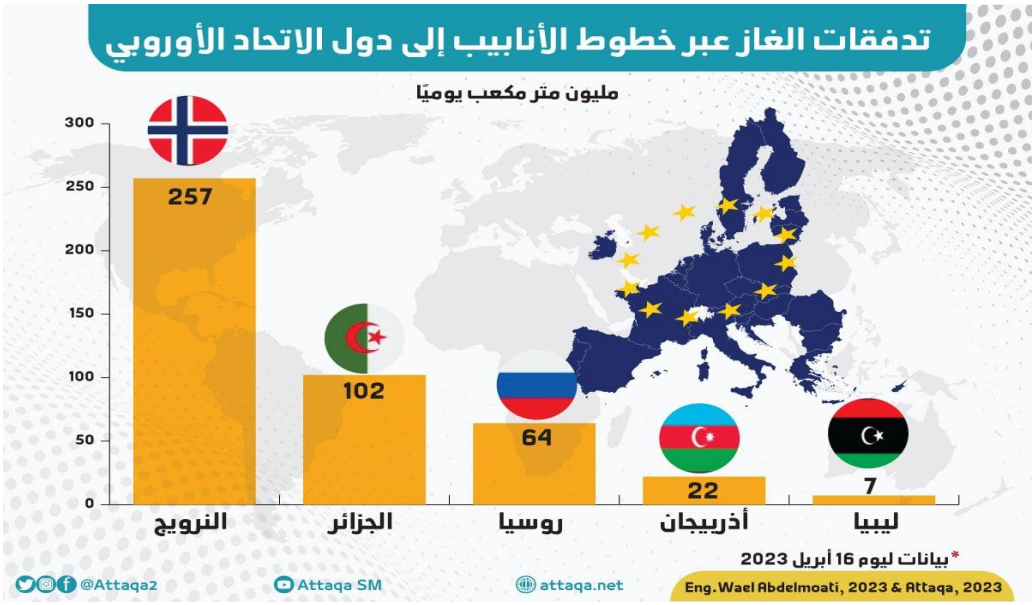

المصدر: https://attaqa.net/wp-content/uploads/2023/04/11

تعتبر معضلة الطاقة احدى أبرز العناوين الموضوعة على طاولة البحث الأوروبية ويشكل النقاش الدائر حول هذه المسألة مادة دسمة و يجري الترويج الى ضرورة التحول السريع و تبني نموذج طاقوي جديد يقوم على الاعتماد على مصادر الطاقة البديلة الرياح الوقود الحيوي الطاقة الشمسية" ففي

[1] مرجع سابق، ص 13.-

السنوات الخمسة الأخيرة من توليد ضعف كمية الكهرباء التي يوفرها الفحم نحو 12 بالمئة من توليد الكهرباء وخلال الفترة بين جانفي و جوان من عام 2021 أنتجت طاقة الرياح و الطاقة الشمسية و المياه و الطاقة الحيوية نحو 40 بالمئة من الكهرباء في دول الاتحاد الأوروبي البالغ عددها 27 دولة، بينما أنتج الوقود الأحفوري 34 بالمئة فقط الأمر الذي يشير الى تسارع حقيقي في انتقال الاتحاد الأوروبي نحو الطاقة النظيفة ، وعليه يرغب الاتحاد الأوروبي في أن تصل حصة الكهرباء من الطاقة المتجددة لديه الى نحو 32 بالمئة بحلول عام 2030. [1]

بالإضافة إلى:

- دور المناخ شتاء دافئ
- تفعيل العمل الأوروبي المشترك من خلال تزويد الدول الأوروبية لبعضها البعض مثلا: النرويج (زيادة الطاقة الاستراتيجية).
- استخدام المفاعلات النووية لتوليد الطاقة الكهربائية (فرنسا ←ألمانيا).
- بناء محطات تمييع الغاز.

[1]– سهير الشربيني، مرجع سابق، ص13.

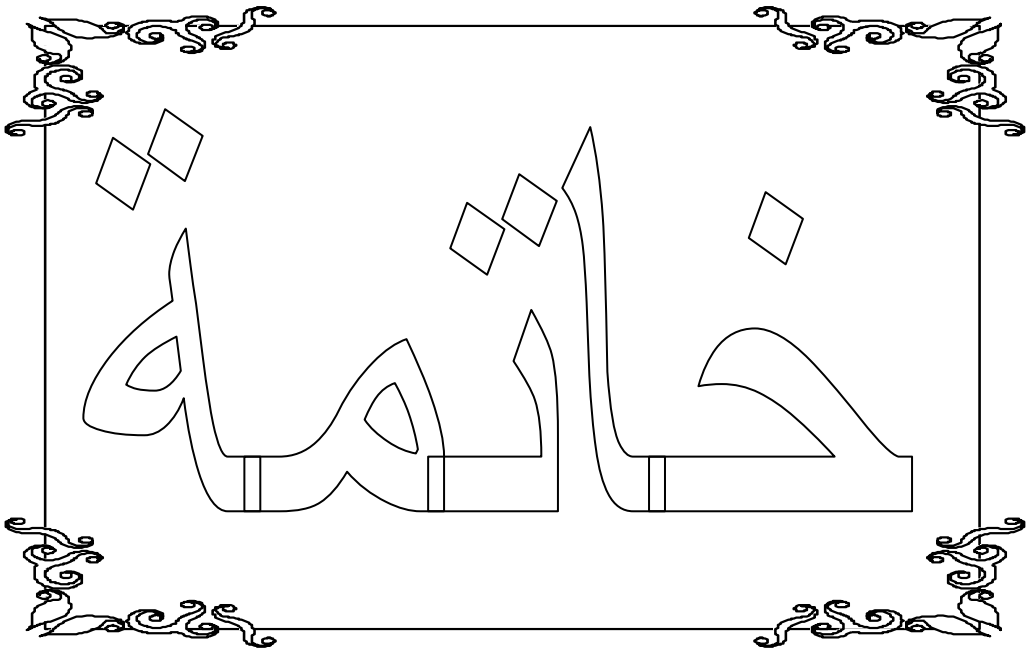
خاتمة

الخاتمة:

تناولنا في دراستنا تأثير الحرب الروسية الأ وكرانية على الأمن الطاقوي الأوروبي، حيث يشكل الأمن الطاقوي للإتحاد الأوروبي إشكالية محورية ، فبالرغم من أن الاتحاد الأوروبي يعتبر كقوة سياسية واقتصادية دولية إلا أنه يعيش تبعية فيما يخص أمنه الطاقوي.

وكإجابة على **الإشكالية** يتضح أن روسيا طرف رئيسي في المعادلة الطاقوية الأوروبية حاليا فهي تؤثر بشكل مباشر على الاستقلالية الطاقوية للإتحاد بفضل إمكانياتها الكبرى في مجال الطاقة والتي تستخدمها كورقة ضغط رابحة في علاقاتها مع الغرب. أمام هذه المعطيات يسعى الإتحاد الأوروبي إلى تبني إستراتيجية طاقوية قائمة على تنويع مصادر التموين وأمننة طرق الإمداد مع البحث عن بدائل طاقوية لكي تتخلص من تبعيتها للدول المنتجة للطاقات التقليدية، وهنا يسعى الاتحاد الأوروبي لتوطيد علاقاته الاقتصادية مع الفضاء المتوسطي والخليجي لتجاوز التبعية لروسيا وإن كان ذلك في المسقبل ناهيك عن التوجه بشكل مستديم للإستفادة من الطاقات البديلة والمتجددة.

لقدتوصلت هذه الدراسة إلى تأكيد **الفرضيات** انه عند تأزم العلاقات بين روسيا واوكرانيا يأدي ذلك الى بروز نتائج سلبية على الامن الطاقوي الاوروبي.وعند بروز الحاجة للأمن الطاقوي لدى أوروبا يتضح عدم قدرته على التخلي عن الشريك الروسي. وايضا عند فرض العقوبات على روسيا ينقص الامداد الطاقوي للاتحاد الاوروبي.

وتخلص دراستنا للنتائج التالية:

- علاقات التعاون القائمة على الاعتمادية المتبادلة الشديدة بين الدول الأوروبية وروسيا في قطاع الطاقة.
- تأثير الحرب الروسية الأوكرانية على العلاقات الأوروبية الروسية في قطاع الطاقة.
- تراجع في إمدادات الطاقة وزيادة في الأسعار مما نتج عنها زيادة في التضخم والانكماش الاقتصادي الأوروبي.
- لن يكون الإتحاد الأوروبي قطبا إقتصاديا عالميا إلا إذا حقق الأمن الذاتي في مجال الطاقة.
- رغم إستخدام روسيا لسلاح الطاقة في مواجهة الدعم الأوروبي إلا أن التأثير كان محدودا مقارنة مع بدايات الحرب ، وذلك بفعل استراتيجية العمل الأوروبي المشترك التي مكنت أوروبا من إبتكار بدائل مستعجلة مكنتها من تجاوز التأثير الحاد.

خاتمة

وفي الختام نستنتج أن روسيا شنت حربا على أوكرانيا من أجل حماية سيادتها وأمنها القومي، وذلك لتخوفها من انضمام أوكرانيا للإتحاد الأوروبي. مما استدعى منها استخدام كافة الوسائل لتحقيق أهدافها بما فيها سلاح الطاقة لمواجهة العقوبات الأوروبية، الأمر الذي أثر على الأمن الطاقوي الأوروبي.

قائمة المصادر والمراجع

أولا: المراجع باللغة العربية

1- الكتب:

1. أمين محمد فتحي ، **موسوعة انواع الحروب**، دمشق: الأوائل للنشر والتوزيع، 2006.

2. بن عنتر عبد النور ، **البعد المتوسطي للأمن الجزائري**، -الجزائر: المكتبة العصرية للطباعة والنشر والتوزيع، 2005-.

3. بوتول غاستون ، **الحرب والمجتمع -تحليل اجتماعي للحروب ونتائجها الاجتماعية والثقافية والنفسية-**، ترجمة عباس الشربيني، -بيروت: دار النهضة العربية، 1983-.

4. جراد عبد العزيز، **العلاقات الدولية**، -الجزائر: موفم للنشر، 1992-.

5. جندلي عبد الناصر، **التنظير في العلاقات الدولية: بين الاتجاهات التفسيرية والنظريات التكوينية**، -الجزائر: دار الخلدونية، 2007-.

6. الجهني على، **العلم الأمني والوقاية من الجريمة**، -الرياض: أكاديمية نايف للعلوم الأمنية، 2000-، ص، 66.

7. حتى ناصيف يوسف ، **النظرية في العلاقات الدولية**، بيروت: دار الكتاب العربي، ط1، 1985.

8. حماد كمال، **النزاعات الدولية -دراسة قانونية دولية في علم النزاعات-**، -لبنان: الدار الوطنية للدراسات والنشر والتوزيع، 1998-.

9. دوراتي جيمس، روبرت بالتسغراف، **النظريات المتضاربة في العلاقات الدولية**، ترجمة وليد عبد الحي، -الكويت: كاظمة للنشر والترجمة والتوزيع، ديسمبر 1985-.

10. دوغين ألكسندر، **أسس الجيو بولتيكا: مستقبل روسيا الجيو بولتيكي**، ترجمة: عماد حاتم، - طرابلس: دار الكتاب الجديد المتحدة، 2004-.

11. رسول محفوظ ، **أمن الطاقة في العلاقات الروسية الأوروبية :قراءة وفق نظرية الاعتماد المتبادل،مركز الكتاب الأكاديمي**،-د.م.ن،2018/11/10-.

12. السيد عثمان فاروق، **التفاوض وإدارة الأزمات**، -مصر: دار الأمين للنشر والتوزيع، 2004-.

13. طالب حفيظة، **مكانة أوكرانيا في الفكر الجيو بولتيكي الروسي - 1999-2022**-، -الجزائر: جامعة أمحمد بوقرة، بومرداس، 2022/12/29-.

14. عبد العاطي عمر ، **أمن الطاقة في السياسة الخارجية الأمريكية**، - الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2014-.

15. فو للرج ف.س، **إدارة الحرب –من عام 1789 حتى أيامنا هذه–**، ترجمة أكرم الديري –بيروت: دار اليقظة العربية للتأليف والترجمة والنشر، سبتمبر 1971–.

16. مضر الإمارة لمى ، **الإستراتيجية الروسية بعد الحرب الباردة وانعكاساتها على المنطقة العربية،** –بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2009–.

17. مهنا محمد نصر ، معروف خلدون ناجي، **تسوية المنازعات الدولية –مع دراسة مقارنة لبعض مشكلات الشرق الأوسط–**، –القاهرة: مكتبة غريب، 1982–.

18. هويدي أمين، **العسكرة والأمن وفي الشرق الأوسط وتأثيرهما على الأمن والديمقراطية،** – بيروت: دار الشرق، 1991–.

2– المذكرات والرسائل:

1. أرزقي كريمة،**الأمن الطاقوي للاتحاد الأوروبي بين الخيار الروسي و المتوسطي 2001/2016** ،مذكرة ماستر غير منشورة،–جامعة تيزي وزو.كلية الحقوق و العلوم السياسية،2015/2016–.

2. بلعيد سمية ، **تنافس القوى الإقليمية والدولية على الخليج وانعكاساته على الأمن الإقليمي منذ نهاية الحرب الباردة،** أطروحة دكتوراه غير منشورة، –جامعة باتنة: كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2021–2022–.

3. بوناب خولة ، **تأثير البعد الطاقوي الأوروبي للسياسة الخارجية الروسية اتجاه الاتحاد الأوروبي،** رسالة مكملة لنيل شهادة الماجستير، –جامعة محمد بوضياف، المسيلة: كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، 2016–.

4. دنفر صفية، **انعكاسات الأزمة الأوكرانية على العلاقات الروسية الغربية** مذكرة ماستر غير منشورة،–جامعة بسكرة:كلية الحقوق و العلوم السياسية،2018/2019–.

5. مزياني لطفي ، **الأمن الطاقوي للاتحاد الأوروبي وانعكاساته على الشراكة الأورو جزائية،** رسالة مكملة لنيل شهادة الماجستير، –جامعة الحاج لخضر باتنة: كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية 2012–.

3- المجلات والمقالات:

1. أبو زيد أحمد محمد ، **نظريات العلاقات الدولية والحرب: مراجعة للأدبيات،** -1-2-، مجلة الناقد للدراسات السياسية، -العدد الأول، أكتوبر 2017-.

2. اولاد زاوي عبد الرحمان ، قصوري ريم ، **تفعيل تبني الطاقات المتجددة لتعزيزالامن الطاقوي** ، مجلة دراسات و ابحاث اقتصادية في الطاقات المتجددة، -العدد7: 2،ديسمبر 2017-.

3. بن عنتر عبد النور ، **نطور الأمن في العلاقات الدولية،** مجلة السياسة الدولية، -القاهرة: مركز الأهرام للدراسات الاستراتيجية، عدد 155، أفريل 2005-

4. حداد أسماد ، **الحروب الهجينة: الأزمة الأوكرانية أنموذجا،** مجلة مدارات سياسية، -عدد ديسمبر 2017-.

5. رشاد سوزي ، **أمن الطاقة ومحاولات روسيا فرض النفوذ الدولي، مجلة كلية السياسة و الاقتصاد** ، -المجلد14،العدد13، أكتوبر 2022-.

6. رملي فهيم ، **خولة بوناب، الإتحاد الأوروبي وإشكالية الأمن الطاقوي** ،مجلة معالم الدراسات القانونية والسياسية، - د.م.ن،العدد3، مارس2018-.

7. العابد نائلة ، **تداعيات الحرب الروسية الأوكرانية على العلاقات الدولية،** مجلة المعيار، -مجلد 27، العدد 01 -رت70-،جيجل، 2023-.

8. عبده أحمد جلال محمود، **السياسة الأمريكية تجاه التدخل العسكري الروسي في أوكرانيا و انعكاساتها على حلف الناتو،** مجلة كلية السياسة والاقتصاد،-جامعة السويس،العدد16، اكتوبر2022-.

9. عبه جي نوار ، **تحديات العلاقات النفطية الروسية الأوروبية،** مجلة المعهد المصري للدراسات ، - المجلد07، العدد27،جويلية 2022-.

10. لفتاحة نور الهدى ، **الحرب الهجينة في الإستراتيجية الروسية اتجاه سوريا: حروب ما بعد الجيل الخامس،** -السنة السابعة، المجلد 7، العدد 01، جانفي 2022-.

11. مختاري عبد الرزاق، **التوجهات الروسية الكبرى في ظل النظرية الأوراسية الجديدة في الفترة الممتدة من- 2000.2020-**، المجلة الجزائرية للدراسات السياسية،-المجلد 8، العدد16،02/ديسمبر2021-.

12. مدي الراوي عبد العزيز ، **توجهات السياسة الخارجية الروسية في مرحلة ما بعد الحرب الباردة – دراسات دولية-**، -بغداد: العدد 35، 2008-.

4- المواقع الإلكترونية:

.1
https://democraticac.de

2. أحمد سيد حسين، **السياسات الروسية اتجاه الشرق الأوسط**، مجلة الديمقراطية، على الموقع:

3. **بوتين يعلن ضم 4 مناطق أوكرانية لروسيا وزيلنسكي يرد بخطوة حاسمة**،في:

4. بورزان فراس ، **السياسة الخارجية الروسية في عقدين: نهاية اوروبا الكبرى** ،في : https://www.ida2at.com/russian-foreign-policy-two-decades-end-greater-europe

5. **خيارات الطاقة الأوروبية :هل تستطيع أوروبا الاستغناء عن الطاقة الروسية؟** ، في:/https://draya-eg.org

6. زفاع عادل ، **إعادة صياغة مفهوم الأمن، برنامج بحث في الأمن المجتمعي**، تم التصفح على الموقع:http://www.plotics-dz.com.html

7. زهران جمال ، **الهدف النهائي للتدخل الروسي في أوكرانيا**، تم التصفح على الموقع: https://hadfnews.ps/post/97471

8. سلطان أحمد،أن الطاقة ..المفهوم و التحديات،في: 2023\03\15 . https:marsad ecss com eg/68263/

9. الشربيني سهير ، **أزمة الطاقة في أوروبا:الأبعاد المحلية و التداعيات العالمية**،في: http://trendsresearch.org/ar/insight

10. **عام على الغز الروسي لأكرانيا..كيف تأثر قطاع الطاقة عالميا؟**"، في: https://www.alhurra.com/ukrainewar

11. عبد القوى عون نجاة ، **أوروبا بعد الغاز الروسي إلى أين**، في: https://rewaqbaghdad.org

12. **الغزو الروسي لأكرانيا و أزمة ارتفاع تكلفة المعيشة يضعفان افاق النمو في اقتصاديات الأسواق الصاعدة في أوروبا اسيا الوسطى**، البنك الدولي،في: https://www.albakaldawli.org/ar/news/press-release

13. فهمي أحمد محمد ،مرام أكرم كمال، ميار هاني أحمد، **عام على الحرب -الروسية-الأكرانية- كيف ألقت بظلالها على مختلف مناطق العالم؟**، مركز شاف للدراسات المستقبلية وتحليل الأزمات والصراعات-الشرق الأوسط وإفريقيا-،في: https://shafcenter.org

14. كابلي سعود ، **نظرة تفسيرية للسياسة الخارجية الروسية** ، على الموقع: http://www.alwatan.com.sa/article/detailsaspx?articled/

15. كيربي بول ، **روسيا و أوكرانيا: مادا يعني إعلان بوتين ضم أربع مناطق أوكرانية؟**،في:/https://www.bbc.com/arabic/world

16. **كيف غيرت خرب أوكرانيا السلوك الاقتصادي للأفراد؟** ، في: **https://futureuae.com/ar/Mainpage/ltrem/7809/**.

17. مبارك سامح ،استيراد وتصدير الطاقة المتجددة :مكسب للاتحاد الأوروبي و شمال إفريقيا،في:-http://blogs.worldbank.org /voies/energy/rrenewable-energy-win-eu-and-north-africa/02/04/2023 /10:56

18. **مستند من الحقائق:عام من الدعم لأكرانيا ،د.ك.** في: https://www.whitehouse.gov/briefing-room/statement-releases/2023/02/21/fact-sheet-one-year-of-supporting-ukraine16:30

ثانيا: المراجع باللغة الأجنبي

1- Helena yakovlev Golani, Two Decades of the Russian Federation's Foreign Policy in the Commonwealth of Independent States: The Cases of Belarus and Ukraine, The European Forum at the Hebrew University of Jerusalem Working Papers.2011.

الملخص

شنت روسيا حربا على أوكرانيا في فيفري 2022 بحجة حماية أمنها من أي خطر، يتهدد سيادتها وأمنها القومي، وذلك بسبب تخوفها من انضمام أوكرانيا للإتحاد الأوروبي والناتو وخسارتها لمجالها الحيوي القريب. مما استدعى من روسيا استخدام كافة الوسائل لتحقيق أهدافها بما فيها سلاح الطاقة لمواجهة العقوبات الأوروبية ، الأمر الذي أثر على الأمن الطاقوي الأوروبي وإن كان مرحليا في ظل سعي أوروبا للبحث عن شركاء و بدائل تلغي التبعية الأوروبية للطاقة الروسية.

الكلمات المفتاحية : الحرب الروسية الأوكرانية . الامن الطاقوي الأوروبي . الطاقة . الحرب

Abstract:

Russia launched a war against Ukraine in February 2022 under the pretext of protecting its security from any threat to its sovereignty and national security, due to its fear of Ukraine joining the European Union and NATO and losing its nearby vital space. Which necessitated Russia to use all means to achieve its goals, including the energy weapon to confront European sanctions, which affected European energy security, albeit temporarily, in light of Europe's search for partners and alternatives that would eliminate European dependence on Russian energy.

***Key words**: The Russian-Ukrainian _European energy security_energy_war.*